جامعــة الأزهــر
كليــة الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالزقازيق
الـمجلة العلميــة

الأَحاديثُ الَّتي اسْتدلَّ بها المُرْجِئة
فـي تأييد مَذهبهِم والرَّد علَيْهِم

إعداد
د/ إسماعيل صابر عبد الصَّادق أحمد نصر
مدرس الحديث في كلية أصول الدين والدعوة
جامعة الأزهر- فرع الزقازيق

(العدد الثالث عشر)
(الإصدار الثاني١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م)
(الجزء الأول)

علمية- محكمة- نصف سنوية

الأَحاديثُ الَّتي استْدلَّ بها المُرْجِئة فـي تأييد مَذهبهِم والرَّد علَيْهِم

إسماعيل صابر عبد الصادق أحمد نصر

قسم الحديث وعلومه ، كلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق، جامعة الأزهر ، مصر.

البريد الالكتروني/ Ismailsaber204@ azhar.edu.eg

الملخص:

كان بدء ظهور (المرجئة) في آخر عصر صغار الصَّحابة رضى الله عنهم، والذي انتهى في إمارة "عبد الله بن الزبير، و"عبدالملك بن مروان"، وتحديدًا بين أواخر العقد السابع، وأوائل العقد الثامن من المائة الأولى من الهجرة على صاحبها الصَّلاة والسَّلام.

وكانت "الخلافات والنزاعات السياسية والدينية"، بمثابة الرحم التي خرجت منه هذه الفرقة، فخاضوا في أهم مسائل الدين، فقالوا "الإيمان" هو "التصديق بالقلب فقط"، أو "التصديق بالقلب واللسان"، و"أخرجوا العمل عن مسمى الإيمان"، والإيمان عندهم "لا يزيد ولا ينقص"، وتكلموا في مسألة "مرتكب الكبيرة"، كرد فعل لما قالت به "الخوارج والمعتزلة وغيرهم"، وأنكروا شفاعة النبي ﷺ وغير ذلك، واستدلوا على تأييد مذهبهم، وترويج فكرهم بتفسير الْقُرْآن والسنة بمعقولهم، وما تَأَوَّلُوه مِنْ اللُّغةِ؛ ولا يعتبرون في ذلك بإِجْمَاعِ السلف – رحمهم الله تعالى–، ولا يعتمدون على كتب الحديث والتفسير الأصيلة، وإنما يعتمدون على كتب اللغة والأدب، والكلام، ويلتفون حولها، كما استدلوا أيضًا على كلامهم بالأحاديث الموضوعة، التي وضعتها رؤوسهم ليوهموا الناس بصحة قولهم، ونظروا للنُّصوص بعين واحدة، فتارةً يأخذون المطلق ويتركون المقيد، وتارةً يأخذون بنصوص الوعد، ويتركون نصوص الوعيد، وما قولهم وعقيدتهم إلا تجرؤ على الله سبحانه وتعالى، وانسلاخ من الدين وأحكامه.

ولما كان قولهم من الخطورة بمكان، وأصبح على الساحة من يتشدق بأقوالهم وأفكارهم، دون فهم أو علم، كان لابد من وقفة لبيان الحق ودفع الباطل، فقمت بجمع الأدلة التي استدلوا بها، ورددت عليهم فيها، واستعنت في ذلك بأقوال أهل العلم، وما فتح الله به عليَّ،

الكلمات المفتاحية: أحاديث– المرجئة – الإرجاء– استدلال– مذهب– الرد.

The hadiths that the Murji’ah used as evidence in support of their doctrine And respond to them

Ismail Saber Abdel Sadiq Ahmed Nasr
Department of Hadith and its Sciences at the Faculty of Fundamentals of Religion and Da’wah in Zagazig - Al-Azhar University – Egypt
Email: Ismailsaber204@azhar.edu.eg

Abstract :
The beginning of the emergence of (Murji’ah) occurred at the end of the era of the young companions, may God be pleased with them, which ended in the principality of “Abdullah bin Al-Zubayr and “Abdul-Malik bin Marwan”, specifically between the end of the seventh decade and the beginning of the eighth decade of the first hundred years of the Hijra, may the blessings and peace of God be upon its owner. . “Political and religious disputes and disagreements” were the womb from which this group emerged. They delved into the most important issues of religion. They said, “Faith” is “belief with the heart only,” or “belief with the heart and tongue,” and “removed action away from what real faith should be. They believed that faith is fixed, not increases or decreases, and they spoke about the issue of “the one who commits a major sin,” as a reaction to what “the Kharijites, the Mu’tazilites, and others said,” and they denied the intercession of the Prophet, peace and blessings of Allah be upon him, and other things. They cited support for their doctrine and the promotion of their thought by interpreting the Qur’an and the Sunnah according to their reason, and what they interpreted from the language. They do not consider this according to the consensus of the predecessors - may God Almighty have mercy on them - and they do not rely on the authentic books of hadith and interpretation. Rather, they rely on the books of language, literature, and theology, and they turn around them. They also used, as an evidence for their words, the fabricated

hadiths that they put together in their heads to make people believe that their words are correct, and they looked at the texts with one eye, sometimes they take the absolute and leave the restricted, and sometimes they take the texts of the promise, and leave the texts of the threat, and their words and beliefs are nothing but a dare against God Almighty, and a detachment from religion and its rulings. Since what they said was extremely dangerous, and there were those on the scene who spoke out about their words and thoughts, without understanding or knowledge, it was necessary to take a pause to clarify the truth and repel falsehood, so I collected the evidence that they used , and I responded to them in it, and I used in that the statements of the people of knowledge, and what God has revealed to me.

The research plan was as follows:

Keywords: Hadiths - Murji'ah - Postponement - Inferred Doctrine - Refutation.

المُقَدِّمةُ

إن الحمد لله نحمَدُه ونستعينه ونستغفرُه، ونعوذُ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادى له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله صلوات الله وسلامه وبركاته عليه، وعلى آله، وأصحابه، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أمَّا بعد:

فإن للعلم الشرعي مصادر أهمها القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، فالقرآن قد تعهد الله بحفظه إلى أن يرث الأرض ومن عليها، قال تعالى:﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾(1)، والسنة النبوية جاءت مؤيدة ومبينة للقرآن الكريم، وقد أداهما النبي ﷺ على أكمل وجه وأحسن أسلوب وأتم بيان، فلم تعد هناك شبهة أو خفاء على أحد، قال تعالى:﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾(2)، ومن الأمور التي بينها لناﷺ وأمرنا بها الاعتصام بالكتاب والسنة والتمسك بهما، ولزوم جماعة المسلمين خاصةً عند حدوث الفتن، وقد حثناﷺ على الاتفاق والائتلاف، وحذرنا ﷺ من التفرق والاختلاف، لأنه منشأ كل شر وفساد، وضياع للنفوس، وسبب لهلاك الأمم، قال تعالى:﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾(3) أي: "لا تفرقوا في دينكم كَمَا افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى فِي أَدْيَانِهِمْ، وَلَا تَفَرَّقُوا مُتَابِعِينَ لِلْهَوَى وَالْأَغْرَاضِ

---

(1) سورة الحجر الآية رقم (9)

(2) سورة النحل جزء من الآية رقم (44)

(3) سورة آل عمران جزء من الآية رقم (103)

الْمُخْتَلِفَـةِ"(١)، وقـالﷺ: «لاَ تَخْتَلِفُـوا، فَـإِنَّ مَـنْ كَـانَ قَـبْلَكُمُ اخْتَلَفُـوا فَهَلَكُـوا»(٢)، وقال ﷺ :"إن الله يرضى لكم ثلاثا، ويكره لكم ثلاثا، فيرضى لكم: أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا، وأن تعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةِ الْمَالِ" (٣).

وعن حُذَيْفَةَ بْنِ اليَمَان رضى الله عنه أنه قال: "كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الخَيْرِ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ مَخَافَةَ أَنْ يُدْرِكَنِي، فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ، فَجَاءَنَا اللَّهُ بِهَذَا الخَيْرِ، فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قُلْتُ: وَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَفِيهِ دَخَنٌ» قُلْتُ: وَمَا دَخَنُهُ؟ قَالَ: «قَوْمٌ يَهْدُونَ بِغَيْرِ هَدْيِي، تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ» قُلْتُ: فَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، دُعَاةٌ إِلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صِفْهُمْ لَنَا؟ فَقَالَ: «هُمْ مِنْ جِلْدَتِنَا، وَيَتَكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَتِنَا» قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي إِنْ أَدْرَكَنِي ذَلِكَ؟ قَالَ: تَلْزَمُ جَمَاعَةَ المُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ، قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلاَ إِمَامٌ؟ قَالَ «فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الفِرَقَ كُلَّهَا، وَلَوْ أَنْ تَعَضَّ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ، حَتَّى يُدْرِكَكَ المَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ"(٤).

---

(١) تفسير القرطبي (جـ٤صـ١٥٩)

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الخصومات، باب: مَا يُذْكَرُ فِي الإِشْخَاصِ وَالخُصُومَةِ بَيْنَ المُسْلِمِ وَاليَهُودِ (جـ٣صـ١٢٠حديث رقم ٢٤١٠)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ عَبْدُ المَلِكِ بْنُ مَيْسَرَةَ: أَخْبَرَنِي قَالَ: سَمِعْتُ النَّزَّالَ بْنَ سَبْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَجُلًا قَرَأَ آيَةً، سَمِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ خِلاَفَهَا، فَأَخَذْتُ بِيَدِهِ، فَأَتَيْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «كِلاَكُمَا مُحْسِنٌ»، قَالَ شُعْبَةُ: أَظُنُّهُ قَالَ: «لاَ تَخْتَلِفُوا...الحديث بلفظه.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب: الأقضية، باب: النَّهْيِ عَنْ كَثْرَةِ الْمَسَائِلِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ، (جـ٣صـ١٣٤٠حديث رقم ١٧١٥) قال: حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ:..الحديث بلفظه.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب المناقب، بَابُ: عَلاَمَاتِ النُّبُوَّةِ فِي الإِسْلاَمِ (جـ٤صـ١٩١حديث =

ولهذا حثنا ﷺ على الاتباع وعدم الابتداع، لأنه كمل بهﷺ الدين، وأتم الله به النعمة، وما ترك شاردةً ولا واردةً إلا وبينها ﷺ، فلا مجال للاجتهاد والابتداع في دين الله عز وجل، قال تعالى:﴿ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ ﴾ [(١)] وقالﷺ«مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ، فَهُوَ رَدٌّ»[(٢)]، فتركنا على المحجة البيضاء لا يزيغ عنها إلا هالك، وبعد انتقاله ﷺ إلى الرفيق الأعلى، عاش الصحابة الكرام على هديه متمسكين بسنته.

ولمَّا مضى عصر الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم، وبعد مقتل عثمان رضى الله عنه، وفي عهد "علي بن أبي طالب" كرم الله وجهه، ورضى عنه ظهر ما حذَّر منه المصطفى ﷺ من التفرق والاختلاف في الدين، الذي شتت وحدة

=

رقم٣٦٠٦)، حدَّثَنَا يَحْيَى بْن مُوسَى، حَدَّثَنَا الوَلِيدُ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ جَابِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي بُسْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الحَضْرَمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو إِدْرِيسَ الخَوْلاَنِيُّ، أَنَّهُ سَمِعَ حُذَيْفَةَ بْنَ اليَمَانِ يَقُولُ: كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الخَيْرِ...الحديث بلفظه.

وأخرجه مسلم في كتاب الإمارة، بَابُ: الْأَمْرِ بِلُزُومِ الْجَمَاعَةِ عِنْدَ ظُهُورِ الْفِتَنِ وتحذير الدعاة إلى الكفر (جـ٣صـ١٤٧٥حديث رقم ١٨٤٧)، قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ به بلفظه.

(١) سورة المائدة، جزء من الآية رقم (٣)

(٢) أخرجه البخاري في كتاب: الصلح، بَابُ: إِذَا اصْطَلَحُوا عَلَى صُلْحِ جَوْرٍ فَالصُّلْحُ مَرْدُودٌ (جـ٣صـ١٤٨حديث رقم٢٦٩٧)، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ القَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:...الحديث بلفظه.

وأخرجه مسلم في كِتَاب الْأَقْضِيَةِ، باب: نَقْضِ الْأَحْكَامِ الْبَاطِلَةِ، وَرَدِّ مُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ (جـ٣صـ١٣٤٣حديث رقم ١٧١٨) قال: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ عَوْنٍ الْهِلَالِيُّ، جَمِيعًا عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ به بلفظه.

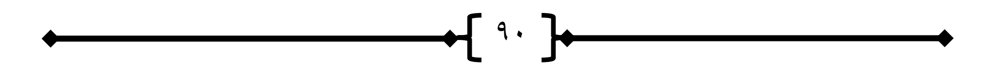
المسلمين وفرقهم شيعاً، وجعل بأسهم بينهم شديدًا، فخرجت الخوارج فكفرت عليًّا رضى الله عنه، والشيعة الذين غالوا في إمامته رضى الله عنه، ثم توالت الفرق شيئًا فشيئًا، حتى ظهرت **(المرجئة)** وذلك في آخر عصر صغار الصحابة، والذي انتهى في إمارة "عبد الله بن الزبير، و"عبدالملك بن مروان"، وتحديدًا بين أواخر العقد السابع، وأوائل العقد الثامن من المائة الأولى من الهجرة على صاحبها الصلاة والسلام.

وكل الفرق المبتدعة تزعم أنها على حق وغيرها على باطل؛ بل كلهم على باطل؛ حين أظهروا مروقهم وخروجهم عن منهج الكتاب والسنة، وفارقوا جماعة المسلمين، واتبعوا أهواءهم وأقوالهم، وجعلوها في أثواب براقة ترويجا لبدعتهم وإقناع الناس بها.

قال المُناوي – رحمه الله تعالى–تعالى "واعلم أن جميع المذاهب التي فارقت الجماعة إذا اعتبرتها وتأملتها لم تجد لها أصلًا، فلذلك سموا فرقًا لأنهم فارقوا الإجماع[(١)]"

وكان من هذه الفرق التي أحببت أن يكون موضوع بحثي فيها، فرقة **(المرجئة)**، هذه الفرقة التي خالفت ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، وابتدعوا في الدين ما لم يأذن به الله، وانحرفوا بأقوالهم عن صراط الله المستقيم؛ وابتعدوا عن الوسطية والاتباع، ونادوا بالانحراف والابتداع، وخاضوا في أعظم مسائل الدين، وهى مسألة "الإيمان" وهى المسألة التي عليها سعادة الإنسان وشقاؤه في الدارين، قال ابن رجب – رحمه الله تعالى–" وَهَذِهِ الْمَسَائِلُ – أَعْنِي مَسَائِلَ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ وَالْكُفْرِ وَالنِّفَاقِ – مَسَائِلُ عَظِيمَةٌ جِدًّا، فَإِنَّ اللَّهَ عَلَّقَ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ السَّعَادَةَ وَالشَّقَاوَةَ، وَاسْتِحْقَاقَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَالِاخْتِلَافَ فِي مُسَمَّيَاتِهَا أَوَّلَ اخْتِلَافٍ

(١) فيض القدير، للمناوي (جـ٢صـ٢٠)



وَقَعَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَهُوَ خِلَافُ الْخَوَارِجِ لِلصَّحَابَةِ، حَيْثُ أَخْرَجُوا عُصَاةَ الْمُوَحِّدِينَ مِنَ الْإِسْلَامِ بِالْكُلِّيَّةِ، وَأَدْخَلُوهُمْ فِي دَائِرَةِ الْكُفْرِ، وَعَامَلُوهُمْ مُعَامَلَةَ الْكَفَّارِ، وَاسْتَحَلُّوا بِذَلِكَ دِمَاءَ الْمُسْلِمِينَ وَأَمْوَالَهُمْ، ثُمَّ حَدَثَ بَعْدَهُمْ خِلَافُ الْمُعْتَزِلَةِ وَقَوْلُهُمْ بِالْمَنْزِلَةِ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ، ثُمَّ حَدَثَ خِلَافُ الْمُرْجِئَةِ، وَقَوْلُهُمْ: إِنَّ الْفَاسِقَ مُؤْمِنٌ كَامِلُ الْإِيمَانِ(١).

ولم يقتصر قولهم على ذلك فحسب؛ بل قالوا أكثر من ذلك فقالوا: الإيمان هو التصديق فقط، أو هو التصديق بالقلب والقول باللسان، والأعمال ليست داخلة فيه، وهو لا يزيد ولا ينقص، والناس لا يتفاضلون فيه، وأنه لَا يَضُر مَعَ الْإِيمَانِ معصيةٌ، كَمَا أَنَّهُ لَا يَنفع مَعَ الكُفر طاعةٌ، وأن الصَّلاة والزكاة والصيام والحج، يكفي فيها الاعتقاد بوجوبها، والإقرار بها دون فعلها، وأن مرتكب الكبيرة كامل الإيمان، وأنكروا شفاعة النبي ﷺ لأهل الكبائر من أمته، إلى غير ذلك من كلامهم الباطل وعقيدتهم الفاسدة.

واستدلوا على تأييد مذهبهم، وترويج فكرهم بتفسير الْقُرْآن والسنة بمعقولهم، وما تَأَوَّلُوه مِنْ اللُّغةِ؛ ولا يعتبرون في ذلك بإجْمَاعِ السلف -رحمهم الله تعالى-، ولا يعتمدون على كتب الحديث والتفسير الأصيلة، وإنما يعتمدون على كتب اللغة والأدب، والكلام، ويلتفون حولها، واستدلوا أيضًا على كلامهم بالأحاديث الموضوعة، التي وضعتها رؤوسهم ليوهموا الناس بصحة قولهم، ونظروا للنصوص بعين واحدة فتارةً يأخذون المطلق ويتركون المقيد، وتارةً يأخذون بنصوص الوعد ويتركون نصوص الوعيد، وما قولهم وعقيدتهم إلا تجرؤ على الله سبحانه وتعالى، وانسلاخ من الدين وأحكامه ولما كان قولهم من الخطورة بمكان، وأصبح على الساحة من يتشدق بأقوالهم وأفكارهم، دون فهم

---

(١) جامع العلوم والحكم، لابن رجب (جـ١صـ١١٤)

أو علم، أحببت أن يكون موضوع بحثي: **(الأحاديث التي استدل بها المرجئة في تأييد مذهبهم والرد عليهم)**؛ لأبين لكل من تسوّل له نفسه وأراد أن يقول بقول المرجئة، أو يأخذ برأيهم، أن هذا من فرط الجهل، وقلة العلم، وقصر النظر في النصوص، والابتداع في الدين، والانسلاخ من أحكامه وتعاليمه، وتلبيس للحق بالباطل، وخروج عن منهج الكتاب والسنة، ومخالفة لسلف الأمة –رحمهم الله تعالى–.

وقد استعنت في ذلك بعد الله سبحانه وتعالى في الرد عليهم بما وقفت عليه من أقوال أهل العلم، وما فتح الله به عليَّ، سائلًا الله عز وجلَّ التوفيق والفهم والسَّداد.

أسباب اختيار الموضوع:

١–الرغبة الشديدة في الكتابة عن فرقة المرجئة، والتحذير من قولهم.

٢–حب الدفاع عن سنة النبي ﷺ، وبيان فهمها على الوجه الصحيح.

٣–وجود أفكار تلك الفرقة في وقتنا الحاضر، ووجود من يتشدق بأقوالهم ويرددها.

٤–إن دراسة الفرق المبتدعة والرد عليهم، فيه إغلاق للباطل، وإظهار للحق.

الهدف من البحث وأهميته:

تكمن أهمية البحث والهدف منه فيما يلي:

١– بيان الأحاديث التي استند إليها المرجئة في تأييد مذهبهم، والرد عليهم.

٢– بيان أن الفهم الخاطئ يؤدي إلى الخلل في العقيدة.

٣– التحذير من الفرق المبتدعة التي تتخذ الدين عباءةً لها.

٤– كون مسألة (الإيمان) من أهم المسائل التي يجب على المسلم أن يفهمها فهمًا صحيحًا.

حدود البحث:

لمَّا كان موضوع البحث: "**الأحاديث التي استدل بها المرجئة في تأييد مذهبهم والرد عليهم**" أحببت أن أقتصر في حدود البحث على نقطة رئيسة وهى:

جمع الأحاديث التي استند إليها المرجئة من كتب السنة الأصيلة، والتي أشار العلماء فيها تصريحًا أو تلميحًا إلى أن المرجئة استدلوا بها، مع بيان الرد عليهم.

الدِّراسات السَّابقة:

من باب الأمانة العلمية أن يذكر الباحث ما وقف عليه من دراسات سابقة في موضوع بحثه، ومن خلال البحث عن دراسات سابقة في موضوع بحثي، وجدت أن هناك أبحاثًا ومؤلفات عن المرجئة، ومنها: موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام، لمجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ عَلوي بن عبد القادر السقاف.

ورسالة دكتوراه بعنوان: "ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي للأستاذ الدكتور/ سفر بن عبد الرحمن الحوالي أستاذ ورئيس قسم العقيدة بجامعة أم القرى- سابقاً. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - قسم الدراسات العليا الشرعية - فرع العقيدة الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.

ورسالة دكتوراة بعنوان: "آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية" عرض ونقد، للدكتور/ عبدالله بن محمد بن عبد العزيز السند، عضو هيئة التدريس بقسم العقيدة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، نشرتها دار التوحيد - الرياض.

وبحث بعنوان: "الأصول العقدية عند المرجئة وعلاقتها بالأخلاق" عرض ومناقشة، للدكتور عنتر سيف النصر، المدرس بقسم العقيدة - جامعة الأزهر، وهو منشور في حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، المجلد الأول من العدد السادس والثلاثين، وغيرها.

وبتصفح المؤلفات السابقة: لم أجد وجه تشابه بينها وبين بحثي الذي هو محل الدراسة، لا في المُسمى ولا في طريقة العمل، فلم أقف على حد علمي على من سبقني وجمع الأحاديث التي استدل بها المرجئة في بحث مستقل؛ وقام بدراستها دراسة حديثية مع بيان الرد عليهم؛ فأحببت عمل ذلك، مستعينًا بالله تعالى، ومهتديًا بأقوال أهل العلم. سائلًا الله سبحانه وتعالى الفهم والتوفيق والسداد.

أما عن منهجي في البحث وخطوات العمل فيه:

أثناء جمعي للمادة العلمية اعتمدت على المناهج التالية:

١- المنهج الاستقرائي[1]: ومن خلاله استقرأت المادة العلمية، واستخرجتها من بطون الكتب.

٢- المنهج التاريخي[2]: ومن خلاله تحدثت عن النشأة التاريخية لفرقة المرجئة، بإيجاز.

٣- المنهج التحليلي النقدي[3]: ومن خلاله قمت بعرض الأحاديث التي استند إليها المرجئة، ثم أردفتُ ذلك بالرد عليهم، ودفعتُ حججهم الداحضة، بالأدلة الدامغة.

---

(١) المنهج الاستقرائي: وهو الذي يبدأ بالجزئيات ليصل منها إلى قوانين عامة، ويعتمد على التحقق بالملاحظة المنظمة الخاضعة للتجريب والتحكم في المتغيرات المختلفة. ينظر: البحث العلمي مناهجه وتقنياته، للدكتور محمد زيان عمر (صـ٤٩)

(٢) المنهج التاريخي أو الاستردادي: وهو الذي نقوم فيه باسترداد الماضي تبعا لما تركه من آثار، أيا كان نوع هذه الآثار، وهذا المنهج هو المستخدم في العلوم التاريخية والأخلاقية مناهج البحث العلمي لعبد الرحمن بدوي (جـ١صـ١٩)

(٣) المنهج التحليلي النقدي: وهو الذي فيه يربط العقل بين المقدمات والنتائج، أو بين الأشياء وعللها، على أساس المنطق والتأمل الذهني فهو يبدأ بالكليات، ليصل منها إلى الجزئيات، =

وأمَّا عن خطوات العمل في البحث فاتبعت الآتي:

أولًا: عَزوتُ الآيات القرآنية إلى سُوَرها في المُصحف مع بيان أرقامها.

ثانيًا: خرَّجتُ الأحاديث، من المصادر المعتمدة، ورتبتها على الكتب التسعة أولًا؛ ثم رتَّبْتُ بعد ذلك على حسب سنة الوفاة، فمن كانت وفاته أقرب إلى عصر النُّبوة أولًا ثم الذي بعده، وهكذا.

ثالثًا: إذا كان الحديث في الصَّحيحين أو أحدهما اكتفيت بالعزو إليهما، وإذا لم يكُن الحديث في الصحيحين اجتهدت في تخريجه من كتب السُّنَّة الأصيلة مع بيان الحُكْم عليه.

رابعًا: عند تخريج الحديث أراعي الإحالات والصيغ؛ فأبين إذا كان الحديث بلفظ الحديث الذي صدرت به، أو بألفاظ مختلفة، أو نحو ذلك.

خامسًا: لم أَستخدم الرُّموز في التخريج فإذا قُلت البُخاري: فإنما أَعْني به في كتابه الصحيح، وإذا قلت مُسْلم: ففي صحيحه أيضًا، وإذا قُلت أبو داود، أو الترمذي، أو النَّسائي، أو ابن ماجهْ، فإنَّما أَعْنى سُننَ كُلِّ واحدٍ منهم، وإلا بيَّنت في غير هذا، وإذا قُلتُ: مالك: فأعنى به المُوَطأ، وإذا قُلت الدَّرامي: فأَعْنى به السُّنن، وإذا قُلت أحمد: فإنَّما أَعْني به مسنده، وأمَّا عن باقي الكُتب والمصادر فإني أُبَيِّنُها، مع مُراعاة ذكر الكتاب، والباب، والجزء، والصفحة، ورقم الحديث.

سادسًا: إن كان الحديث في غير الصحيحين، كان الحكم عليه بأقل درجة راوٍ فيه حتى لا يطول البحث.

=

كما يقوم على التناظر والتحاور والمناقشة. ينظر: البحث العلمي مناهجه وتقنياته، للدكتور محمد زيان عمر(صـ٤٩)، مناهج البحث العلمي لعبد الرحمن بدوي (جـ١صـ١٩) بتصرف

سابعًا: بيَّنتُ غريب الألفاظ التي تحتاج إلى بيانٍ، وذلك بالرُّجوع إلى الكتب المختصَّة في ذلك.

ثامنًا: اكتفيت بذكر المرجع أو المصدر ومؤلفه في الهامش، مع بيان توثيقه كاملًا في فهرس المصادر والمراجع.

هذا وقد اقتضت طبيعة البحث أن يتكون من مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة، وفهارس تخدم البحث

أمَّا المقدمة ففيها:

١- أسباب اختيار الموضوع

٢- الهدف من البحث

٣- حدود البحث

٤-الدراسات السابقة

٥- منهجي في البحث وخطوات العمل فيه.

وأمَّا التمهيد: ففيه التعريف ببعض مفردات العنوان (الأحاديث- الإرجاء- المذهب)

أمَّا الفصل الأول: فبعنوان" حقيقة "المرجئة"، وفيه بيان سبب تسميتهم، ونشأتهم، وأصنافهم، وأثرهم على الفرد والمجتمع، وموقف العلماء منهم. وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: سبب تسمية المرجئة بهذا الاسم، ونشأة الإرجاء، وأول من تكلم فيه.

المبحث الثاني: بيان أصناف المرجئة.

المبحث الثالث: أثر الإرجاء على الفرد والمجتمع، وموقف العلماء منه.

وأما الفصل الثاني: فبعنوان: الأحاديث التي استدل بها المرجئة في تأييد مذهبهم والرد عليهم، وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: الأحاديث التي استدل بها المرجئة في أن الإيمان هو "التصديق"، أو القول باللسان، والرد عليهم، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الأحاديث التي استدل بها المرجئة على أن الإيمان هو التصديق، والرد عليهم.

المطلب الثاني: الأحاديث التي استدل بها المرجئة على أن الْإِيمَان قَول بِلَا عمل، والرد عليهم.

المبحث الثاني: الأحاديث التي استدل بها المرجئة في عدم زيادة الإيمان ونقصانه، والرد عليهم.

المبحث الثالث: الأحاديث التي استدل بها المرجئة في عدم الاستثناء في الإيمان، والرد عليهم.

المبحث الرابع: الأحاديث التي استدل بها المرجئة في أن الإنسان يدخل الجنة بغير عمل، والرد عليهم.

المبحث الخامس: الأحاديث التي استدل بها المرجئة في أن أفعال الخير مكفرة للكبائر والصغائر، والرد عليهم.

المبحث السادس: الأحاديث التي استدل بها المرجئة على قولهم في مرتكب الكبيرة، والرد عليهم.

المبحث السابع: الأحاديث التي استدل بها المرجئة في إنكار الشفاعة لأهل الكبائر من أمته ﷺ

وأما الخاتمة: ففيها أهم النتائج والتوصيات في البحث.

وأخيرًا الفهارس: وفيها أهم المصادر والمراجع العلمية التي اعتمدت عليها في البحث.

التمهيد

وفيه التعريف بمفردات العنوان

تعريف الحديث لغة واصطلاحًا

أولًا: الحديث في اللغة يطلق على معنيين:

الأول: الجديد من الأشياء، ضد القديم، حدث الشيء يَحْدُثُ "حُدُوثًا" ، بالضّمّ، و"حَدَاثَةً" بالفَتْحِ: "نَقِيضُ قَدُمَ" وأَحْدَثه هُوَ، فَهُوَ مُحْدَثٌ وحَديث، وَكَذَلِكَ اسْتَحدثه، والحُدُوثُ: كونُ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ. وأَحْدَثَه اللهُ فَحَدَثَ، وحَدَثَ أَمرٌ أَي وَقَع. ومُحْدَثاتُ الأُمور: مَا ابتدَعه أَهلُ الأَهْواء مِنَ الأَشياء الَّتِي كَانَ السَّلَف الصالحُ عَلَى غَيْرِهَا. ومنه قوله ﷺ «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ، فَهُوَ رَدٌّ» [(١)] والحَدَثُ: الأَمْرُ الحادِثُ المُنْكَرُ الَّذِي لَيْسَ بمعتادٍ، وَلَا مَعْرُوفٍ فِي السُّنَّة، والمُحْدَثَةِ بِالْفَتْحِ، وَهِيَ مَا لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفاً فِي كِتَابٍ، وَلَا سُنَّة، وَلَا إجماع. [(٢)]

الثاني: الخبر قليله وكثيره وَجَمْعُهُ (أَحَادِيث) عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ. قَالَ الْفَرَّاءُ: نَرَى أَنَّ وَاحِدَ الْأَحَادِيثِ (أُحْدُوثَةٌ) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَالدَّالِ ثُمَّ جَعَلُوهُ جَمْعًا لِلْحَدِيثِ. قَالَ ابنُ بَرِّيّ: ليسَ الأَمْرُ كَمَا زَعَمَ الفَرّاءُ؛ لأَنَّ الأُحْدُوثَةَ بمَعْنَى الأُعْجُوبَةِ، يُقَال:

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصلح، بَابُ: إِذَا اصْطَلَحُوا عَلَى صُلْحِ جَوْرٍ فَالصُّلْحُ مَرْدُودٌ (جـ٣صـ١٤٨حديث رقم ٢٦٩٧)، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ القَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ، فَهُوَ رَدٌّ»

وأخرجه مسلم في كتاب الأيمان، بَابُ نَقْضِ الْأَحْكَامِ الْبَاطِلَةِ، وَرَدِّ مُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ (جـ٣صـ١٣٤٣حديث رقم١٧١٨)، حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ عَوْنٍ الْهِلَالِيُّ، جَمِيعًا عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، حَدَّثَنَا أَبِي،به بلفظه.

(٢) ينظر: لسان العرب (جـ٢صـ١٣١)، تاج العروس للزبيدي مادة حدث (جـ٥صـ٢٠٥) بتصرف.

قد صـارَ فُـلانٌ أُحْدُوثَـةً؛ فَأَمَّـا أَحاديثُ النَّبِيّ ﷺ فَلَا يكـونُ واحدُهَا إلاّ حَدِيثاً، وَلَا يُكونُ أُحْدُوثَةً. (١)

ثانيًا: في الاصطلاح

مَـا أضـيف إِلَـى النَّبِـي ﷺ مـن قَـول أَو فعـل أَو تَقْرِيـر، أو وصـف خُلقـي أو خِلقـي وزاد السـخاوي –رحمـه الله –حَتَّـى الْحَرَكَـاتُ وَالسَّـكَنَاتُ فِـي الْيَقَظَـةِ وَالْمَنَـامِ (٢)، وزاد بعضـهم أوهمـه (٣)، والحديث بهذا المعنـى يختص بـالمرفوع إلـى النبي ﷺ، وهذا ماجرى عليه كثير من المحدثين في كتبهم.

ومـن العلمـاء مـن يـدخل فـي تعريـف الحـديث أقـوال الصـحابة والتـابعين وأفعالهم(٤) وعلى هذا فيشمل: الحديث المرفوع، والموقوف، والمقطوع.

---

(١) ينظـر: مختـار الصـحاح للـرازي (جــ١صــ٦٨)، تـاج العـروس للزبيـدي مـادة حـدث (جـ٥صـ٢١٢)

(٢) ينظر: الغاية في شرح الهداية في علم الرواية للسخاوي(جـ١صـ٦١)، فتح المغيث شرح ألفيـة الحـديث للعراقـي (جـ١صـ٢٢)، مرعـاة المفـاتيح للمبـاركفوري (جـ١صـ٣٧٩)، مـنهج النقد، للدكتور نور الدين عتر(جـ١صـ٢٦)

(٣) ينظر: شرح نخبة الفكر، للمُلا علي القاري (جـ١صـ٥٤٦)

(٤) ينظر: شرح نخبـة الفكـر، للمـلا علـي القاري (جـ١صـ١٥٦)، وتوجيـه النظـر، للسمعوني (جـ١صـ٤٠)

تعريف الإرجاء لغة واصطلاحًا:

أولًا: في اللغة:

الإرجاء في اللغة من رجى وأرجأ، وقد يهمز وقد لا يهمز، ويأت على عدة معان منها:

١- **الأمل والناحية**، فالأول: (الرجاء)، ضِدُّ اليَأْسِ، بمعنى الأمل، يقال: رجوت الأمر أرجوه، رجاءً، ومنه قوله تعالى ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ يَرۡجُونَ رَحۡمَتَ ٱللَّهِۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾[1].وأما الثاني: فهو (الرجا) مقصور، ناحية الشيء، قال تعالى: ﴿ وَٱلۡمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرۡجَآئِهَا ﴾ [2] أي نواحيها.

٢- **الْخَوْف**؛ لِأَنَّ الرَّاجِيَ يَخَافُ أَنَّهُ لَا يُدْرِكُ مَا يَتَرَجَّاهُ، ومنه قوله: ﴿ مَّا لَكُمۡ لَا تَرۡجُونَ لِلَّهِ وَقَارٗا ﴾[3]

أَيْ لَا تَخَافُونَ عظمة الله.

٣- **التأخير**، يقال: أرجأت الشيء وأَرجَيْتُه: إذا أخرته، وقُرِىءَ: ﴿ أَرۡجِهۡ ،وأَرْجِئْه ﴾[4]. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَءَاخَرُونَ مُرۡجَوۡنَ لِأَمۡرِ ٱللَّهِ ﴾[5]،أي مؤخرون حتى يُنزِل الله فيهم ما يريد، قال تعالى: ﴿ تُرۡجِي مَن تَشَآءُ مِنۡهُنَّ وَتُـٔۡوِيٓ إِلَيۡكَ مَن تَشَآءُۖ ﴾[6]، قَالَ الزّجاج: هَذَا مِمَّا خص اللَّهُ تَعَالَى نبيَّه ﷺ فكَانَ لَهُ أَن

(١) سورة البقرة جزء من الآية رقم (٢١٨)

(٢) سورة الحاقة جزء من الآية رقم (١٧)

(٣) سورة نوح الآية قم (١٣)

(٤) سورة الأعراف جزء من الآية رقم (١١١)

(٥) سورة التوبة جزء من الآية رقم (١٠٦)

(٦) سورة الأحزاب جزء من الآية رقم (٥١)

أَن يُؤَخِّر مَن يَشَاء من نِسائه... ومنه سميت المرجئة[1]، وهذا الذي نختاره من هذه التعريفات، وهو محل بحثنا – إن شاء الله تعالى –.

ثانيًا: في الاصطلاح:

ذكر العلماء في تعريف الإرجاء من الناحية الاصطلاحية عدة أقوال بيانها كما يأتي:

١- قال الشهرستاني: الإرجاء هو: تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة، فلا يقضى عليه بحكم ما في الدنيا؛ من كونه من أهل الجنة، أو من أهل النار، وقيل: تأخير علي رضي الله عنه عن الدرجة الأولى إلى الرابعة[2].

٢- وقيل هو: تأخير العمل عن مسمى الإيمان[3]

٣- وقيل: تأخير أمر المتنازعين في الفتنة إلى يوم القيامة، كما قال "سفيان بن عيينه" عندما سئل عن الإرجاء قَالَ:" الْإِرْجَاءُ عَلَى وَجْهَيْنِ: قَوْمٌ أَرْجَوْا أَمْرَ عَلِيٍّ وَعُثْمَانَ، فَقَدْ مَضَى أُولَئِكَ، فَأَمَّا الْمُرْجِئَةُ الْيَوْمَ فَهُمْ قَوْمٌ يَقُولُونَ: الْإِيمَانُ قَوْلٌ بِلَا عَمِلٍ، فَلَا تُجَالِسُوهُمْ، وَلَا تُؤَاكِلُوهُمْ، وَلَا تُشَارِبُوهُمْ، وَلَا تُصَلُّوا مَعَهُمْ، وَلَا تُصَلُّوا عَلَيْهِمْ [4]"

وقال ابن حجر – رحمه الله تعالى – : "الإرجاء على قسمَيْنِ مِنْهُم من أَرَادَ بِهِ تَأْخِير القَوْل فِي الحكم فِي تصويب إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ اللَّذين تقاتلوا بعد عُثْمَان،

---

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (جـ٢صـ٤٩٤)، النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (جـ٢صـ٢٠٧)، مختار الصحاح، لأبي عبد الله الرازي (جـ١صـ١١٩)، لسان العرب لابن منظور (جـ١٤صـ ٣١١)، القاموس المحيط، للفيروز آبادي (جـ١صـ١٢٨٧) تاج العروس، للزبيدي (جـ ١صـ٢٤١)، بتصرف.

(٢) الملل والنحل، للشهرستاني (جـ١صـ١٣٩)

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة، للالكائي (جـ٥٠صـ٤)

(٤) تهذيب الآثار، للطبري (جـ٢صـ٦٥٩)

وَمِنْهُم من أَرَادَ تَأْخِير القَوْل فِي الحكم على من أَتَى الْكَبَائِر وَترك الْفَرَائِض بالنَّار لِأَن الْإِيمَان عِنْدهم الْإِقْرَار والاعتقاد وَلَا يضر الْعَمَل مَعَ ذَلِك"[١]

ولهذا يقول الشهرستاني: الإرجاء على معنيين: أحدهما: بمعنى التأخير كما في قوله تعالى: {قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ}، أي أمهله وأخره، والثاني: إعطاء الرجاء، أما إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح؛ لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والعقد، وأما بالمعنى الثاني فظاهر، فإنهم كانوا يقولون: لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة[٢].

قلت: والذي ينظر إلى هذه "التعريفات" يجد أنها تدور حول معنى واحد وهو "التأخير"، والذي نقصده من هذه التعريفات في بحثنا هو: تأخير العمل عن مُسمى الإيمان، ويدخل فيه إرجاء مرتكب الكبيرة، لأن المرجئة المبتدعة هم الذين يخرجون العمل عن مسمى الأعمال، ويقولون الإيمان تصديق دون عمل، والإيمان لا يزيد ولا ينقص، ولا يقطعون بالعفو عنهم ولا بتعذيبهم، قال البخاري – رحمه الله تعالى–تعالى منتقدًا قولهم: والمرجئة يَقُولُونَ: الْإِيمَانُ قَوْلٌ بِلَا فِعْلٍ، وَهَذَا بِدْعَةٌ[٣]

(١) فتح الباري، لابن حجر (جـ١صـ٤٥٩)
(٢) الملل والنحل، للشهرستاني (جـ١صـ١٣٩)
(٣) خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل، للبخاري (جـ١صـ٣٣)

تعريف المذهب لغةً واصطلاحًا

أولًا في اللغة: يطلق على عدة معان منها:

١- الحُسن والنضارة : ومنه الذَّهَبُ المَعْرُوفٌ، وَقَدْ يُؤَنَّثُ، فَيُقَالُ ذَهَبَةٌ، وَيُجْمَعُ عَلَى الْأَذْهَابِ والمذهب على وَزْن: " مَفْعَل، اسم مصدر من: " ذَهَبَ " على وزن: " فَعَلَ " فِعْلٌ ثلاثي صحيح غير معتل.

٢- الطريق والمكان، ومنه الذهاب والتخلي لقضاء الحاجة، ويدل عليه حديث المغيرة بن شعبة رضى الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا ذَهَبَ الْمَذْهَبَ أَبْعَدَ»[(١)]

(١)أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، بَابُ: التَّخَلِّي عِنْدَ قَضَاءِ الْحَاجَةِ (جـ١صـ١حديث رقم ١)، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ الْقَعْنَبِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ يَعْنِي ابْنَ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ...الحديث.

وأخرجه الترمذي في أبواب الطهارة، بَابُ: مَا جَاءَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ أَبْعَدَ فِي الْمَذْهَبِ (جـ١صـ٣١حديث رقم ٢٠) من طريق عبد الْوَهَّابِ الثَّقَفِيّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍوبه بنحوه. وقال الترمذي عقبه حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وأخرجه النسائي في كتاب الطهارة، في الْإِبْعَاد عِنْدَ إِرَادَةِ الْحَاجَةِ (جـ١صـ١٨حديث رقم ١٧)، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَ: أَنْبَأَنَا إِسْمَاعِيلُ (يعني ابن علية)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو به مطولًا.

وأخرجه ابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها، بَابُ التَّبَاعُدِ لِلْبَرَازِ فِي الْفَضَاءِ (جـ١صـ١٢٠حديث رقم ٣٣١)، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عُلَيَّةَ، به بلفظه.

وأخرجه أحمد في (جـ٣٠صـ١٠٧حديث رقم ١٨١٧١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍوبه مطولا.

الحكم على الحديث: إسناده حسن فيه "مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو" قال النسائى : ليس به بأس، و قال فى موضع آخر : ثقة ، قال ابن حجر صدوق له أوهام، رَوَى لَهُ البُخَارِيُّ مَقْرُوْناً بِآخَرَ، وَرَوَى لَهُ مُسْلِمٌ مُتَابَعَةً.(سير أعلام النبلاء للذهبي (جـ٦صـ١٣٦ترجمة رقم ٤٦)، تقريب التهذيب (جـ١صـ٤٩٩ترجمة رقم ٦١٨٨)

=

والمَذْهَبُ: المُعْتَقَد الَّذِي يُذْهَبُ إِليه؛ وذَهَب فلانٌ لِذَهَبِه أَي لمَذْهَبِه الَّذِي يَذْهَبُ فِيهِ. يقال: هذا مذهب فلان. أي: طريقه الذي ذهب منه وسلكه، ويقال: فلان ذهب في مذهب فلان. بمعنى: في طريقه الذي سلكه[1].

=

وللحديث متابعة أخرجها الإمام الدارمي في كتاب الطهارة، بَاب: فِي الذَّهَابِ إِلَى الْحَاجَةِ (جـ١صـ٥٢٤حديث رقم ٦٨٧)، أَخْبَرَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ وَهْبٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا تَبَرَّزَ تَبَاعَدَ»

وأخرجه أحمد في (جـ٣٠صـ٦٢حديث رقم ١٨١٣٤)، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، أَخْبَرَنَا أَيُّوب، عَنْ مُحَمَّدٍ،يعني (ابن سيرين) به بمعناه.

الحكم على الحديث: إسناده صحيح، رواته جميعا ثقات.

وللحديث شواهد كثيرة منها: حديث عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي قُرَادٍ، أخرجه النسائي في كتاب: الطهارة، باب: الْإِبْعَادُ عِنْدَ إِرَادَةِ الْحَاجَةِ،(جـ١صـ١٧حديث رقم ١٦)، أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الْخَطْمِيُّ عُمَيْرُ بْنُ يَزِيدَ قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَارِثُ بْنُ فُضَيْلٍ، وَعُمَارَةُ بْنُ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي قُرَادٍ قَالَ: «خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْخَلَاءِ، وَكَانَ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ أَبْعَدَ»

وأخرجه أحمد في (جـ٢٤صـ٤٢٨حديث رقم ١٥٦٦٠).

الحكم على الحديث: إسناده صحيح رواته جميعا ثقات.

ومما سبق من تخريج الحديث، وبيان متابعته، وشواهده، فالحديث يرتقي للصحيح بمجموع طرقه، والله أعلم.

(١) ينظر: مقاييس اللغة لابن فارس (جـ٢صـ٣٦٢)، لسان العرب لابن منظور (جـ١صـ٣٩٤)، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، للحطاب الرعيني المالكي (جـ١صـ٢٤)، اعتقاد أهل السنة، لعبد الله بن جبرين (جـ٣صـ٣)

ثانيًا: في الاصطلاح:

عرف العلماء "المذهب" في الاصطلاح بعدة تعريفات منها:

١- عرفه الحطاب الرُّعيني- رحمه الله تعالى- فقال: "المذهب عند الفقهاء هو ما ذهب إليه إمام من الأئمة، من **الأحكام الاجتهادية**."[١]

٢- وعرفه الدسوقي - رحمه الله تعالى - فقال: "هو ما ذهب إليه إمام من الأحكام الاجتهادية أي التي بذل وسعه في تحصيلها"[٢].

٣- وعرفه ابْنُ مُفْلِحٍ - رحمه الله تعالى- فقال: "مَذْهَبُ الْإِنْسَانِ: مَا قَالَهُ، أَوْ جَرَى مَجْرَاهُ، مِنْ تَنْبِيهٍ أَوْ غَيْرِهِ" [٣].

٤- وقيل: "مَذْهَبُ كُلِّ أَحَدٍ عُرْفًا وَعَادَةً مَا اعْتَقَدَهُ جَزْمًا أَوْ ظَنًّا". [٤]

٥- وقيل: "ما نص عليه أو نبه عليه أو شملته علته التي علل بها"[٥]

ومما سبق من تعريف المذهب في الاصطلاح يتبين: أن هناك تعريفات اقتصرت على تعريف "المذهب الفقهي" فقط، وبعضها عرف "المذهب" تعريفًا عاما لما يسلكه الإنسان في حياته، فيشمل أي مذهب، سواء كان مذهبًا فقهيًا، كما يقال مذهب الشافعية[٦]أو(نحويًا) كما يقال مذهب سيبويه [٧]، أو "عقديًا" كما يقال مذهب الخوارج أو المرجئة أو المعتزلة[٨].

(١) ينظر: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، للحطاب الرعيني المالكي (جـ١صـ٢٤)

(٢) ينظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير(جـ١صـ١٩)

(٣) أصول الفقه، لابن مفلح (جـ٩٥٠١٤)

(٤) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، للمرداوي (جـ١٢صـ٢٤١)

(٥) المسودة في أصول الفقه، لآل تيمية(جـ١صـ٥٢٤)

(٦) ينظر: الفروق للقرافي (جـ٢صـ١٣٧)

(٧) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي(جـ١صـ١٧٩)

(٨) ينظر: الفصل في الملل والأهواء لابن حزم (جـ٤صـ١٠٩)، الملل والنحل للشهرستاني (جـ١صـ٧٥)، الاعتصام للشاطبي (جـ٢صـ٤٩)، الإيمان لابن تيمية (جـ١صـ٢٦١)

وبناء على ما سبق: نجد أن تعريف "المذهب" هو الرأي والمعتقَد الذي يذهب إليه الإنسان ويسلكه، أو يبنى عليه رأيه وفكرته واجتهاده بدليل اقترن به، قد يكون صوابًا وقد يكون غير ذلك، كما هو الحال مع (المرجئة) سامحهم الله فمذهبهم هى مجموع الأقوال التي اعتقدوا صحتها، وروجوا لها، ودعوا الناس لاعتقادها، فهم يرون أنهم على صواب، وغيرهم على باطل، فابتدعوا في الدين، وخالفوا القرآن والسنة وإجماع الأمة.

الفصل الأول

حقيقة المرجئة وموقف العلماء منهم

المبحث الأول

سبب تسمية المرجئة بهذا الاسم ونشأة الارجاء، وأول من تكلم فيه

علاقة الأسماء بالمُسميات علاقة تلازم وترابط، كما بين الروح والجسد، فإذا ذكر الاسم دل على استحضار معنى المُسمى، والأسماء قوالب المعاني، والمرجئة سموا بذلك لدلالة الاسم على المُسمى، فالإرجاء هو التأخير، والمرجئة سمو بذلك لأنهم أرجؤوا العمل أي: أخروه وأخرجوه عن الإيمان، وقد تكون التسمية راجعة إلى اعتقادهم في أنه لا تضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وأن الله قد أرجأ تعذيبهم عن المعاصي أي أخره عنهم، وقيل لأن مرتكب الكبيرة يرجأ أمره إلى الله سبحانه وتعالى فلا يقطعون له بعفوٍ ولا عذاب.

قال الأوزاعي– رحمه الله تعالى– : سمو بذلك لِأَنَّهُمْ يُؤَخِّرُونَ الْعَمَلَ عَنِ الْإِيمَانِ [1].

وقال ابن قتيبة: سموا بذلك لأَنهم زَعَمُوا أَن الْإِيمَان قَول وأرجؤوا الْعَمَل [2]

وقال نشوان الحميري: سميت المرجية مرجية، لأنهم يرجون أمر أهل الكبائر، من أهل محمد، إلى الله تعالى، ولا يقطعون على العفو عنهم ولا على تعذيبهم، ويحتجون بقوله تعالى: قَالَ تَعَالَىٰ:أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿ وَءَاخَرُونَ مُرۡجَوۡنَ لِأَمۡرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمۡ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيۡهِمۡۗ ﴾[3] ، ويقولون: إخلاف الوعد كذب، وإخلاف الوعيد عفو وتفضل وكرم، ولو تهدد رجل عبداً من عبيده قد أساء إليه،

---

(١) تفسير الرازي (جـ١٦صـ١٤٤)

(٢) غريب الحديث، لابن قتيبة (جـ١صـ٢٥٦)

(٣) سورة التوبة جزء من الآية رقم (١٠٦)

وعصى وخالف أمره، وتوعده بالجلد أو القتل أو الصلب أو غير ذلك من العذاب، ثم عفا عنه، وأخلف وعيده، ما كان يسمى كاذباً عند العرب وقالوا: جائز أن يخلف الله وعيده في القرآن، ولا يعذب أحداً من أهل الكبائر من المسلمين، ويجوز أن يعذبهم بقدر ذنوبهم، وأرجوا الأمر في ذلك إلى الله تعالى، فسموا: المرجية [(١)]

وقال الإسفراييني: "والمرجئة سموا مرجئة؛ لأنهم "أخروا الْعَمَل عَن الايمان"، والارجاء بِمَعْنى التَّأْخِير "[(٢)]

وقال ابن الأثير – رحمه الله تعالى – : "والمرجئة: فِرْقَة مِنْ فِرَق الْإِسْلَامِ يَعْتقدون أَنَّهُ لَا يَضُر مَعَ الْإِيمَانِ معصيةٌ، كَمَا أَنَّهُ لَا يَنفع مَعَ الكُفر طاعةٌ. سُمُّوا مُرْجِئَةً لاعتقادِهم أَنَّ اللَّهَ أَرْجَأَ تَعْذِيبَهُمْ عَلَى الْمَعَاصِي: أَيْ أخَّره عَنْهُم"[(٣)].

وقال ابن جرير الطبري – رحمه الله تعالى – "وَالصَّوَابُ مِنَ الْقَوْلِ فِي الْمَعْنَى الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ سُمِّيَتِ الْمُرْجِئَةُ مُرْجِئَةً أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْإِرْجَاءَ مَعْنَاهُ مَا بَيَّنَّا قَبْلُ مِنْ تَأْخِيرِ الشَّيْءِ، فَمُؤَخِّرُ أَمْرَ عَلِيٍّ وَعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِلَى رَبِّهِمَا، وَتَارِكُ وَلَايَتَهُمَا وَالْبَرَاءَةُ مِنْهُمَا: مُرْجِئًا أَمْرَهُمَا، فَهُوَ مُرْجِئٌ، وَمُؤَخِّرُ الْعَمَلَ وَالطَّاعَةَ عَنِ الْإِيمَانِ مُرْجِئُهُمَا عَنْهُ، فَهُوَ مُرْجِئٌ"، غَيْرَ أَنَّ الْأَغْلَبَ مِنَ اسْتِعْمَالِ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِمَذَاهِبِ الْمُتَخَلِّفِينَ فِي الدِّيَانَاتِ فِي دَهْرِنَا هَذَا، هَذَا الِاسْمَ فِيمَنْ كَانَ مِنْ قَوْلِهِ: الْإِيمَانُ قَوْلٌ بِلَا عَمَلٍ، وَفِيمَنْ كَانَ مِنْ مَذْهَبِهِ أَنَّ الشَّرَائِعَ لَيْسَتْ مِنَ الْإِيمَانِ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ إِنَّمَا هُوَ التَّصْدِيقُ بِالْقَوْلِ دُونَ الْعَمَلِ الْمُصَدِّقِ بِوُجُوبِهِ"[(٤)]

---

(١) الحور العين، لنشوان بن سعيد الحميري (جـ١صـ٢٠٣)

(٢) الفرق بين الفرق، للإسفراييني (جـ١صـ١٩٠)

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (جـ٢صـ٢٠٦)

(٤) تهذيب الآثار، للطبري (جـ٢صـ٦٦٠)

نشأة الارجاء:

بدأت نشأة الإرجاء في آخر عصر الخلفاء الراشدين عندما كانت تظهر البدع شيئًا فشيئًا حيث ظهرت بدعة الخوارج والشيعة، ثم في آخر عصر الصحابة ظهرت بدعة المرجئة والقدرية، ثم في آخر عصر التابعين بدعة الجهمية معطلة الصفات، ولذا يقول ابن تيمية – رحمه الله تعالى– " حَدَثَ فِي آخِرِ عَصْرِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ بِدْعَةُ الْخَوَارِجِ وَالشِّيعَةِ ثُمَّ فِي آخِرِ عَصْرِ الصَّحَابَةِ بِدْعَةُ الْمُرْجِئَةِ [(١)]

وقال أيضًا "ثمّ في آخر عصر الصحابة: "... وحدثت أيضاً بدعة المرجئة في الإيمان، والآثار عن الصحابة ثابتة بمخالفتهم، وأنّهم قالوا: الإيمان يزيد وينقص؛ كما ثبت ذلك عن الصحابة"[(٢)]

وقد نص ابن تيمية –رحمه الله تعالى– على أن المرجئة ظهرت تحديدًا في إمارة عبدالله بن الزبير وعبدالملك بن مروان، إذ يقول – رحمه الله تعالى– : لَمْ تَحْدُثْ فِي خِلَافَةِ عُثْمَان بِدْعَة ظَاهِرَة، فَلَمَّا قُتِلَ وَتَفَرَّقَ النَّاسُ حَدَثَتْ بِدْعَتَانِ مُتَقَابِلَتَانِ: بِدْعَةُ الْخَوَارِجِ الْمُكَفِّرِينَ لِعَلِيٍّ، وَبِدْعَة الرَّافِضَة الْمُدَّعِين لِإِمَامَتِهِ وَعِصْمَتِهِ، أَوْ نُبُوَّتِهِ أَوْ إِلَاهِيَّتِهِ. ثُمَّ لَمَّا كَانَ فِي آخِرِ عَصْرِ الصَّحَابَة، فِي إِمَارَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ وَعَبْدِ الْمَلِكِ، حَدَثَتْ بِدْعَة الْمُرْجِئَة وَالْقَدَرِيَّةِ. [(٣)]

ويحسب هذا العصر كما بينه ابن تيمية –رحمه الله تعالى– بقوله: "إِنَّ الِاعْتِبَارَ فِي الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ بِجُمْهُورِ أَهْلِ الْقَرْنِ وَهُمْ وَسَطُهُ وَجُمْهُورُ الصَّحَابَةِ انْقَرَضُوا بِانْقِرَاضِ خِلَافَةِ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ حَتَّى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بَقِيَ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ إلَّا نَفَرٌ قَلِيلٌ وَجُمْهُورُ التَّابِعِينَ بِإِحْسَانِ. انْقَرَضُوا فِي أَوَاخِرِ عَصْرِ أَصَاغِرِ الصَّحَابَةِ

(١) الفتاوى الكبرى، لابن تيمية (جـ٨صـ٤٥٨)

(٢) النبوات، لابن تيمية (جـ١صـ٥٧٧)

(٣) منهاج السنة، لابن تيمية (جـ٦صـ٢٣١)

فِي إِمَارَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ وَعَبْدِ الْمَلِكِ، وَجُمْهُورُ تَابِعِي التَّابِعِينَ انْقَرَضُوا فِي أَوَاخِرِ الدَّوْلَةِ الْأُمَوِيَّةِ؛ وَأَوَائِلِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ"(١)

ويؤيد ظهور الإرجاء في آخر عصر صغار الصحابة رضى الله عنهم ما يلي:

١- لما سأل "زبيد بن الحارث اليامي"، "أبو وائل شَقِيْقُ بنُ سَلَمَةَ" عن المرجئة في قولهم إن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، فأجابه بأن النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «سِبَابُ المُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ»(٢)

فمنطوق الحديث ومفهومه يبين التفاوت في الإيمان، وأنه يزيد وينقص، وسباب المسلم ليس كقتاله، ولهذا نجد أن البخاري – رحمه الله تعالى– تعالى بوَّب لهذا الحديث بقوله: بَابُ خَوْفِ الْمُؤْمِنِ مِنْ أَنْ يَحْبَطَ عَمَلُهُ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ، قال ابن حجر: "هَذَا الْبَابُ مَعْقُودٌ لِلرَّدِّ عَلَى الْمُرْجِئَةِ خاصة" (٣)

وهذا الحديث كما يقول ابن حجر في شرحه: "فَظَهَرَ مِنْ هَذَا أَنَّ سُؤَالَهُ كَانَ عَنْ مُعْتَقَدِهِمْ وَأَنَّ ذَلِكَ كَانَ حِينَ ظُهُورِهِمْ"(٤)

---

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (جـ١٠صـ٣٥٨)

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، بَابُ: خَوْفِ المُؤْمِنِ مِنْ أَنْ يَحْبَطَ عَمَلُهُ وَهُوَ لاَ يَشْعُرُ (جـ١صـ١٩حديث رقم ٤٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرْعَرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ زُبَيْدٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا وَائِلٍ عَنِ المُرْجِئَةِ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «سِبَابُ المُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ».

وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان، بَابُ بَيَانِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ» (جـ١صـ٨١حديث رقم ١١٦)، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارِ بْنِ الرَّيَّانِ، وَعَوْنُ بْنُ سَلَّامٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كُلُّهُمْ عَنْ زُبَيْدٍ به بلفظه.

(٣) فتح الباري، لابن حجر (جـ١صـ١١٠)

(٤) المرجع السابق (جـ١صـ١١٢)

فيستنبط من عبارة ابن حجر – رحمه الله تعالى – أن هذا السؤال كان عند بداية ظهورهم. وأن ذلك كان في أواخر عصر الصحابة – رضى الله عنهم –، وكانت بدعة الإرجاء في بدايتها مقتصرة على إرجاء الفقهاء؛ ثم بعد ذلك توسع الكلام فيها حتى أصبحت فرقة تجد من يروج لها.

وأبو وائل شَقِيْقُ بنُ سَلَمَةَ الكُوْفِيُّ، مُخَضْرَمٌ، أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ وَمَا رَآهُ. مَاتَ فِي زَمَنِ الحَجَّاجِ، بَعْدَ الجَمَاجِمِ، وقيل: مَاتَ بَعْدَ الجَمَاجِمِ،[1] سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِيْنَ[2]

وزُبَيْد بن الحَارِثِ اليَامِيُّ الكُوْفِيُّ من ثقات التابعين، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَعِشْرِيْنَ وَمائَةٍ[3].

٢–تواترت مقولة واشتهرت في كتب التاريخ والفرق تبين تأريخ ظهور الإرجاء البدعي: فيقول قَتَادَةَ: «إِنَّمَا أُحْدِثَ الْإِرْجَاءُ بَعْدَ هَزِيمَةِ ابْنِ الْأَشْعَثَ»[4]

وفتنة ابن الأشعث: كَانَ ابْتِدَاؤُهَا سنة (ثمانين من الهجرة) كما ذكر ابن كثير – رحمه الله تعالى –، وَقَالَ الْوَاقِدِيُّ: فِي سَنَةِ ثِنْتَيْنِ وَثَمَانِينَ، وَقَدْ سَاقَهَا ابْنُ جَرِيرٍ فِي هَذِهِ السَّنَةِ فَوَافَقْنَاهُ فِي ذَلِكَ[5].

---

(١) موقعة الجماجم: سميت بذلك لكثرة من قتل فيها، وكانت وقعة الجماجم بين ابن الأشعث ومعه أهل العراق، وبين الحجاج ومعه أهل الشام، وكانت في عهد عبد الملك بن مروان، وكانت سنة ٨٢هـ، ودامت أكثر من سنة. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (جـ١صـ٢٩٩)، والبداية والنهاية، لابن كثير (جـ٩صـ٤٠)

(٢) ينظر: الطبقات، لخليفة الخياط (جـ١صـ٢٦٢ترجمة رقم ١١١٤)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي(جـ٤صـ١٦١ترجمة رقم ٥٩)

(٣) سير أعلام النبلاء، للذهبي (جـ٥صـ٢٩٨ترجمة رقم ١٤١)

(٤) السنة، لعبد الله بن أحمد (جـ١صـ٣١٩)

(٥) البداية والنهاية، لابن كثير (جـ٩صـ٣٥)

وسبب هذه الفتنة وخلاصتها: أن "الحجَّاج بن يوسف الثقفي" كان يبغض "ابن الأشعث"، وكان ابن الأشعث يبيت فكرة الخروج على الحجاج، فبعثه الحجاج إلى "سجستان" لحرب "رتبيل" صاحب الترك، فانتصر عليه ابن الأشعث "واستولى على أراضٍ واسعة، وملأ يديه من البقر، والغنم، والغنائم العظيمة، وقرر عند ذلك حبس الناس عن التوغل في أرض الترك، وقال: نكتفي بما أصبناه هذا العام من بلادهم، حتى نجيبها، ونعرفها" وعندما علم الحجاج بتوقفه عن الغزو، بعث إليه يعيب عليه ذلك، فما كان من ابن الأشعث بعد أن قويت شوكته، إلا أن أعلن خلعه للحجاج، وساعده في ذلك علاقته الطيبة بالفقهاء، والقراء، فقد بايعوه على خلع الحجاج، وكان من أبرزهم "ذر بن عبدالله الهمداني" "وأبو البحتري"، الذي قام يحث الناس على قتال الحجاج، فقال: "أيها الناس، قاتلوهم على دينكم، ودنياكم، فوالله، لئن ظهروا عليكم، ليفسدن عليكم دينكم، ودنياكم، وقد استمرت هذه الفتنة ثلاث سنوات، وكانت الحرب سجالًا حتى انتهت بهزيمة "ابن الأشعث"، ومن معه، وكانت هزيمة مرة، وعصيبة في الأمة، وفقهائها، وقرائه [(١)]

ولما انتهت هذه الفتنة العظيمة بقتل "ابن الأشعث" كان من نتائجها:

١- تحول الكثير من الذين كانوا معه عن رأيهم في "الحجاج" ومدحوه وأثنوا عليه، وكان من هؤلاء الناس "ذر الهمداني" الذي شارك في هذه الفتنة، قَالَ الْمَدَائِنِيُّ: لَمَّا أَجْمَعَ ابْنُ الأَشْعَثِ الْمَسِيرَ مِنْ "سِجِسْتَانَ" وَقَصَدَ "الْعِرَاقَ"، لَقِيَ "ذَرًّا الْهَمْدَانِيَّ"، فَوَصَلَهُ وَأَمَرَهُ أَنْ يَحُضَّ النَّاسَ، فَكَانَ يَقُصُّ كلَّ يومٍ، وَيَنَالُ مِنَ الْحَجَّاجِ [(٢)] "فبعد الهزيمة أصيب بردة فعل جعلته يتحول من تكفير

---

(١) ينظر: تاريخ الطبري (جـ٦صـ٣٢٨: ٣٥٨)، البداية والنهاية، لابن كثير (جـ٩صـ٣٥)، موسوعة الفرق (جـ٣صـ١٥٤) بتصرف

(٢) ينظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (جـ٦صـ٣)

"الحجّاج" وقتاله إلى اتجاه معاكس وهو الإرجاء الذي يسوي فيه أصحابه بين إيمان "الحجّاج" وإيمان غيره ولو كان من أعبد الناس وأتقاهم لله"[١]، ولذا يقول طاووس بن كيسان، متعجبًا منتقداً لموقف "ذر الهمداني"، ومن سلك مسلكه من الفقهاء: "عجبت لإخواننا من أهل العراق يسمون الحجّاج مؤمناً. قال الذهبي معلقاً على قول الطاووس: قلت يشير إلى المرجئة منهم، الذين يقولون: هو مؤمن كامل الإيمان مع عسفه وسفكه الدماء وسبه الصحابة[٢]

وفي هذا ينقل ابن تيمية – رحمه الله تعالى– عن المرجئة أنهم يقولون " إيمَانُ النَّاسِ كُلِّهِمْ سَوَاءٌ؛ إيمَانُ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ كَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَإِيمَانُ أَفْجَرِ النَّاسِ كَالْحَجَّاجِ وَأَبِي مُسْلِمٍ الْخُرَاسَانِيِّ وَغَيْرِهِمَا"[٣]

٢– كان لهذه الفتنة السبب الرئيس في ظهور الإرجاء البدعي وإعلانه، وفتح باب الجدال والكلام في مسائل الإيمان، حيث إن القضية التي كانت تشغل أذهان الناس في ذلك الوقت قضية "مرتكب الكبيرة" هل هو كامل الإيمان أم لا، فقالت المرجئة بأنه كامل الإيمان مهما فعل، وكان هذا القول من بدايات ظهور أقوالهم، وحديثهم في مسائل الإيمان، وعن هذه الفتنة وظهور نشأتها يقول: د/سفر الحوالي: وهنا برز قرن الإرجاء بين صفوف هؤلاء اليائسين المستسلمين للأمر الواقع، كما تجرأ الذين كانوا مرجئة من قبل فأعلنوا مذهبهم، واستغلوا آثار الهزيمة لنشره.[٤]

---

(١) ينظر: الدولة الأموية عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار، لعَلي محمد محمد الصَّلاَّبي (جـ١صـ٦٥٦)

(٢) مجموع الفتاوي، لابن تيمية (جـ٧صـ١٩٥)

(٣) سير أعلام النبلاء (جـ٥صـ٤٤)

(٤) ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي، لسفر بن عبد الرحمن الحوالي(جـ١صـ٢٥٦)

فيظهر مما سبق: أن فتنة الإرجاء ظهرت كفرقة لها أصولها ومعتقدها، ومخالفتها لأهل السنة في أواخر عصر الصحابة رضى الله عنهم في إمارة ابن الزبير وعبد الملك، وبعد فتنة ابن الأشعث، وابن الزبير قتل سنة ٧٣هـ، وعبد الملك بن مروان قتل سنة ٨٦هـ وهذه المدة هى أواخر عصر صغار الصحابة، وعلى الرغم من أن المرجئة خرجت أولًا من رحم الأحداث السياسية، إلا إنها مذهب ديني فلسفي يتكلم في أهم مسائل الدين وأُسسه.

فظهرت كردة فعل لما حدث من كثرة الفتن، واضطراب في البلاد من الناحية السياسية والدينية، فظهرت **(المرجئة)** كفكر معارض لما قالت به الخوارج وغيرهم في مسألة مرتكب الكبيرة، وكانت المسألة الأصيلة عندهم هو الخوض في (الإيمان)، وأنه لا يزيد ولا ينقص، وأن الأعمال ليست داخلة فيه، وأن الناس لا يتفاضلون في الإيمان، فهم فيه سواء، مؤمنهم وفاسقهم، فكان الغرض والقصد من ظهورهم.

قال ابن تيمية – رحمه الله تعالى-: "الْإِرْجَاءُ إنَّمَا أَحْدَثَهُ قَوْمٌ قَصْدُهُمْ جَعْلُ أَهْلِ الْقِبْلَةِ كُلِّهِمْ مُؤْمِنِينَ لَيْسُوا كُفَّارًا قَابَلُوا الْخَوَارِجَ وَالْمُعْتَزِلَةَ فَصَارُوا فِي طَرَفٍ آخَرَ " (١).

وقال – رحمه الله تعالى– وَحَدَثَتْ" الْمُرْجِئَةُ " وَكَانَ أَكْثَرُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَلَمْ يَكُنْ أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ الْمُرْجِئَةِ وَلَا إبْرَاهِيمُ النَّخَعِي وَأَمْثَالُهُ فَصَارُوا نَقِيضَ الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ فَقَالُوا: إنَّ الْأَعْمَالَ لَيْسَتْ مِنْ الْإِيمَانِ (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (جـ١٧صـ٤٤٦)

(٢) المرجع السابق (جـ١٣صـ٣٨)



أول من تكلم في الإرجاء:

اختلف العلماء –رحمهم الله– في أول من تكلم في الإرجاء فقيل:

١–**الحسن بن محمد ابن الحنفية** (ت ٩٥هـ)، هو أول من تكلم في الإرجاء، وذلك عندما وقعت الفتنة بين على ومعاوية، فلما قتل عثمان وتولى على بن أبي طالب الخلافة بالمبايعة رفض معاوية مبايعة علي رضى الله وامتنع عن الاستجابة لدعوته حتى يقتل قتلة "عثمان"، فعدّه باغيًا خارجًا على جماعة المسلمين وإمامهم، وخرج لإجباره ومن معه على لزوم جماعة المسلمين، فلما التقى الطرفان وأوشك جيش علي رضى الله عنه على الانتصار، أمر معاوية الناس برفع المصاحف على الرماح، واتفقا الجيشان على التحكيم بكتاب الله تعالى حفظا للدماء وليكون الأمر شورى بين المسلمين...الخ[(١)]

وتحدث الناس، وخاضوا في هذه الفتنة، منهم من يوالي، ومنهم من يعادي، ومنهم من توقف في الخوض فيها وأرجأ الحكم لله سبحانه وتعالى في أمر عثمان، وكان من أول الذي تحدثوا في أمر عثمان وعلى وأرجأ أمرهما إلى الله سبحانه وتعالى، محمد بن الحنفية – رحمه الله تعالى– .

وقد نص ابن سَعْدٍ – رحمه الله تعالى– على ان "الحسن بن محمد" هو أول من تكلم في الإرجاء فقال... هُوَ أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي الإِرْجَاءِ [(٢)]

وقال عُثْمَانَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَاطِبٍ: أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي الإِرْجَاءِ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، كُنْتُ حَاضِرًا يَوْمَ تَكَلَّمَ، وَكُنْتُ فِي حَلَقَتِهِ مَعَ عَمِّي، وَكَانَ فِي الحلقة جخدب وَقَوْمٌ مَعَهُ، فَتَكَلَّمُوا فِي عُثْمَانَ، وَعَلِيٍّ، وَطَلْحَةَ، والزبير، فَأَكْثَرُوا، فَقَالَ

(١) ينظر: البداية والنهاية، لابن كثير (جـ٧صـ٢٥٣: ٣١٤)، لوامع الأنوار للسفاريني (جـ٢صـ٣٤٤)، وفقه السيرة النبوية مع موجز لتاريخ الخلافة الراشدة للبوطي (جـ١صـ٣٧٦) بتصرف ملخصًا.

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد (جـ٥صـ٦٨)

الْحَسَنُ: سَمِعْتُ مَقَالَتَكُمْ هَذِهِ، وَلَمْ أَرَ مِثْلَ أَنْ يُرْجَأَ عُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَطَلْحَةُ، وَالزُّبَيْرُ، فَلا يَتَوَلَّوْا وَلا يُتَبَرَّأُ مِنْهُمْ، ثُمَّ قام فقمنا، قال: فقال لي عمي: يا بني ليتخذن هؤلاء هذا الكلام إماماً. قال عثمان: فقال به سبعة رجال، رأسهم جحدب من تيم الرباب، ومنهم حرملة التيمي تيم الرباب أبو علي بن حرملة، وبلغ أباه محمد بن الحنفية ما قاله، فضربه بعصاً فشجه وقال: لا تولي أباك علياً؟! قال: وكتب الرسالة التي ثبت فيها الإرجاء بعد ذلك(١)

وقال عطاء بن السائب: إن "زاذان"، "وميسرة" ، دخلا على "الحسن بن محمد بن علي"، فلاماه على الكتاب الذي وضع في الإرجاء، فقال لزاذان: يا أبا عمر، لوددت أني كنت مت ولم أكتبه(٢).

قلت: وقد يفهم من ظاهر العبارة السابقة: أن "الحسن بن محمد" كتب كتابًا في الإرجاء المذموم فيه عشرات أو مئات الصفحات أسس فيه للإرجاء ودعا الناس إليه، لكنَّ الأمر ليس ذلك تمامًا؛ لعدة أمور: ١- الكتاب الذي كتبه كان بمثابة منشور عبر فيه عن رأيه في إرجاء الحكم في أمر عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ إِلَى اللَّهِ سبحانه وتعالى. ٢- إن هذا الكتاب لم يتجاوز الصفحتين ٣- إنه ندم على مقولته هذه، ورجا أن لو مات قبل قولها. ٣- فيه ما يفيد تبرئة الحسن من تهمة الإرجاء المذموم، الذي يتعلق بإخراج الأعمال عن مسمى الإيمان، وإنما تكلم في إرجاء الحكم في أمر عثمان وعلي إلى الله سبحانه وتعالى.

والدليل على ذلك قول الإمام الذهبي – رحمه الله تعالى-:" الْإِرْجَاءُ الَّذِي تَكَلَّمَ بِهِ أي: (الحسن بن محمد) مَعْنَاهُ أَنَّهُ يُرْجِئُ أَمْرَ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ إِلَى اللَّهِ، فَيَفْعَلُ فِيهِمْ مَا يَشَاءُ وَلَقَدْ رَأَيْتُ أَخْبَارَ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ فِي مسند علي -رضي

---

(١) مختصر تاريخ دمشق، لابن عسكر (جـ٧صـ٧٠)

(٢) المرجع السابق نفسه.

الله عـنهم- لِيَعْقُـوبَ بْـنِ شَـيْبَةَ، فَـأَوْرَدَ فِـي ذَلِـكَ كِتَابَـهُ فِـي الإِرْجَـاءِ، وَهُـوَ نَحْـوَ وَرَقَتَيْنِ. [1].

وقد أشار إلى ذلك أيضًا ونبه عليه الإمام الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى- فقال: "المراد بالإرجاء الذي تكلم "الحسن بن محمد" فيه غير الإرجاء الذي يعيبه أهل السنة المتعلق بالإيمان وذلك أني وقفت على كتاب "الحسن بن محمد" المذكور أخرجه ابن أبي عمر العدني في كتاب الإيمان له في آخره قال حدثنا إبراهيم بن عيينة عن عبد الواحد بن أيمن قال كان الحسن بن محمد يأمرني أن أقرأ هذا الكتاب على الناس أما بعد" فإنا نوصيكم بتقوى الله فذكر كلاما كثيرا في الموعظة والوصية لكتاب الله وأتباع ما فيه وذكر اعتقاده ثم قال في آخره ونوالي أبا بكر وعمر -رضى الله تعالى عنهما- ونجاهد فيهما لأنهما لم تقتتل عليهما الأمة ولم تشك في أمرهما ونرجئ من بعدهما ممن دخل في الفتنة فنكل أمرهم إلى الله إلى آخر الكلام"، فمعنى الذي تكلم فيه الحسن أنه كان يرى عدم القطع على إحدى الطائفتين المقتتلتين في الفتنة بكونه مخطئا أو مصيبا وكان يرى أنه يرجىء الأمر فيهما؛ وأما الإرجاء الذي تعلق بالإيمان، فلم يعرج عليه فلا يلحقه بذلك عاب، والله أعلم"[2].

قلت: وكلام "الذهبي، وابن حجر" - رحمهما الله تعالى- واضح جدًّا في بيان المقصود من الإرجاء الذي قال به "الحسن بن محمد" -رحمه الله-.

٢- "**ذر بن عبد الله الهمداني**" التابعي قيل إن أول من تكلم بالإرجاء، وقصد به الغلو، وإخراج العمل عن مسمى الإيمان "

---

(١) تاريخ الإسلام للذهبي (جـ٢صـ١٠٨١)

(٢) تهذيب التهذيب لابن حجر (جـ٢صـ٣٢١ت ٥٥٥)

قال إِسْحَاقَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَانِئٍ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، قُلْتُ: أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي الْإِيمَانِ مَنْ هُوَ؟ قَالَ: " يَقُولُونَ: أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ ذَرٌّ [(١)]

وقال سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ:" وَصَفَ ذَرٌّ الْإِرْجَاءَ وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُتَّخَذَ هَذَا دِينًا، فَلَمَّا أَتَتْهُ الْكُتُبُ مِنَ الْآفَاقِ قَالَ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ بَعْدُ: وَهَلْ أَمْرٌ غَيْرُ هَذَا؟[(٢)]

وقَالَ الْأَعْمَشِ: سَمِعْتُ ذَرًّا الْهَمْدَانِيَّ يَقُولُ: «لَقَدِ أَشْرَعْتُ رَأْيًا خِفْتُ أَنْ يُتَّخَذَ دِينًا»[(٣)]

قلت: فيفهم من الأخبار السابقة أن "ذرًا الهمداني"، هو أول من تكلم في "الإرجاء المذموم" الذي خالف فيه أهل السنة والجماعة، خصوصًا بعد ما عرفنا أنه كان "مع ابن الأشعث" ضد "الحجاج"، فلما انتصر الحجاج تحول وتغير وأظهر ولاءه له، وتكلم في مسائل الإيمان، ومنها أنه سوى بين إيمان المؤمن وإيمان الفاسق، وأعجب برأيه وكلامه حتى اتخذه الناس بعد ذلك هوى متبعًا.

٣- "عمر بن قيس الماصر": قال الأوزاعي -رحمه الله تعالى- : " أول من تكلم في الإرجاء رجل من أهل الكوفة يقال له: قيس الماصر[(٤)]، وكان عمر بن قيس الماصر وأخاه "عبد العزيز بن قيس الماصر" ممن خرجا مع القراء على "الحجاج بن يوسف"، لما أخرجهم "ابن الأشعث" فلما هزم "ابن الأشعث" هرب "عبد العزيز" إلى أصبهان"[(٥)].

---

(١) السنة لأبي بكر الخلال (جـ٣صـ٥٦٣)

(٢) السنة لعبد الله بن أحمد (جـ١صـ٣٢٩)

(٣) ينظر: المرجع السابق (جـ١صـ٣٣٣)

(٤)تهذيب الكمال للمزي (جـ٢١صـ٤٨٦ترجمة رقم ٤٢٩٦)

(٥) ينظر: تاريخ أصبهان (جـ٢صـ٣٢٤ترجمة رقم ١٨٥٦)، إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (جـ١٠صـ١٠٩ترجمة رقم ٤٠٣١)

٤- وقيل: إن أول من أحدثه وتكلم فيه وأظهره وأنشأه حماد بن أبي سليمان(ت: ١٢٠ هـ)، شيخ أبي حنيفة، وتلميذ إبراهيم النخعي، ثم تبعه أهل الكوفة، وكان مرجئا إرجاء الفقهاء، فعن مَيْمُونٍ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ: قَالَ لِي إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: «لَا تَدَعُوا هَذَا الْمَلْعُونَ يَدْخُلُ عَلَيَّ بَعْدَ مَا تَكَلَّمَ فِي الْإِرْجَاءِ يَعْنِي حَمَّادًا»[1]وقال جَرِيرٌ كَانَ حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ رَأْسًا فِي الْمُرْجِئَةِ[2].

قَالَ مَعْمَرٌ: كُنَّا نَأْتِي أَبَا إِسْحَاقَ، فَيَقُوْلُ: مِنْ أَيْنَ جِئْتُم؟ فَنَقُوْلُ: مِنْ عِنْدِ حَمَّادٍ فَيَقُوْلُ: مَا قَالَ لَكُم أَخُو المُرْجِئَةِ؟ فَكُنَّا إِذَا دَخَلْنَا عَلَى حَمَّادٍ، قَالَ: مِنْ أَيْنَ جِئْتُم؟ قُلْنَا: مِنْ عِنْدِ أَبِي إِسْحَاقَ. قَالَ: الْزَمُوا الشَّيْخَ، فَإِنَّهُ يُوْشَكُ أَنْ يُطْفَى. قَالَ: فَمَاتَ حَمَّادٌ قَبْلَهُ.

وقَالَ مَعْمَرٌ: قُلْتُ لِحَمَّادٍ: كُنْتَ رَأْساً، وَكُنْتَ إِمَاماً فِي أَصْحَابِكَ، فَخَالَفْتَهُم، فَصِرْتَ تَابِعاً! قَالَ: إِنِّي أَنْ أَكُوْنَ تَابعاً فِي الحَقِّ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ أَكُوْنَ رَأْساً فِي البَاطِلِ.

قال الذهبي – رحمه الله تعالى-: "يُشِيْرُ "مَعْمَرٌ" إِلَى أَنَّهُ تَحَوَّلَ مُرْجِئاً إِرْجَاءَ الفُقَهَاءِ، وَهُوَ أَنَّهُم لاَ يَعُدُّوْنَ الصَّلاَةَ وَالزَّكَاةَ مِنَ الإِيْمَانِ، وَيَقُوْلُوْنَ: الإِيْمَانُ إِقْرَارٌ بِاللِّسَانِ، وَيَقِيْنٌ فِي القَلْبِ، وَالنِّزَاعُ عَلَى هَذَا لَفْظِي -إِنْ شَاءَ اللهُ- وَإِنَّمَا غُلُوُّ الإِرْجَاءِ مَنْ قَالَ: لاَ يَضُرُّ مَعَ التَّوْحِيْدِ تَرْكُ الفَرَائِضِ، نَسْأَلُ اللهَ العَافِيَةَ"[3].

٥- وقيل: إن أول من قال به رجل اسمه "سالم الأفطس" فعن معقل بن عبيد الله العبسي ، قَالَ: قَدِمَ عَلَيْنَا سَالِمٌ الْأَفْطَسُ بِالْإِرْجَاءِ فَعَرَضَهُ، قَالَ: فَنَفَرَ مِنْهُ أَصْحَابُنَا نَفَارًا شَدِيدًا....قال معقل: قَالَ مَعْقِلٌ: فَحَجَجْت فَدَخَلْت عَلَى عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ فِي نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِي وَهُوَ يَقْرَأُ: {حَتَّى إِذَا اسْتَيْئَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا

(١) السنة لعبد الله بن أحمد (جـ١صـ٣٦٥)

(٢) الضعفاء للعقيلي (جـ١صـ٣٠٣)

(٣) سير أعلام النبلاء، للذهبي (جـ٥صـ٥٢٩)

أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا} قُلْت: إنَّ لَنَا حَاجَةً فأخلنا ففَعَلَ؛ فَأَخْبَرْته أَنَّ قَوْمًا قَبْلَنَا قَدْ أَحْدَثُوا وَتَكَلَّمُوا وَقَالُوا: إنَّ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ لَيْسَتَا مِنْ الدِّينِ؛ فَقَالَ: أَوَلَيْسَ اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: {وَمَا أُمِرُوا إلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ}، ... ثُمَّ قَالَ: قَدِمْت الْمَدِينَةَ فَجَلَسْت إلَى نَافِعٍ .. قَالَ: قُلْت: إنَّهُمْ يَقُولُونَ: نَحْنُ نُقِرُّ بِأَنَّ الصَّلَاةَ فَرْضٌ وَلَا نُصَلِّي؛ وَبِأَنَّ الْخَمْرَ حَرَامٌ وَنَشْرَبُهَا؛ وَأَنَّ نِكَاحَ الْأُمَّهَاتِ حَرَامٌ وَنَحْنُ نَنْكِحُ. فَنَتَرَ يَدَهُ مِنْ يَدِي وَقَالَ: مَنْ فَعَلَ هَذَا فَهُوَ كَافِرٌ (١)"، قال ابن بطة –رحمه الله تعالى–: و"سالم الأفطس" كان زعيماً من زعماء المرجئة(٢).

---

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (جـ١صـ٣٨٢رقم ٨٣١)، حَدَّثَنِي أَبِي، نا خَالِدُ بْنُ حَيَّانَ أَبُو يَزِيدَ الرَّقِّيُّ، نا مَعْقِلُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْعَبْسِيُّ، قَالَ: قَدِمَ عَلَيْنَا سَالِمٌ الْأَفْطَسُ بِالْإِرْجَاءِ فَعَرَضَهُ...وهو خبر مطول.

وأخرجه ابن بطة في الإبانة الكبري (جـ٢صـ٨٠٨رقم ١١٠١)، حَدَّثَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ إِسْحَاقُ بْنُ أَحْمَدَ الْكَاذِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ به بلفظه.

الحكم على الخبر: إسناده حسن فيه "خالد بن حيان الرقى" قال ابن سعد: كان ثقة ثبتًا، وقال ابن معين: ثقة، وقال أحمد بن حنبل: لم يكن بِهِ بأس كان يروي عَنْ جَعْفَر غرائب، كتبنا عنه غرائب، وقال عمرو بن علي ضعيف، وَقَال النَّسَائي: ليس بِهِ بأس. وقال ابن خراش والدارقطني لا بأس به، وقال الذهبي: فيه لين ما، وهو صدوق، قال ابن حجر: صدوق يخطئ، قلت: صدوق يخطئ. ينظر:الطبقات الكبرى، لابن سعد (جـ٧صـ٣٣٧ترجمة رقم ٣٩٨١)، تهذيب الكمال، للمزي (جـ٨صـ٤٣ترجمة رقم ١٦٠١)، الكاشف للذهبي (جـ١صـ٣٦٣ترجمة رقم ١٣١٠)، تقريب التهذيب، لابن حجر (جـ١صـ١٨٧ترجمة رقم ١٦٢٢).

(٢) الإبانة من أصول الديانة ، لأبي موسى الأشعري (جـ٣٦صـ١٥)

وممـا سـبق: فـلا تعـارض بـين الأخبـار السـابقة، فـي "أول مـن تحـدث بالإرجـاء"، فكل هؤلاء تحدثوا في الإرجاء وكانوا في وقت قريب من بعضـهم، وتوضيح ذلك بما يأتي:

أن "**الحسن بن محمد بن الحنفية**" وإن كان هو "أول من قال بالإرجاء" إلا إنـه لم يقصد الإرجاء المذموم الذي يخرج الأعمال عن مسمى الإيمان، وإنما قصد به تأخير الحكم في أمر عثمان وعلى رضى الله عنهما إلى الله عز وجل.

"**وذر الهمذاني**" هو أول من تكلم في الإرجاء المذموم، وكان كردة فعل لما حدث في فتنة ابن الأشعث، ثم أسس له "**وتوسع فيه حماد بن سليمان**". حتى صار بعد ذلك فرقة تجد من يروج لها.

المبحث الثاني

بيان أصناف المرجئة

اختلفت نظرة العلماء في بيان (**أصناف المرجئة**)، نظرًا لتشعبهم وتداخلهم في الفرق الأخرى، والسبب في ذلك أنه ربما تجتمع في الرجل الواحد أكثر من بدعة؛ فقد يكون ممن قال بالقدر، وأيضًا قال بالإرجاء، وقد يكون من الجبرية وأيضًا قال بالإرجاء.

ولهذا بين الإسفراييني[١] أن المرجئة ثلاثة أصناف فقال– رحمه الله تعالى– "والمرجئة ثَلَاثَة أَصْنَاف صنف مِنْهُم قَالُوا بالإرجاء في الايمان وبالقدر على مذهب القدرية، فهم معدودون في القدرية وفي المرجئة، كَأبي شمر المرجىء وَمُحَمّد بن شبيب البصرى والخالدي، وصنف مِنْهُم قَالُوا بالإرجاء بالإيمان ومالوا الى قَول جهم فِي الأعمال والاكساب فهم من جملَة الْجَهْمِية والمرجئة، والصنف الثَّالِث مِنْهُم خارجون عَن الْخَبَر والقدرية وهم فِيمَا بَينهم خمس فرق وهم:

اليونسية[٢] والغسانية[٣] والثوبانية[٤] والتومنية[١] والمريسية[٢]

---

(١) ينظر: الفرق بين الفرق، للإسفراييني (جـ١صـ١٨)

(٢) اليونسية وهم: أتباع يُونُس بن عون الذى زعم ان الايمان فى الْقلب وَاللِّسَان وانه هُوَ الْمعرفَة بِاللَّه تَعَالَى والمحبة والخضوع لَهُ بِالْقَلْبِ وَالْإِقْرَار بِاللِّسَانِ أَنه وَاحِد لَيْسَ كمثله شىء مالم تقم حجَّة الرُّسُل عَلَيْهِم السَّلَام فان قَامَت عَلَيْهِم حجتهم بالتصديق لَهُم وَمَعْرِفَة مَا جَاءَ من عِنْدهم فِي الْجُمْلَة من الايمان وَلَيْسَت معرفَة تَفْصِيل.

(٣) الغسانية وهم: أتباع "غسان الكوفي" زعم أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى وبرسوله، والإقرار بما أنزل الله، وبما جاء به الرسول في الجملة دون التفصيل، والإيمان لا يزيد ولا ينقص.

(٤) والثوبانية: أتّباع "أَبى ثَوْبَان المرجئ" الذى زعم ان الايمان هُوَ الْإِقْرَار والمعرفة بِاللَّه وبرسله وَبِكُل مَا يجب في الْعقل فعله وَمَا جَازَ فى الْعقل ان لَا يفعل فَلَيْسَتْ الْمعرفَة من الايمان.

وبين "الشهرستاني –رحمه الله تعالى– " أن المرجئة أربعة أصناف فقال: "والمرجئـة أربعـة أصـناف: مرجئـة الخـوارج، ومرجئـة القدريـة، ومرجئـة الجبريـة. والمرجئة الخالصـة" وعدها سبع فرق، فزاد على "الإسفراييني" فرقتين هما: فرقة العُبيدية[٣] والصالحية [٤]

=

(١) والتومنية: أتباع "أَبى معَاذ التومنى" الذى زعم ان الإيمان مَا عصم من الْكفْر وَهُوَ اسْم لخصال من تَركهَا أَو ترك خصْلَة مِنْهَا كفر ومجموع تِلْكَ الْخِصَال إِيمَان وَلَا يُقَال للخصلة مِنْهَا أَيْمَان وَلَا بعض أَيْمَان وَقَالَ كل مَا لم تَجْتَمِع الامة على كفره بِتَرْكِهِ من الْفَرَائِض فَهُوَ من شرع الْأَيْمَان وَلَيْسَ بأيمان وَزعم ان تَارِك الْفَرِيضَة الَّتِى لَيست بأيمان يُقَال لَهُ فسق وَلَا يُقَال لَهُ فَاسق على الإطلاق اذا لم يَتْرُكهَا جاحدًا.

(٢) والمريسية: ومنهم مرجئة بَغْدَاد من أَتبَاع "بشر المريسى"، وَكَانَ فى الْفِقْه على رأى "أَبى يُوسُف القاضى" غير أَنه لما أظهر قَوْله بِخلق الْقُرْآن هجره أَبُو يُوسُف، وضللته الصفاتية فى ذَلِك وَلما وافقوا الصفاتية فى القَوْل بِأَن الله تَعَالَى خَالق اكساب الْعباد وفى أن الِاسْتِطَاعَة مَعَ الْفِعْل اكفرته الْمُعْتَزلَة فى ذَلِك فَصَارَ مهجور الصفاتية والمعتزلة مَعًا، وَكَانَ يَقُول في الإيمان إنه هُوَ التَّصْدِيق بِالْقَلْبِ وَاللِّسَان جَمِيعًا كَمَا قَالَ "ابْن الروندى"فى ان الْكفْر هُوَ الْجحْد والانكار وزعما ان السُّجُود للصنم لَيْسَ بِكفْر وَلكنه دلَالَة على الْكفْر فَهَؤُلَاءِ الْفرق الْخمس هم المرجئة الْخَارِجَة عَن الْخَبَر وَالْقدر. وهذه الفرق الخمس من المرجئة الخالصة تضلل كل فرقة مِنْهَا أختها ويضللها سَائِر الْفرق ينظر: الفرق بين الفرق (جـ١صـ ١٩، ١٩٠: ١٩٣) بتصرف يسير.

(٣) العبيدية: أصحاب عبيد المكتئب، حكى عنه أنه قال: ما دون الشرك مغفور لا محالة، وإن العبد إذا مات على توحيده لا يضره ما اقترف من الآثام واجترح من السيئات

(٤) الصالحية: أصحاب صالح بن عمر الصالحي، والصالحي، ومحمد بن شبيب، وأبو شمر، وغيلان؛ كلهم جمعوا بين القدر والإرجاء ينظر: الملل والنحل للشهرستاني (جـ١صـ١٤٥)

وأمَّا "الإرجاء" الذي نسب إلى بعض الأئمة من أهل الكوفة؛ كأبي حنيفة وغيره، وهو قولهم: إن الأعمال ليست من الإيمان، ولكنهم مع ذلك يوافقون أهل السنة على أن الله يعذب من يعذب من أهل الكبائر بالنار، ثم يخرجهم منها بالشفاعة وغيرها، وعلى أنه لا بد في الإيمان من نطق باللسان، وعلى أن الأعمال المفروضة واجبة يستحق تاركها الذم والعقاب؛ فهذا النوع من الإرجاء ليس كفرًا، وإن كان قولا باطلًا مبتدعًا؛ لإخراجهم الأعمال عن الإيمان (١).

قال ابن تيمية – رحمه الله تعالى– "وَلِهَذَا دَخَلَ فِي إرْجَاءِ الْفُقَهَاءِ جَمَاعَةٌ هُمْ عِنْدَ الْأُمَّةِ أَهْلُ عِلْمٍ وَدِينٍ. وَلِهَذَا لَمْ يُكَفِّرْ أَحَدٌ مِنْ السَّلَفِ أَحَدًا مِنْ "مُرْجِئَةِ الْفُقَهَاءِ" بَلْ جَعَلُوا هَذَا مِنْ بِدَعِ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ؛ لَا مِنْ بِدَعِ الْعَقَائِدِ فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْ النِّزَاعِ فِيهَا لَفْظِيٌّ لَكِنَّ اللَّفْظَ الْمُطَابِقَ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ هُوَ الصَّوَابُ فَلَيْسَ لِأَحَدِ أَنْ يَقُولَ بِخِلَافِ قَوْلِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ لَا سِيَّمَا وَقَدْ صَارَ ذَلِكَ ذَرِيعَةً إلَى بِدَعِ أَهْلِ الْكَلَامِ مِنْ أَهْلِ الْإِرْجَاءِ وَغَيْرِهِمْ وَإِلَى ظُهُورِ الْفِسْقِ فَصَارَ ذَلِكَ الْخَطَأُ الْيَسِيرُ فِي اللَّفْظِ سَبَبًا لِخَطَأٍ عَظِيمٍ فِي الْعَقَائِدِ وَالْأَعْمَالِ فَلِهَذَا عَظُمَ الْقَوْلُ فِي ذَمِّ " الْإِرْجَاءِ" (٢)

ومن خلال ما سبق: تبين لنا أن **(المرجئة)** ليست طائفة واحدة؛ بل طوائف متعددة، وأن الإرجاء شائع في كثير من الفرق الإسلامية، وأخطر هذه الطوائف أثراً على الإسلام والمسلمين، هم "مرجئة الجهمية" الذين يقصرون الإيمان بالله على أنه المعرفة، والكفر بالله هو الجهل به، وهم بهذا يعتبرون فرعون مؤمنًا، لأنه يعرف ربه في قرارة نفسه، وهذا كفر، والعياذ بالله.

(١) شرح العقيدة الواسطية للهراس (جـ١صـ١٨٩)

(٢) الإيمان لابن تيمية (جـ٧صـ٣٩٤)

وأخف هذه الطوائف بدعةً هم "مرجئة الفقهاء" الذين يقولون إن الإيمان اعتقاد بالقلب، ونطق باللسان، وأن الأعمال الظاهرة ليست من الإيمان، وأن الذنوب تضر صاحبها بخلاف غيرهم.

المبحث الثالث

أثر الإرجاء على الفرد والمجتمع وموقف العلماء منه

أمَّا عن أثر الإرجاء على الفرد والمجتمع:

فممَّا لا شك فيه أن **(الإرجاء)** يمثل خطورة عظيمة على المجتمع الإسلامي، حيث إن المرجئة تكلموا في أهم مسألة من مسائل الدين، وهى الإيمان، وهى أول مسألة وقع فيها الاختلاف بين المبتدعة، ويعبر عنها: بـ "الأسماء والأحكام"، بمعنى: الإنسان في الدنيا هل هو مؤمن أم كافر؟، وحكمه في الآخرة هل هو من أهل الجنة أم من أهل النار؟، فالخوارج: جعلوا مرتكب الكبيرة خارجًا من الإسلام بالكُلية، وعاملوهم معاملة الكفار، واستحلوا بذلك دماء المسلمين وأموالهم، ثم خالفتهم المعتزلة وقالوا: بأنه في منزلة بين المنزلتين، ثم خالفتهم المرجئة وقالوا: لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة، ولا تفاضل عندهم في إيمان المؤمن والفاسق فالناس كلهم في الإيمان سواء.

والمرجئة جميعًا يتفقون على "إخراج العمل عن مسمى الإيمان"، ويقولون الإيمان هو التصديق بالقلب، أو تصديق بالقلب والنطق باللسان فقط، والأعمال شرط كمال في الإيمان فقط، وليست منه، "والغلاة" منهم يقولون، من صدق بقلبه، فهو "مؤمن كامل الإيمان" وإن ترك العمل، ولم يؤدي الواجبات ويجتنب المحرمات"، وهذا الكلام من أفحش الكلام بالباطل، وله تأثير على الفرد والمجتمع، والقول به تمييع للدين، وتسهيل على الناس الوقوع في الموبقات.

"والإرجاء": وإن كان قد ظهر قديمًا، وكان مذهبًا غير متكامل، إلا أنه وجد من يروج له، ومازالت أفكاره المسمومة مستمرة وسارية في عقول الكثير من الناس ممن يريدون التحلل من الدين، والبعد عن منهج الله سبحانه وتعالى، وسنة رسوله ﷺ.

لذا فقد حذر العلماء من الإرجاء، وغلظوا القول في أتباعه، لما له من خطورة عظيمة في الأقوال والأفعال والعقيدة، وتأثير على الفرد والمجتمع، فالمرجئة وإن كان لهم أدلة من القرآن والسنة يوهمون الناس بها في الظاهر، ويعتمدون عليها ويقدِّمونها في أثواب برَّاقة مغرية، إلا أنهم في الحقيقة يدسون السُّم في العسل؛ لأن في فهمهم لها مخالفة للقرآن والسنة، وما عليه السلف الصالح رحمهم الله تعالى.

وأثر الإرجاء يكمن في هدم ثوابت الدين والانسلاخ من تعاليمه وأحكامه، وعدم التقييد بأوامر الشرع ونواهيه وذلك بسبب الفهم الخاطئ للنصوص، وإنكار ما هو معلوم من الدين بالضرورة، وفتح لباب الكلام والمجادلة بالباطل ومدعاة للكسل والاستسلام للراحة وعدم المبالاة، وظهور الفسوق والبدع، وارتكاب الفواحش والمحرمات، وتغليب جانب الرجاء، وإهمال جانب الخوف من الله سبحانه وتعالى، وفساد الأخلاق، وتفتيت شمل المسلمين، فنسأل الله سبحانه وتعالى أن يرزقنا التمسك بكتابه وسنة نبيه ﷺ.

وأما عن موقف العلماء من المرجئة:

فمن المعلوم أنَّ الإرجاء تكلم فيه طوائف كثيرة، منهم طائفة من أهل الفقه والدين سُموا "بمرجئة الفقهاء" وكانت بدعة هؤلاء أخف من غيرهم؛ لأن بدعتهم كانت في الأقوال والأفعال لا في العقائد، وليس معنى ذلك أننا نهون أمر البدعة أو من يقول بها؛ كلَّا، وإنما كلامهم مقارنة بغيرهم أخف، وعلى الرغم من ذلك لم يتساهل السَّلف الصالح معهم؛ بل اشتد نكيرهم وتغليظ القول فيهم؛ لأن الأمر دين، ولا محاباة لأحد في دين الله سبحانه وتعالى.

قال ابن تيمية – رحمه الله تعالى– : "والسَّلَفُ اشْتَدَّ نَكِيرُهُمْ عَلَى الْمُرْجِئَةِ لَمَّا أَخْرَجُوا الْعَمَلَ مِنْ الْإِيمَانِ وَقَالُوا إنَّ الْإِيمَانَ يَتَمَاثَلُ النَّاسُ فِيهِ وَلَا رَيْبَ أَنَّ

قَوْلَهُمْ بِتَسَاوِي إيمَانِ النَّاسِ مِنْ أَفْحَشِ الْخَطَأِ بَلْ لَا يَتَسَاوَى النَّاسُ فِي التَّصْدِيقِ وَلَا فِي الْحُبِّ وَلَا فِي الْخَشْيَةِ وَلَا فِي الْعِلْمِ؛ بَلْ يَتَفَاضَلُونَ مِنْ وُجُوهٍ كَثِيرَةٍ" (١)

وقال – رحمه الله تعالى– "وَأَمَّا الْمُرْجِئَةُ فَلَيْسُوا مِنْ هَذِهِ الْبِدَعِ الْمُغَلَّظَةِ بَلْ قَدْ دَخَلَ فِي قَوْلِهِمْ طَوَائِفُ مِنْ أَهْلِ الْفِقْهِ وَالْعِبَادَةِ؛ وَمَا كَانُوا يُعَدُّونَ إلَّا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ؛ حَتَّى تغلظ أَمْرُهُمْ بِمَا زَادُوهُ مِنْ الْأَقْوَالِ الْمُغَلَّظَةِ. وَلَمَّا كَانَ قَدْ نُسِبَ إلَى الْإِرْجَاءِ وَالتَّفْضِيلِ قَوْمٌ مَشَاهِيرُ مُتَّبَعُونَ: تَكَلَّمَ أَئِمَّةُ السُّنَّةِ الْمَشَاهِيرُ فِي ذَمِّ الْمُرْجِئَةِ الْمُفَضِّلَةِ تَنْفِيرًا عَنْ مَقَالَتِهِم(٢)

نعم لقد وقف السلف الصالح – رحمهم الله تعالى– في وجه كل من تولى القول في الإرجاء، وقاموا بمناصحتهم ودعوتهم للرجوع إلى الصَّواب، وما عليه سلف الأمة، فلمَّا أصروا على بدعتهم هجروهم، وحذروا الناس منهم.

فعن "زيد بن علي بن الحسن"– رضى الله عنه– قال: " أبرأ من المرجئة الذين أطمعوا الفساق في عفو اللَّه"(٣)، وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: مَا اُبْتُدِعَتْ فِي الْإِسْلَامِ بِدْعَةٌ أَضَرُّ عَلَى أَهْلِهِ مِنْ الْإِرْجَاءِ(٤).

وَقَالَ الأوزاعي: كَانَ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ وقتادة يَقُولَانِ: لَيْسَ شَيْءٌ مِنْ الْأَهْوَاءِ أَخْوَفُ عِنْدَهُمْ عَلَى الْأُمَّةِ مِنْ الْإِرْجَاءِ(٥). وَقَالَ شَرِيكٌ الْقَاضِي وَذَكَرَ الْمُرْجِئَةَ فَقَالَ: هُمْ أَخْبَثُ قَوْمٍ حَسْبُك بِالرَّافِضَةِ خُبْثًا وَلَكِنَّ الْمُرْجِئَةَ يَكْذِبُونَ عَلَى اللَّهِ(٦)، وقال إبْرَاهِيمُ النَّخَعِي: لَفِتْنَتُهُمْ – يَعْنِي الْمُرْجِئَةَ – أَخْوَفُ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ فِتْنَةِ الأزارقة (٧) يَعْنِي الْخَوَارِجَ.

---

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (جـ٧صـ٥٥٥)

(٢) المرجع السابق (جـ٣صـ٣٥٧)

(٣) ذكره أبو منصور الماتريدي في تفسيره (جـ١صـ١٢١)

(٤) الشريعة، للآجري (جـ٢صـ٦٧٦)

(٥) السنة، لأبي بكر الخلال (جـ٤صـ٨٦)

(٦) ينظر: السنة، لعبد الله بن أحمد (جـ١صـ٣١٢)، والسنة، لأبي بكر الخلال (جـ٤صـ٤١)

(٧) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (جـ٧صـ٣٩٤)

وعن أبي المختار الطائي، قال: شكا ذر "سعيد بن جبير" إلى أبي البختري الطائي قال: سلمت عليه فلم يرد على، وكلمه فيه، فقال سعيد: إن هذا يحدث كل يوم ذنبا، والله لا كلمته أبدا(١).

قلت: وهذا من الهجر المحمود، فيجوز هجر أصحاب المعاصي والبدع الكبار إذا لم ينتصحوا، ولا يتقيد ذلك بثلاثة أيام، بل ذلك يتقيد بحال بقاء صاحب البدعة على بدعته، وإصراره عليها.

وعَنْ عُمَر بْن ذر، قال: "كتب سَعِيد بْن جبير إِلَى أَبِي كتابا أوصاه فيه بتقوى الله، وَقَال: يَا أبا عُمَر، إن بقاء المسلم كل يوم غنيمة. وذكر الفرائض والصلوات وما يرزقه الله من ذكره"(٢)

وعن سعيد بن جبير، وهو سيد من سادات التابعين ومن تلاميذ عبد الله بن عباس رضي الله عنهما- قال: المرجئة يهود أهل القبلة.

وصدق عبدالله بن الإمام "أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني"، لما ذكر (المرجئة) محذرًا الناس من قولهم في قصيدته المعروفة بالقصيدة السنية والمنظومة البهية المشهورة بـ (الحائية) بقوله:

ولا تــكُ مُرْجيًّــا لَعُوبــا بدينــهِ ... ألاَ إنمَــا المُرْجِــي بِالــدينِ يَمْــزحُ

وقـلْ: إنمَـا الإيمـانُ: قـولٌ ونِيـةٌ ... وفعـلٌ عَلَــى قــولِ النبِــي مُصَــرحُ

ويَـنْقُصُ طـوراً بالمَعَاصِـي وتَـارةً ... بِطَاعَتِـهِ يَمْنَـي وفـي الـوَزْنِ يَـرْجَحُ

ودعْ عَنْـكَ آراءَ الرجـالِ وقَـوْلَـهُمْ ... فقــولُ رســولِ اللهِ أزكَــى وأَشْــرحُ(٣)

(١) ميزان الاعتدال، للذهبي (جـ٢صـ٣٢ترجمة رقم ٢٦٩٧)

(٢) تهذيب الكمال، للمزي (جـ١٠صـ٣٦٦)

(٣) شرح المنظومة الحائية، لعبد الكريم الخضير (جـ١صـ٢٠)

الفصل الثاني:

الأحاديث التي استدل بها المرجئة في تأييد مذهبهم والرد عليها

المبحث الأول:

الأحاديث التي استدل بها المرجئة في أن الإيمان هو التصديق، والرد عليهم وفيه مطلبان:

من أهم المسائل التي خاض فيها المرجئة مسألة "الإيمان"، وجعلوها من أهم الأصول في عقيدتهم وأساسها، وكما تقدم أن المرجئة أصناف كثيرة، ولهذا كانت لهم أقوال متباينة في تعريف الإيمان.

"**فمنهم من يقول:** الإيمان هو التصديق بالقلب فقط، ومن هؤلاء من يدخل فيه أعمال القلوب وهم أكثر فرق المرجئة، ومنهم من لا يدخلها في الإيمان كجهم ومن اتبعه.

ومنهم من يقول: هو مجرد قول اللسان فقط، وهذا لا يعرف لأحد قبل الكَرَّامية، فمجرد النطق بالشهادة ضمان للإنسان في دخول الجنة، حتى وإن لم يعمل.

ومنهم من يقول: تصديق القلب وقول اللسان، وهذا هو المشهور عن أهل الفقه والعبادة منهم"[(١)]، ويقصد بهم مرجئة الفقهاء.

وكل هذه التعريفات تبين لنا أن **(المرجئة)** جميعًا يخرجون العمل عن مسمى الإيمان، ولا يجعلون للعمل أية قيمة، والإنسان عندهم مؤمن كامل الإيمان

---

(١) ينظر: مطالع الأنوار على صحاح الآثار، لابن قرقول (جـ٣صـ١١٩)، والإيمان، لابن تيمية (جـ١صـ١٥٦)، ملخصًا.

بمجرد تصديقه بقلبه، أو إقراره بلسانه، " فالإيمان في القلب واللسان، وهو المعرفة باللَّه تعالى، والمحبة والخضوع له بالقلب"[١]

وهؤلاء جميعًا وإن كانوا يتفقون على إخراج الأعمال عن مسمى الإيمان، إلا أن "مرجئة الفقهاء" تخالف "الغلاة" في أنَّ المعاصي تضرُّ فاعلَها، وأنَّه يُؤاخذُ على ذلك ويُعاقَب، وقولُهم غيرُ صحيح؛ لأنَّه ذريعةٌ إلى بدع أهل الكلام المذموم من أهل الإرجاء ونحوهم، وإلى ظهور الفسق والمعاصي [٢]

المطلب الأول: الأحاديث التي استدل بها المرجئة على أن الإيمان هو "التصديق"

استدل المرجئة على أن الإيمان هو التصديق بأدلة هى:

الأول: حديث الجارية الذي أخرجه الإمام مسلم بسنده من حديث مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ.

وهو حديث طويل سأل فيه معاوية –رضى الله عنه– النبي ﷺ عن عدة مسائل وكان من آخر مسائله" أنه قَالَ: وَكَانَتْ لِي جَارِيَةٌ تَرْعَى غَنَمًا لِي قِبَلَ أُحُدٍ وَالْجَوَّانِيَّةِ[٣] ، فَاطَّلَعْتُ ذَاتَ يَوْمٍ فَإِذَا الذِّيبُ قَدْ ذَهَبَ بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِهَا، وَأَنَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي آدَمَ، آسَفُ كَمَا يَأْسَفُونَ، لَكِنِّي صَكَكْتُهَا صَكَّةً، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَعَظَّمَ ذَلِكَ عَلَيَّ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَفَلَا أُعْتِقُهَا؟ قَالَ: «ائْتِنِي بِهَا» فَأَتَيْتُهُ بِهَا،

---

(١) تفسير الماتريدي، لأبي منصور الماتريدي (جـ١صـ١٢١).

(٢) ينظر: قطف الجني الداني شرح مقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني لعبد المحسن بن حمد(جـ١صـ١٤٣)، الفتاوى الكبري، لابن تيمية(جـ٧صـ١٩٤)، والإيمان، لابن تيمية (جـ١صـ١٥٦)

(٣) الجَوَّانِيّةُ: بالفتح، وتشديد ثانيه، وكسر النون، وياء مشددة: موضع أو قرية قرب المدينة معجم البلدان (جـ٢صـ١٧٥)

فَقَالَ لَهَا: «أَيْنَ اللهُ؟» قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، قَالَ: «مَنْ أَنَا؟» قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللهِ، قَالَ: «أَعْتِقْهَا، فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ»(١).

وجه الدلالة: استدل المرجئة بهذا الحديث على أن الإيمان هو التصديق، وأن النبي ﷺ حكم للجارية بكمال الإيمان بمجرد أنها شهدت أن الله في السماء وأنه رسول الله؛ فدل ذلك على أن الإيمان هو التصديق، وأن العمل لا يدخل في الإيمان.

والثاني: إن اللغة العربية تدل على أن الإيمان معناه التصديق، ودليلهم في ذلك القرآن الذي نزل بلغة العرب، وجاء في القرآن حكاية عن يوسف عليه السلام قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ ﴾(٢) أى: وما أنت بمصدق بما حدثناك به.

ووجه الدلالة أنهم قالوا: الإيمان في اللغة معناه التصديق، وهذه الآية دالة على ذلك، فإن كان الإيمان هو التصديق، فالتصديق عمل القلب، وليس له بالجوارح أية علاقة(٣).

وللرد عليهم نقول:

١- إن استدلال المرجئة بحديث الجارية، وأن النبي ﷺ حكم لها بالإيمان الكامل بمجرد القول دون عمل لهو استدلال باطل، وفهم خاطئ لمعنى الحديث،

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، بَابُ تَحْرِيمِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ، وَنَسْخِ مَا كَانَ مِنْ إِبَاحَتِهِ، (جـ١صـ٣٨١حديث رقم ٣٣) قال: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، - وَتَقَارَبَا فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ - قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ حَجَّاجٍ الصَّوَّافِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ...الحديث مرفوعًا ومطولًا.

(٢) سورة يوسف جزء من الآية رقم (١٧)

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة، للالكائي (جـ٤٨صـ٤)

قال الدكتور/ عبد العزيز الراجحي " فغلط المرجئة وظنوا أن إيمانها كامل ولو لم تعمل[1]".

فالمرجئة فهموا من ظاهر هذا الحديث أن النبي ﷺ شهد للجارية بأنها مؤمنة، وهى لم تعمل قط، وعلى هذا قالوا إن الأعمال لا تدخل في الإيمان، والذي أداهم لهذا الفهم الخاطئ، والاستدلال الباطل أنهم لا يفرقون بين أمرين:

الأول: لم يفرقوا بين أحكام الدنيا وأحكام الآخرة، الثاني: لم يفرقوا بين لفظ "الإيمان والإسلام "عند افتراقهما واتحادهما.

أما عن الأمر الأول: فأحكام الدنيا على قسمين: ١- أحكام الإسلام ٢- أحكام الكفر

فأحكامُ الإسلام الظاهرة يَشترك فيها المؤمِنُ الصادق، والمنافق الذي يُظهِر الإسلامَ ويُبطِن الكفر.

ولذا قال ابن تيمية - رحمه الله تعالى-"إنَّ الإيمان الذي عُلِّقتْ به أحكامُ الدنيا هو الإيمانُ الظاهر، وهو الإسلام، فالمسمَّى واحد في الأحْكام الظاهرة؛ ولهذا لما ذَكَر الأثرم لأحمدَ احتجاجَ المرجئة بقول النبي: (أعتِقها فإنَّها مؤمنة)، أجابه بأنَّ المراد حُكمها في الدنيا حُكْم المؤمنة، لم يُرِد أنها مؤمِنةٌ عندَ الله تستحقُّ دخولَ الجنة بلا نار، إذا لقيتْه بمجرَّد هذا الإقرار[2]

أما أحكام الآخرة، فهى ثلاثة أقسام:

١- مؤمن. ٢ - منافق ٣- كافر.

والنبي ﷺ حَكَم للمنافقين بالإسلام، وأجْرى عليهم أحكامَه الظاهرة؛ في الدنيا، وحَكَم الله عليهم بأنَّهم في الدَّرْك الأسفل مِن النار، أي: أحكام الآخرة.

---

(١) شرح كتاب الإيمان، لعبد العزيز الراجحي (جـ٣صـ١١)

(٢) الإيمان، لابن تيمية (جـ١صـ٣٢٥)

فالمنافق الذي التزم بظاهر الإسلام، عصم دمه وماله بهذه الكلمة في الدنيا ولا يعصمه ذلك مِن عذاب الله يومَ القيامة؛ لأن الله عز وجل قال: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾[(١)]، فهو أشدُّ من الكافر؛ لأنَّه جمَع بين أمرين: الكفر بالله – عزَّ وجلَّ – وخِداع المؤمنين، خلافًا للكافِر المُظهِر للكفر.

قال ابن تيمية – رحمه الله تعالى– "الخطاب بالإيمان يدخل فيه ثلاث طوائف: يدخل فيه المؤمن حقاً. ويدخل فيه المنافق في أحكامه الظاهرة، وإن كانوا في الآخرة في الدرك الأسفل من النار، وهو في الباطن ينفي عنه الإسلام والإيمان، وفي الظاهر يثبت له الإسلام والإيمان الظاهر. ويدخل فيه الذين أسلموا وإن لم تدخل حقيقة الإيمان في قلوبهم، لكن معهم جزء من الإيمان والإسلام يثابون عليه"[(٢)].

وقال –رحمه الله تعالى–: في الردِّ على (المرجئة) وتمسكهم بحديث الجارية "وأما احتجاجهم بقوله لِلأَمة:" أعتقها فإنها مؤمنة" فهو من حججهم المشهورة، وبه احتج ابن كُلاَّب، وكان يقول: الإيمان هو التصديق والقول جميعاً، فكان قوله أقرب من قول جهم وأتباعه، وهذا لا حجة فيه؛ لأن الإيمان الظاهر الذي تجري عليه الأحكام في الدنيا لا يستلزم الإيمان في الباطن الذي يكون صاحبه من أهل السعادة في الآخرة، فإن المنافقين الذين قالوا: {آمَنَّا بِاللهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ}[(٣)] هم في الظاهر مؤمنون يصلون مع الناس، ويصومون ويحجون ويغزون، والمسلمون يناكحونهم ويوارثونهم، كما كان المنافقون في عهد

---

(١) سورة النساء الآية رقم(١٤٥)

(٢) الإيمان، لابن تيمية (جـ١صـ١٩٠)

(٣) سورة البقرة الآية رقم (٨)

رسول الله ﷺ ، ولم يحكم النبي ﷺ في المنافقين بحكم الكفار المظهرين للكفر، لا في مناكحتهم ولا موارثتهم ولا نحو ذلك [(١)].

وقال في موضع آخر: " فَإِنَّ مُجَرَّدَ التَّكَلُّمِ بِالشَّهَادَتَيْنِ لَيْسَ مُسْتَلْزِمًا لِلْإِيمَانِ النَّافِعِ عِنْدَ اللَّهِ. وَلِهَذَا {قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِسَعْدٍ لَمَّا قَالَ: هُوَ مُؤْمِنٌ. قَالَ أو مُسْلِمٌ}[(٢)] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَـٰتُ مُهَـٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَـٰنِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَـٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ ﴾ [(٣)].

فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ مُجَرَّدَ إظْهَارِ الْإِسْلَامِ لَا يَكُونُ دَلِيلًا عَلَى الْإِيمَانِ فِي الْبَاطِنِ إذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ تَحْتَجْ الْمُهَاجِرَاتُ اللَّاتِي جِئْنَ مُسْلِمَاتٍ إلَى الِامْتِحَانِ وَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ بِالِامْتِحَانِ وَالِاخْتِبَارِ يَتَبَيَّنُ بَاطِنُ الْإِنْسَانِ فَيُعْلَمُ أَهُوَ مُؤْمِنٌ أَمْ لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ "[(٤)]

وأما عن الأمر الثاني: وهو عدم التفريق بين لفظ الإيمان والإسلام.

فبسبب أن المرجئة لم يفرقوا بين لفظ الإيمان والإسلام أداهم هذا الفهم إلى القول بأن الإيمان هو: التصديق فقط وكان هذا هو مكمن الخطأ في فهم حديث الجارية لدى المرجئة، فلا يقول بقولهم، إلا مكابر أو معاند، أو جاهل، فلو فهموا

---

(١) الإيمان، لابن تيمية (جـ١صـ١٦٧)

(٢) أخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، بَاب: تَأَلُّفِ قَلْبِ مَنْ يَخَافُ عَلَى إِيمَانِهِ لِضَعْفِهِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الْقَطْعِ بِالْإِيمَانِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ قَاطِعٍ (جـ١صـ١٣٢حديث رقم ٢٣٦)، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَسْمًا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَعْطِ فُلَانًا فَإِنَّهُ مُؤْمِنٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوْ مُسْلِمٌ» أَقُولُهَا ثَلَاثًا، وَيُرَدِّدُهَا عَلَيَّ ثَلَاثًا «أَوْ مُسْلِمٌ»، ثُمَّ قَالَ: «إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ، وَغَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ، مَخَافَةَ أَنْ يَكُبَّهُ اللهُ فِي النَّارِ»

(٣) سورة الممتحنة جزء من الآية رقم (١٠)

(٤) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (جـ٧صـ٥٨٠)

آيات القرآن التي تحدثت عن الإيمان والإسلام، وأحاديث النبي ﷺ كما فهمها السلف –رحمهم الله تعالى– ما وقعوا في هذا الفهم الخاطئ والاستدلال الباطل.

فالسلف الصالح– رحمهم الله تعالى– بينوا أن هناك فرقًا بين الإيمان والإسلام وأنهما إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا أي: إذا اجتمعا معا في آية أو حديث فلكل واحد منهما تفسير يختص به، وإذا افترقا أي: إذا ذكر أحدهما أغنى عن الآخر.

قال ابن رجب الحنبلي –رحمه الله تعالى– : "والتحقيق في الفرق بينهما: أن الإيمان هو تصديق القلب، وإقراره، ومعرفته، والإسلام: هو استسلام العبد لله، وخضوعه، وانقياده له، وذلك يكون بالعمل، وهو الدين، كما سمى الله في كتابه الإسلام دينا، وفي حديث جبريل سمى النبي – ﷺ–الإسلام والإيمان والإحسان دينا، وهذا أيضا مما يدل على أن أحد الاسمين إذا أفرد دخل فيه الآخر، وإنما يفرق بينهما حيث قرن أحد الاسمين بالآخر. فيكون حينئذ المراد بالإيمان: جنس تصديق القلب، وبالإسلام جنس العمل"(١). ومفهوم هذا الكلام أن الإسلام يطلق على الظاهر، والإيمان يطلق على الباطن.

وإذا اجتمعا "الإيمان والإسلام" في آية أو حديث: كان لكل لفظ مدلوله ومعناه، ويكون المراد بالإسلام الأعمال الظاهرة، من أقوال اللسان وعمل الجوارح، والمراد بالإيمان الأعمال الباطنة، من اعتقادات القلوب وأعمالها، ويشهد لذلك قوله تعالى:﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا ﴾ (٢)

فهذه الآية اجتمع فيها لفظ "الإيمان والإسلام" مما يدل على افتراقهما في المعنى عند اجتماعهما، ومعنى هذه الآية أنه أثبت لهم الإسلام، ونفى عنهم

(١)جامع العلوم والحكم، لابن رجب الحنبلي (جـ١صـ١٠٨)

(٢) سورة الحجرات، جزء من الآية رقم (١٤)

الإيمان، ويشهد لذلك أيضا حديث جبريل وبيانه لأركان الإسلام، والإيمان مما يدل على أن لكل لفظ معنى عند اجتماعهما فبين النبي أن أركان الإسلام الخمس هى الأعمال الظاهرة، وأن أركان الإيمان الستة هى الأعمال الباطنة، وكما في حديث: عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَسْمًا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَعْطِ فُلَانًا فَإِنَّهُ مُؤْمِنٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوْ مُسْلِمٌ» أَقُولُهَا ثَلَاثًا، وَيُرَدِّدُهَا عَلَيَّ ثَلَاثًا «أَوْ مُسْلِمٌ»، ثُمَّ قَالَ: «إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ، وَغَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ، مَخَافَةَ أَنْ يَكُبَّهُ اللهُ فِي النَّارِ» [(١)]

وإذا افترقا "الإيمان والإسلام": بمعنى أن يأتي أحدهما في نص دون الآخر، فيكون أحدهما بمعنى الآخر، الإسلام بمعنى الإيمان والعكس. ويشهد لذلك قوله تعالى:"قَالَ تَعَالَى: أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿ وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ ﴾[(٢)]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ ﴾[(٣)]، فالدين عند الله هو الإيمان، ومن يبتغ غير الإيمان دينا فلن يقبل منه.

ويشهد لذلك أيضًا: حديث وفد عبد القيس، من حديث ابن عباس رضى الله عنه، وفيه أنَّ وَفْدَ عَبْدِ القَيْسِ لَمَّا أَتَوُا النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنِ القَوْمُ؟ - أَوْ مَنِ الوَفْدُ؟ -» قَالُوا: رَبِيعَةُ. قَالَ: «مَرْحَبًا بِالقَوْمِ، أَوْ بِالوَفْدِ، غَيْرَ خَزَايَا وَلاَ نَدَامَى»، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا لاَ نَسْتَطِيعُ أَنْ نَأْتِيكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الحَرَامِ، وَبَيْنَنَا وَبَيْنَكَ هَذَا الحَيُّ مِنْ كُفَّارِ مُضَرَ، فَمُرْنَا بِأَمْرٍ فَصْلٍ، نُخْبِرْ بِهِ مَنْ وَرَاءَنَا، وَنَدْخُلْ بِهِ الجَنَّةَ، وَسَأَلُوهُ عَنِ الأَشْرِبَةِ: فَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ، وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ، أَمَرَهُمْ: بِالإِيمَانِ بِاللَّهِ وَحْدَهُ، قَالَ: «أَتَدْرُونَ مَا الإِيمَانُ بِاللَّهِ وَحْدَهُ» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ:

(١) سبق تخريجه وهو حديث صحيح.

(٢) سورة آل عمران، جزء من الآية رقم (٨٥)

(٣) سورة آل عمران، جزء من الآية رقم (١٩)

«شَـهَادَةُ أَنْ لاَ إِلَـهَ إِلَّا اللَّـهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّـهِ، وَإِقَامُ الصَّـلاَةِ، وَإِيتَـاءُ الزَّكَـاةِ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ، وَأَنْ تُعْطُوا مِنَ المَغْنَمِ الخُمُسَ...الحديث»(١)

فإن النبي ﷺ أخبرهم في الحديث بالإيمان الظاهر الذي هو الإسلام.

وهذا هو عين ما نود توضيحه وبيانه في الرد على المرجئة في استشهادهم بحديث الجارية التي شهد لها النبي بالإيمان، فنقول لهم: إن المراد من قوله ﷺ "أعتقها فإنها مؤمنة"، هو الإيمان العام الذي يدخل فيه الإسلام الظاهري، وليس التصديق الذي هو اعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، وقولها هذا ليس دليلًا على أنها تدخل الجنة دون عمل.

ومما سبق من التفريق بين أحكام الدنيا والآخرة، وبين الإيمان الظاهر والباطن، تبين لنا فساد وبطلان قول المرجئة في استشهادهم بحديث الجارية، وأن النبى ﷺ شهد لها بالظاهر بأنها مؤمنة، وهذا الظاهر يحتاج لتحقيقه في الباطن، حتى تكون من أهل الجنة.

١- وأما ما استدل به المرجئة، في قوله تعالى ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ ﴾(٢). من أن الإيمان في مفهوم اللغة هو التصديق فقط؛ كلام

---

(١)أخرجه البخاري في كتاب الإيمان: بَابٌ: أَدَاءُ الخُمُسِ مِنَ الإِيمَانِ (جـ١صـ٢٠حديث رقم ٥٣) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الجَعْدِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ، قَالَ: كُنْتُ أَقْعُدُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ يُجْلِسُنِي عَلَى سَرِيرِهِ فَقَالَ: أَقِمْ عِنْدِي حَتَّى أَجْعَلَ لَكَ سَهْمًا مِنْ مَالِي فَأَقَمْتُ مَعَهُ شَهْرَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ وَفْدَ عَبْدِ القَيْسِ لَمَّا أَتَوُا النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنِ القَوْمُ؟...الحديث.

وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان، بَابُ: الْأَمْرِ بِالْإِيمَانِ بِاللهِ وَرَسُولِهِ، وَشَرَائِعِ الدِّينِ، وَالدُّعَاءِ إِلَيْهِ (جـ١صـ٤٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، وَأَلْفَاظُهُمْ مُتَقَارِبَةٌ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ به بلفظه.

(٢) سورة يوسف جزء من الآية رقم (١٧)

عبث وفيه نقص، ولا نسلم به ولا نقبله لأنه يخالف اللغة والشرع، فالإيمان لم يقتصر فقط على التصديق، وإن كان جاء في آية واحدة بمعنى ذلك، لكن ليس معناه أن نسلم أن هذا هو معناه فقط على الإطلاق، فقد جاء لفظ الإيمان في أكثر من آية، وفي أكثر من حديث، وأيضًا جاء في اصطلاح الشرع ما يزيد على هذا المعنى.

وقد أشار إلى ذلك ابن تيمية – رحمه الله تعالى– بقوله:" اسْمُ الْإِيمَانِ " قَدْ تَكَرَّرَ ذِكْرُهُ فِي الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ أَكْثَرَ مِنْ ذِكْرِ سَائِرِ الْأَلْفَاظِ وَهُوَ أَصْلُ الدِّينِ وَبِهِ يَخْرُجُ النَّاسُ مِنْ الظُّلُمَاتِ إلَى النُّورِ؛ وَيُفَرَّقُ بَيْنَ السُّعَدَاءِ وَالْأَشْقِيَاءِ وَمَنْ يُوَالِي وَمَنْ يُعَادِي وَالدِّينُ كُلُّهُ تَابِعٌ لِهَذَا؛ وَكُلُّ مُسْلِمٍ مُحْتَاجٌ إلَى مَعْرِفَةِ ذَلِكَ؛ أَفَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الرَّسُولُ قَدْ أَهْمَلَ بَيَانَ هَذَا كُلِّهِ. وَوَكَلَهُ إلَى هَاتَيْنِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ؟ ومعلوم أن الشَّاهِدَ الَّذِي اسْتَشْهَدُوا بِهِ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ التَّصْدِيقُ أَنَّهُ مِنْ الْقُرْآنِ. وَنَقْلُ مَعْنَى الْإِيمَانِ مُتَوَاتِرٌ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَعْظَمُ مِنْ تَوَاتُرِ لَفْظِ الْكَلِمَةِ فَإِنَّ الْإِيمَانَ يَحْتَاجُ إلَى مَعْرِفَةِ جَمِيعِ الْأُمَّةِ فَيَنْقُلُونَهُ بِخِلَافِ كَلِمَةٍ مِنْ سُورَةٍ. فَأَكْثَرُ الْمُؤْمِنِينَ لَمْ يَكُونُوا يَحْفَظُونَ هَذِهِ السُّورَةَ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ بَيَانُ أَصْلِ الدِّينِ مَبْنِيًّا عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْمُقَدِّمَاتِ وَلِهَذَا كَثُرَ النِّزَاعُ وَالِاضْطِرَابُ بَيْنَ الَّذِينَ عَدَلُوا عَنْ صِرَاطِ اللَّهِ الْمُسْتَقِيمِ وَسَلَكُوا السُّبُلَ وَصَارُوا مِنْ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا وَمِنْ الَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ فَهَذَا كَلَامٌ عَامٌّ مُطْلَقٌ"[١]. فمعنى هذا الكلام أن تعريف المرجئة للإيمان بأنه التصديق، غير صحيح لأنه تكرر في كثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وهو أصل الدين، الذي يجب على كل مسلم معرفته، فاقتصار المرجئة واستدلالهم بأن الإيمان هو التصديق فقط اعتمادا على آية واحدة كلام مطلق.

---

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (جـ٧صـ٢٨٩)

ولهذا رد العلماء على كلام المرجئة من أن "الإيمان" هو "التصديق"[(١)] من عدة وجوه:

أولاً: لفظ الإيمان ليس مرادفًا للتصديق فقط؛ لأن الإيمان في اللغة يتعدى بنفسه، ويتعدى بالباء، ويتعدى باللام، فله ثلاثة معان في اللغة: يتعدى بنفسه فيكون بمعنى التأمين ضد التخويف، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ٱلَّذِيٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ ﴾[(٢)]، وتقول: أمنته، ضد خوفته، فهذا معنى من معاني الإيمان في اللغة، ويأتي أيضاً متعدياً بالباء فيكون معناه التصديق**قال تعالى**: ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ ﴾[(٣)] والمعنى: أي: صدقنا بالله وأسمائه وصفاته، وبما جاء عن رسوله.

ويتعدى باللام فيكون معناه: "الاتباع والانقياد والاستسلام" تقول: آمنت لله، أي: استسلمت لله، استسلمت لأمر لله، وتقول: آمنت لرسول الله، أي: استسلمت لأمر رسول الله واتبعت شرعه، ودليل ذلك قول الله تعالى: ﴿ فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٞۘ ﴾[(٤)] يعني: اتبعه لوط على ما هو عليه من الخير، فاستسلم له لوط وانقاد له، فيكون للإيمان في اللغة أكثر من معنى.

ثانيًا: إن لفظ "الإيمان" في اللغة لم يقابل بالتكذيب، كلفظ التصديق، فإنه من المعلوم في اللغة أن كل مخبر يقال له: صدقت أو كذبت. ويقال صدقناه أو كذبناه، ولا يقال لكل مخبر: آمنا له أو كذبناه ولا يقال: أنت مؤمن له أو مكذب، له بل المعروف في مقابلة الإيمان لفظ الكفر يقال هو مؤمن أو كافر. ... فلو كان الكفر المقابل للإيمان ليس هو التكذيب فقط، علم أن الإيمان ليس هو التصديق فقط، بل إذا كان الكفر يكون تكذيباً ويكون مخالفة ومعاداة وامتناعاً

---

(١) المرجع السابق (جـ٧صـ٢٨٩)، أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (جـ٤٨صـ٤٦)

(٢) سورة قريش الآية رقم (٤)

(٣) سورة البقرة جزء من الآية رقم ١٣٦

(٤) سورة العنكبوت جزء من الآية رقم (٢٦)

بلا تكذيب، فلابد أن يكون الإيمان تصديقاً مع موافقة وموالاة وانقياد، ولا يكفي مجرد التصديق .

ثالثًا: إذا نظرنا إلى تعريف الإيمان شرعًا، وجدنا أن معناه التصديق المستلزم للانقياد والاتباع والاستسلام، وهو بهذا مخالف للتعريف في اللغة، وإذا خالف التعريف في الشرع التعريف في اللغة قدم تعريف الشرع على اللغة، ومثال ذلك الصلاة، فمعناها لغة: الدعاء، وفي الشرع: أفعال مخصوصة في أوقات مخصوصة، فيقدم التعريف الشرعي على اللغوي، فإن قيل: قم فصل ركعتين، فليس المعنى: قم فادع الله، إلا أن تأتي قرينة أحالت من مفهوم الشرع إلى مفهوم اللغة.

والمرجئة سامحهم الله لمّا قالوا إن الإيمان هو التصديق بالقلب فقط، أو بالقلب واللسان، أداهم هذا القول إلى القول بإخراج العمل عن مسمى الإيمان، وقالوا إن الصّلاة والزكاة ليستا من الإيمان"، فهذا من أشنع ما قالوه.

والسبب في ذلك أنهم "رَأَوْا أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَّقَ فِي كِتَابِهِ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالْعَمَلِ؛ فَقَالَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ} وَرَأَوْا أَنَّ اللَّهَ خَاطَبَ الْإِنْسَانَ بِالْإِيمَانِ قَبْلَ وُجُودِ الْأَعْمَالِ فَقَالَ: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ} إنَّ الْأَعْمَالَ قَدْ تُسَمَّى إيمَانًا مَجَازًا لِأَنَّ الْعَمَلَ ثَمَرَةُ الْإِيمَانِ وَمُقْتَضَاهُ وَلِأَنَّهَا دَلِيلٌ عَلَيْهِ وَيَقُولُونَ: قَوْلُهُ ﷺ" {الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ أَوْ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً أَفْضَلُهَا قَوْلُ: لَا إلَهَ إلَّا اللَّهُ وَأَدْنَاهَا إمَاطَةُ الْأَذَى عَنْ الطَّرِيقِ}[1] ": مَجَازٌ "[1] "

(١) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، بَاب أُمُور الإِيمَان (جـ١صـ١١حديث رقم ٩) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الجُعْفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ العَقَدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلاَلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ...الحديث مختصراً.

=

والذي قال بذلك طائفتان هما: **المرجئة الغلاة**، الذين يقولون: إنَّ كلَّ مؤمن كاملُ الإيمان، وأنَّه لا يضرُّ مع الإيمان ذنبٌ، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وهذا القول من أبطل الباطل، بل هو كفر.

ومرجئة الفقهاء من أهل الكوفة الذين قالوا إن الإيمان تصديق بالقلب وإقرار باللسان، وقالوا بعدم دخول الأعمال في مسمَّى الإيمان، مع مخالفتهم للمرجئة الغلاة في أنَّ المعاصي تضرُّ فاعلَها، وأنَّه يُؤاخذُ على ذلك ويُعاقَب، **وقولُهم غيرُ صحيح**؛ لأنَّه ذريعةٌ إلى بدع أهل الكلام المذموم من أهل الإرجاء ونحوهم، وإلى ظهور الفسق والمعاصي(٢)

ولما كان (إجماع المرجئة) على إخراج العمل عن مسمى الإيمان نقول لهم: ماذا تقولون في الآيات والأحاديث الكثيرة، التي جاءت تأمر بإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، تحث على العمل وأنه من الإيمان فإن قالوا أراد الإقرار دون العمل فهذا إنكار لما هو معلوم من الدين بالضرورة، ولا يقول به إلا جاهل ومعاند، وإن قالوا: أراد الإقرار والعمل . فنقول إن كان أراد الأمرين جميعاً، فلماذا زعمتم أن يكون مؤمناً بأحدهما دون الآخر، اللهم إلا أن يكون في قولكم اتباع للهوى، وتعطيل للقرآن والسنة ومخالفة لما عليه السلف الصالح – رحمهم الله تعالى–، ولما كان قولهم له من الخطورة بمكان قام السَّلف الصالح – رحمهم الله تعالى– بالرد عليهم وأنكروا قولهم.

=

وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب: شعب الإيمان (جـ١صـ٦٣حديث رقم ٥٨) من طريق عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ:...الحديث بلفظه.

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (جـ٧صـ١٩٤)

(٢) ينظر: قطف الجني الداني شرح مقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني لعبد المحسن بن حمد(جـ١صـ١٤٣)، الفتاوى الكبري (جـ٧صـ١٩٤)، ملخصًا.

فقد رد ابن تيمية –رحمه الله تعالى – على (المرجئة) في مواضع كثيرة من كتبه، مبينًا لهم أن أهل السنة يقولون: إن الإيمان "قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، والأعمال من الإيمان، وهم: (أي المرجئة) لم يقولوا بذلك؛ فالإيمان عندهم هو التصديق فقط كما عند المرجئة الغلاة، أو تَصْدِيق الْقَلْبِ وَقَوْلُ اللِّسَانِ كما عند الفقهاء منهم وَالْأَعْمَالُ لَيْسَتْ مِنْهُ قال ابن تيمية رحمه الله: "إذَا لَمْ يُدْخِلُوا أَعْمَالَ الْقُلُوبِ فِي الْإِيمَانِ لَزِمَهُمْ قَوْلُ جَهْمٍ وَإِنْ أَدْخَلُوهَا فِي الْإِيمَانِ لَزِمَهُمْ دُخُولُ أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ أَيْضًا فَإِنَّهَا لَازِمَةٌ لَهَا[1]"

وردَّ ابن حجر – رحمه الله تعالى– أيضًا عليهم، وأنكر قولهم مبينًا أن العمل من الإيمان، فقال عند شرحه لباب: "خَوْفِ الْمُؤْمِنِ مِنْ أَنْ يَحْبَطَ عَمَلُهُ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ" هَذَا الْبَابُ مَعْقُودٌ لِلرَّدِّ عَلَى الْمُرْجِئَةِ خَاصَّةً وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ مَا مَضَى مِنَ الْأَبْوَابِ قَدْ تَضَمَّنَ الرَّدَّ عَلَيْهِمْ لَكِنْ قَدْ يَشْرَكُهُمْ غَيْرُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ فِي شَيْءٍ مِنْهَا، فَقَالُوا الْإِيمَانُ هُوَ التَّصْدِيقُ بِالْقَلْبِ فَقَطْ وَلَمْ يَشْتَرِطْ جُمْهُورُهُمُ النُّطْقَ وَجَعَلُوا لِلْعُصَاةِ اسْمَ الْإِيمَانِ عَلَى الْكَمَالِ وَقَالُوا لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ أَصْلًا وَمَقَالَاتُهُمْ مَشْهُورَةٌ فِي كُتُبِ الْأُصُولِ[2]

وقال الذهبي – رحمه الله تعالى– : المرجئة من الفقهاء :وَهُوَ أَنَّهُم لاَ يَعُدُّوْنَ الصَّلاَةَ وَالزَّكَاةَ مِنَ الإِيْمَانِ، وَيَقُوْلُوْنَ: الإِيْمَانُ إِقْرَارٌ بِاللِّسَانِ، وَيَقِيْنٌ فِي القَلْبِ،... وَإِنَّمَا غُلُوُّ الإِرْجَاءِ مَنْ قَالَ: لاَ يَضُرُّ مَعَ التَّوْحِيْدِ تَرْكُ الفَرَائِضِ، نَسْأَلُ اللهَ العَافِيَةَ[3].

وجاء عن الحميدي أنه قال: أُخْبِرْتُ أَنَّ قَوْمًا يَقُولُونَ: " إِنَّ مَنْ أَقَرَّ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ وَلَمْ يَفْعَلْ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا حَتَّى يَمُوتَ أَوْ يُصَلِّيَ

---

(١) الفتاوى الكبري، لابن تيمية (جـ٧صـ١٩٤) بتصرف.

(٢) فتح الباري، لابن حجر (جـ١صـ١١٠)

(٣) سير أعلام النبلاء، للذهبي (جـ٥صـ٥٢٩)

مُسْنِدٌ ظَهْرَهُ مُسْتَدْبِرَ الْقِبْلَةَ حَتَّى يَمُوتَ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، مَا لَمْ يَكُنْ جَاحِدًا، إِذَا عَلِمَ أَنْ تَرْكَهُ ذَلِكَ فِي إِيمَانِهِ إِذَا كَانَ يُقِرُّ الْفُرُوضَ وَاسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ، فَقُلْتُ: هَذَا الْكُفْرُ بِاللَّهِ الصُّرَاحُ، وَخِلَافُ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، وَفِعْلِ الْمُسْلِمِينَ، قَالَ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ: {حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ} (١)

وقال ابن بطة – رحمه الله تعالى– "الْمُرْجِئَةُ تَزْعُمُ أَنَّ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ لَيْسَتَا مِنَ الْإِيمَانِ ، فَقَدْ أَكْذَبَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَبَانَ خِلَافَهُمْ (٢)

وقال في موضع آخر: "وَكُلُّ مَنْ تَكَلَّمَ بِالْإِيمَانِ وَأَظْهَرَ الْإِقْرَارَ بِالتَّوْحِيدِ وَأَقَرَّ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ بِجَمِيعِ الْفَرَائِضِ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَضُرُّهُ تَرْكُهَا وَلَا يَكُونُ خَارِجًا مِنْ إِيمَانِهِ إِذَا هُوَ تَرَكَ الْعَمَلَ بِهَا فِي وَقْتِهَا مِثْلَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَصَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَحَجِّ الْبَيْتِ مَعَ الِاسْتِطَاعَةِ ...وَيَزْعُمُ أَنَّهُ مَعَ هَذَا مُؤْمِنٌ مُسْتَكْمِلُ الْإِيمَانِ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مِثْلِ جِبْرِيلَ ، وَمِيكَائِيلَ، وَالْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ. فَهَذَا مُكَذِّبٌ بِالْقُرْآنِ مُخَالِفٌ لِلَّهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرُسُلِهِ وَلِشَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ، ... فَكُلُّ مَنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنَ الْفَرَائِضِ الَّتِي فَرَضَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ أَوْ أَكَّدَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سُنَّتِهِ عَلَى سَبِيلِ الْجُحُودِ لَهَا وَالتَّكْذِيبِ بِهَا، فَهُوَ كَافِرٌ بَيِّنُ الْكُفْرِ لَا يَشُكُّ فِي ذَلِكَ عَاقِلٌ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ.

وَمَنْ أَقَرَّ بِذَلِكَ وَقَالَهُ بِلِسَانِهِ، ثُمَّ تَرَكَهُ تَهَاوُنًا وَمُجُونًا أَوْ مُعْتَقِدًا لِرَأْيِ الْمُرْجِئَةِ وَمُتَّبِعًا لِمَذَاهِبِهِمْ، فَهُوَ تَارِكُ الْإِيمَانِ لَيْسَ فِي قَلْبِهِ مِنْهُ قَلِيلٌ وَلَا كَثِيرٌ وَهُوَ فِي جُمْلَةِ الْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ نَافَقُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَنَزَلَ الْقُرْآنُ بِوَصْفِهِمْ وَمَا أُعِدَّ لَهُمْ، وَإِنَّهُمْ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ، نَسْتَجِيرُ بِاللَّهِ مِنْ مَذَاهِبِ الْمُرْجِئَةِ الضَّالَّةِ"(٣)

---

(١) السنة ،لأبي بكر الخلال (جـ٣صـ٥٨٧رقم ١٠٢٧)

(٢) الإبانة الكبرى ،لابن بطة (جـ٢صـ٧٧٨)

(٣) المرجع السابق (جـ٢صـ٧٦٣)

والمتتبع لآيات القرآن الكريم وأحاديث السنة النبوية، وإجماع العلماء، يجد مايثبت ويفيد أن الإيمان لا يخرج عن مُسمى الإيمان، لكن المرجئة سامحهم الله خالفوا كل ذلك، وألقوا به عرض الحائط، ومن الأمثلة على أن الإيمان يدخل في مسمى الإيمان، ولا يصح الإيمان إلا به ما يلي:

أولًا: من القرآن: فقد ورد في القرآن الكريم أكثر من تسعين موضعاً جاء فيها لفظ الإيمان مقترناً بالعمل الصالح، وأن دخول الجنة يكون بهما معاً، وأن العمل يدخل في مسمى الإيمان، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [1]، وقوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [2]

قال البدر العيني – رحمه الله تعالى– "عند شرحه لـ(بَاب {فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلاَةَ وآتُوا الزَّكاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ} وضعه الإمام البخاري– رحمه الله تعالى– وليس المقصود منه تفسير هذه الْآيَة؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي صدد التَّفْسِير فِي هَذِه الْأَبْوَاب، وَإِنَّمَا هُوَ فِي صدد بَيَان أُمُور الْإِيمَان، وَبَيَان أَن الْأَعْمَال من الْإِيمَان على مَا يرَاهُ، وَاسْتدلَّ على ذَلِك فِي هَذَا الْبَاب بِالْآيَةِ الْمَذْكُورَة وبقوله ﷺ أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ الله وأنّ مُحمَّدا رسُول اللَّهِ وَيُقِيمُوا الصَّلاَةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وأمْوالَهُمْ إلاَّ بِحَقِّ الإِسْلاَمِ وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ[3] فذكر الْآيَة والتبويب عَلَيْهَا للرَّدّ على المرجئة، وللتنبيه على

---

(١) سورة البقرة جزء من الآية رقم (٢٥)

(٢) سورة الكهف جزء من الآية رقم (١١٠)

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب: {فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلاَةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ} [التوبة: ٥](جـ١صـ١٤حديث رقم ٢٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ المُسْنَدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَوْحٍ الحَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَاقِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:...الحديث بلفظه.

=

أَن الْأَعْمَال من الْإِيمَان، وَأَنه قَول وَعمل، كَمَا هُوَ مذْهبه وَمذهب جمَاعَة من السّلف.[(١)].

وقال في موضع آخر ردًّا على من يقول بإخراج العمل من الإيمان فعند شرحه لـ(باب مَنْ قَالَ: إنّ الإيمَانَ هُوَ العَمَلُ لقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿ وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾[(٢)] فقال – رحمه الله تعالى– وَجه الْمُنَاسبَة بَين الْبَابَيْنِ من حَيْثُ إِنَّه عقد الْبَاب الأول للتّنْبِيه على أَن الْأَعْمَال من الْإِيمَان ردًّا على المرجئة، وَهَذَا الْبَاب أَيْضا مَعْقُود لبَيَان أَن الْإِيمَان هُوَ الْعَمَل، ردا عَلَيْهِم. وَقَالَ الشَّيْخ قطب الدّين، فِي شَرحه فِي هَذَا الْبَاب: إِنَّمَا أَرَادَ البُخَارِيّ الرَّد على المرجئة فِي قَوْلهم: إِن الْإِيمَان قَول بِلَا عمل...ثم قال –رحمه الله–: إِن إِطْلَاق الْعَمَل على الْإِيمَان صَحِيح، من حَيْثُ إِن الْإِيمَان هُوَ عمل الْقلب، وَلَكِن لَا يلْزم من ذَلِك أَن يكون الْعَمَل من نفس الْإِيمَان؛ وَقصد البُخَارِيّ من هَذَا الْبَاب وَغَيره إِثْبَاته أَن الْعَمَل من أَدَاء الْإِيمَان ردا على من يَقُول: إِن الْعَمَل لَا دخل لَهُ فِي مَاهِيَّة الْإِيمَان، فَحِينَئِذٍ لَا يتم مَقْصُوده على مَا لَا يخفى، وَإِن كَانَ مُرَاده جَوَاز إِطْلَاق الْعَمَل على الْإِيمَان فَهَذَا لَا نزاع فِيهِ لأحد، لِأَن الْإِيمَان عمل الْقلب وَهُوَ التَّصْدِيق[(٣)].

=

وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان، بَابُ: الْأَمْرِ بِقِتَالِ النَّاسِ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ (جـ١صـ٥٣حديث رقم ٣٦) قال: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ مَالِكُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الصَّبَّاحِ، عَنْ شُعْبَةَ، به بلفظه.

(١) عمدة القاري، للبدر العيني (جـ١صـ ١٨٧)

(٢) سورة الزخرف الآية رقم (٧٢)

(٣) عمدة القاري، للبدر العيني (جـ١صـ١٨٤)

وقد أقام بعض السَّلف – رحمهم الله تعالى– الحُجة على (المرجئة)، وأدحض حجتهم عندما كان يناقش أحدهم فأثبت له أن العمل من الإيمان، واستدل على ذلك بما جاء في القرآن الكريم، فقد جاء في كتاب الإبانة لابن بطة، في خبر طويل وفيه أن مبارك بْن حَسَّان، سأل "سالم الأفطس"، وكان من رموز المرجئة عن الإيمان، فَقَالَ سَالِمٌ: إِنَّمَا الْإِيمَانُ مَنْطِقٌ لَيْسَ مَعَهُ عَمَلٌ، قال (مبارك بن حسان)، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعطَاء فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ أَمَا تَقْرَءُونَ الْآيَةَ الَّتِي فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ: ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾[1]، ثُمَّ وَصَفَ اللَّهُ عَلَى هَذَا الِاسْمِ الْعَمَلَ، فَأَلْزَمَهُ فَقَالَ: ﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ ﴾[2]إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ هُمُ الْمُتَّقُونَ} ﴾[3] قَالَ(أي: عطاء) سَلْهُمْ هَلْ دَخَلَ هَذَا الْعَمَلُ فِي هَذَا الِاسْمِ؟ فَقَالَ: ﴿ وَمَنْ أَرَادَ ٱلْأَخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا ﴿١٩﴾ ﴾[4] فَأَلْزَمَ الِاسْمَ الْعَمَلَ، وَأَلْزَمَ الْعَمَلَ الِاسْمَ[5]

ثانيًا من السنة: جاءت أحاديث كثيرة تبين أنه لابد من "دخول العمل في مُسمى الإيمان"، وأن "النجاة في الآخرة تكون بالعمل الصالح"، منها حديث أبي هريرة رضى الله عنه أن رسولَ اللّه ؟ قال: «كلّ أمتي يَدخلونَ الجنة إلا من أبى.

(١) سورة البقرة جزء من الآية رقم (١٧٧)

(٢) سورة البقرة جزء من الآية رقم (١٧٧)

(٣) سورة البقرة جزء من الآية رقم (١٧٧)

(٤) سورة الإسراء الآية رقم (١٩)

(٥) الإبانة الكبرى لابن بطة (جـ٢صـ٨٩٧)

قالوا: يا رسولَ اللّه ومن يأبى؟ قال: من أطاعني دخلَ الجنة، ومن عصاني فقد أبى»[١]

وقوله ﷺ («إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ حَظَّهُ مِنَ الزِّنَا، أَدْرَكَ ذَلِكَ لاَ مَحَالَةَ، فَزِنَا العَيْنِ النَّظَرُ، وَزِنَا اللِّسَانِ المَنْطِقُ، وَالنَّفْسُ تَمَنَّى وَتَشْتَهِي، وَالفَرْجُ يُصَدِّقُ ذَلِكَ كُلَّهُ وَيُكَذِّبُهُ»[٢]، فالتصديق أيضاً على عمل الفرج وهو الوطء، وينسحب بعد ذلك على عمل اليد، وعمل العين[٣].

ولهذا قال ابن بطال – رحمه الله تعالى – عند شرحه لحديث وفد عبد قيس[٤] مبينًا أن الأعمال تدخل في الإيمان فقال : معنى هذا الحديث كالأبواب المتقدمة قبله: أن الإيمان واقع على الأعمال، ألا ترى أنه أوقع اسم الإيمان على

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب: الِاعْتِصَام بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، بَابُ: الِاقْتِدَاء بِسُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، (جـ٩صـ٩٢حديث رقم ٧٢٨٠)، قال حدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ، حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، حَدَّثَنَا هِلاَلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: ...الحديث.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الاستئذان، باب: زِنَا الجَوَارِحِ دُونَ الفَرْجِ (جـ٨صـ٥٤حديث رقم ٦٢٤٣)، حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَمْ أَرَ شَيْئًا أَشْبَهَ بِاللَّمَمِ مِنْ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ، ح حَدَّثَنِي مَحْمُودٌ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: مَا رَأَيْتُ شَيْئًا أَشْبَهَ بِاللَّمَمِ مِمَّا قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ:...الحديث بلفظه.

وأخرجه مسلم في كتاب القدر، باب: بَابُ قُدِّرَ عَلَى ابْنِ آدَمَ حَظُّهُ مِنَ الزِّنَا وَغَيْرِهِ (جـ٤صـ٢٠٤٦حديث رقم ٢٦٥٧)، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ – وَاللَّفْظُ لِإِسْحَاقَ – قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، به بلفظه.

(٣) ينظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (جـ٤٨صـ٤)، مجموع الفتاوي لابن تيمية (جـ٧صـ٢٨٩)

(٤) سبق تخريجه في صـ (٣٢)، وهو حديث إسناده صحيح.

الإقرار بشهادة التوحيد، وعلى إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وأداء الخمس، على خلاف قول المرجئة"[(١)]

ثالثًا: من الإجماع: فقد أجمع السلف – رحمهم الله تعالى– على أن الْإِيمَانَ اعْتِقَادٌ وَقَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَإِنَّ الْأَعْمَالَ كُلَّهَا دَاخِلَةٌ فِي مُسَمَّى الْإِيمَانِ، وَحَكَى الشَّافِعِيُّ عَلَى ذَلِكَ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِمَّنْ أَدْرَكَهُمْ.

وَأَنْكَرَ السَّلَفُ عَلَى مَنْ أَخْرَجَ الْأَعْمَالَ عَنِ الْإِيمَانِ إِنْكَارًا شَدِيدًا، وَمِمَّنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَى قَائِلِهِ وَجَعَلَهُ قَوْلًا مُحْدَثًا، مِمَّنْ سُمِّيَ لَنَا: سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَمَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ وَقَتَادَةُ وَأَيُّوبُ السِّخْتِيَانِيُّ وَالنَّخَعِيُّ وَالزُّهْرِيُّ وَإِبْرَاهِيمُ وَيَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ وَالثَّوْرِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَغَيْرُهُمْ. قَالَ الثَّوْرِيُّ: هُوَ رَأْيٌ مُحْدَثٌ، أَدْرَكْنَا النَّاسَ عَلَى غَيْرِهِ. وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: كَانَ مَنْ مَضَى مِنَ السَّلَفِ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْعَمَلِ وَالْإِيمَانِ، وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى الْأَمْصَارِ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ الْإِيمَانَ فَرَائِضُ وَشَرَائِعُ، فَمَنِ اسْتَكْمَلَهَا اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ، وَمَنْ لَم يَسْتَكْمِلْهَا لَمْ يَسْتَكْمِلِ الْإِيمَانَ. وَهَذَا الْمَعْنَى هُوَ الَّذِي أَرَادَ الْبُخَارِيُّ إِثْبَاتَهُ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ وَعَلَيْهِ بَوَّبَ أَبْوَابَهُ كُلَّهَا، فَقَالَ: "بَابُ أُمُورِ الْإِيمَانِ" وَ"بَابُ الصَّلَاةِ مِنَ الْإِيمَانِ" وَ"بَابُ الزَّكَاةِ مِنَ الْإِيمَانِ" وَ"بَابُ الْجِهَادِ مِنَ الْإِيمَانِ" وَ"بَابُ حُبِّ الرَّسُولِ ﷺ مِنَ الْإِيمَانِ" وَ"بَابُ الْحَيَاءِ مِنَ الْإِيمَانِ" وَ"بَابُ صَوْمِ رَمَضَانَ احْتِسَابًا مِنَ الْإِيمَانِ" وَ"بَابُ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ مِنَ الْإِيمَانِ" وَ"بَابُ أَدَاءِ الْخُمْسِ مِنَ الْإِيمَانِ" وَسَائِرَ أَبْوَابِهِ. وَكَذَلِكَ صَنَعَ النَّسَائِيُّ فِي الْمُجْتَبَى، وَبَوَّبَ التِّرْمِذِيُّ عَلَى حَدِيثِ وَفْدِ عَبْدِ الْقَيْسِ "بَابُ مَا جَاءَ فِي إِضَافَةِ الْفَرَائِضِ إِلَى الْإِيمَانِ" وَكَلَامُ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ وَتَرَاجِمُهُمْ فِي

---

(١) شرح صحيح البخاري، لابن بطال (جـ١صـ١١٨)

كُتُبِهِمْ يَطُولُ ذِكْرُهُ وَهُوَ مَعْلُومٌ مَشْهُورٌ، وَمِمَّا قَصَدُوهُ بِذَلِكَ الرَّدُّ عَلَى أَهْلِ البدع ممن قالوا: هُوَ مُجَرَّدُ التَّصْدِيقِ فَقَطْ(١)

وخلاصة القول: إن الإيمان ليس معناه التصديق فقط، ولا التصديق بالقلب واللسان، وليس مجرد التلفظ بالإيمان أو إقرار القلب به من غير عمل دليل على دخول الجنة، كما قالت المرجئة؛ لأن في ذلك تكذيب للقرآن والسنة والإجماع؛ بل لابد من العمل ويشترط فيه أن يكون خالصًا لا يقصد به إلا وجه الله سبحانه وتعالى .وأن يكون في ظاهره موافقاً لسنة رسول الله ﷺ. وأن الصلاة والزكاة من الإيمان ومن أنكرهما فقد أنكر أمرًا معلومًا من الدين بالضرورة، وقد جاء في الموسوعة الفقهية الكويتية أنه " لاَ خِلاَفَ فِي أَنَّ مَنْ تَرَكَ الصَّلاَةَ جَاحِدًا لَهَا يَكُونُ مُرْتَدًّا، وَكَذَا الزَّكَاةُ وَالصَّوْمُ وَالْحَجُّ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ الْمَعْلُومِ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ. أَمَّا تَارِكُ الصَّلاَةِ كَسَلاً فَفِي حُكْمِهِ ثَلاَثَةُ أَقْوَالٍ:

أَحَدُهَا: يُقْتَل رِدَّةً، وَهِيَ رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ وَقَوْل سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَعَامِرٍ الشَّعْبِيِّ، وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَأَبِي عَمْرٍو، وَالأْوْزَاعِيِّ، وَأَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوَيْهِ، وَعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَحَكَاهُ الطَّحَاوِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ نَفْسِهِ، وَحَكَاهُ أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ حَزْمٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ، **وَالْقَوْل الثَّانِي:** يُقْتَل حَدًّا لاَ كُفْرًا، وَهُوَ قَوْل مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ، وَهِيَ رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ.

وَالْقَوْل الثَّالِثُ: إِنَّ مَنْ تَرَكَ الصَّلاَةَ كَسَلاً يَكُونُ فَاسِقًا وَيُحْبَسُ حَتَّى يُصَلِّيَ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ" (٢)

---

(١) معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، لحافظ بن أحمد بن علي الحكمي (جـ٢صـ٦٠٠)

(٢) الموسوعة الكويتية (جـ٢٢صـ١٨٧)

المطلب الثاني: الأحاديث التي استدل بها المرجئة في أن الإيمان إقرار باللسان دون عمل

من الأقوال الغريبة والعجيبة التي تشدق بها المرجئة أنهم قالوا: إن الإيمان قَول بِلَا عمل، وأنه يكفي فيه النطق بالشهادتين، وأن النجاة في الآخرة تكون باعتقاد القلب، أو النطق باللسان وإن لم يعمل الإنسان من أعمال الجوارح شيئًا، قَالَ وَكِيعٌ:" "الْمُرْجِئَةُ يَقُولُونَ: إِنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ بِلَا عَمَلٍ، وَالْجَهْمِيَّةُ يَقُولُونَ: إِنَّ الْإِيمَانَ الْمَعْرِفَةُ" (١)

واستدلوا على ذلك بعدة أحاديث هى:

١-حديث عبادة رضى الله عنه مرفوعًا: "من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله، حرم الله عليه النار (٢).

٢-حديث عِتْبَان بْنِ مَالِكٍ؛ قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ، فَلَقِيتُ عِتْبَانَ، فَقُلْتُ: حَدِيث بَلَغَنى عَنْكَ. قَالَ: أَصَابَنى فِى بَصَرِى بَعْضُ الشَّىْءِ، فَبَعَثْتُ إِلى رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنِّى أُحِب أَنْ تأتِيَنى فَتُصَلِّى فِى مَنزِلِى، فأَتَّخِذَهُ مُصَلًّى. قَالَ: فَأَتَى النَّبِىُّ ﷺ وَمَنْ شَاءَ اللهُ منْ أَصْحَابِهِ، فَدَخَلَ وَهُوَ يُصَلِّى فِى مَنْزِلِى، وأَصْحَابُهُ يَتَحَدَّثُونَ بَيْنَهُمْ، ثُمَّ أَسْنَدُوا عُظْمَ ذلِكَ وَكُبْرَهُ إِلَى مَالِكِ بْنِ دخْشُمٍ. قَالوا: وَدُّوا

---

(١) الإيمان، للعدني جـ١صـ٩٦)

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الْإِيمَانَ، بَابُ مَنْ لَقِي اللهَ بِالْإِيمَانِ وَهُو غَيْرُ شَاكٍّ فِيهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ وَحُرِّمَ عَلَى النَّارِ (جـ١صـ٥٧حديث رقم ٥٧)، دَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنِ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ، عَنْ الصُّنَابِحِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَيْهِ وَهُوَ فِي الْمَوْتِ، فَبَكَيْتُ، فَقَالَ: مَهْلًا، لِمَ تَبْكِي؟ فَوَاللهِ لَئِنْ اسْتُشْهِدْتُ لَأَشْهَدَنَّ لَكَ، وَلَئِنْ شُفِّعْتُ لَأَشْفَعَنَّ لَكَ، وَلَئِنْ اسْتَطَعْتُ لَأَنْفَعَنَّكَ، ثُمَّ قَالَ: وَاللهِ مَا مِنْ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ لَكُمْ فِيهِ خَيْرٌ إِلَّا حَدَّثْتُكُمُوهُ، إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا وَسَوْفَ أُحَدِّثُكُمُوهُ الْيَوْمَ، وَقَدِ أُحِيطَ بِنَفْسِي، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ:..الحديث بلفظه.

أَنَّـهُ دَعَـا عَلَيْـهِ فَهَلَـكَ، وَوَدُّو أَنَّـهُ أَصَـابَهُ شَـرٌّ، فَقَضَـى رَسُـولُ اللهِ ﷺ الصَّـلاة وَقَالَ: " أَلَيْسَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ وَأَنِّى رَسُولُ الله؟ ". قَالُوا: إِنَّهُ يَقُولُ ذلِكَ، وَمَا هُوَ فِى قَلْبِهِ. قَالَ: " لا يَشْهَدُ أَحَدٌ أَنْ لا إِلهَ إِلا اللهَ وَأَنِّى رَسُولُ الله فَيَدْخُلَ النَّـارَ، أَوْ تَطْعَمَـهُ ". قَالَ أَنسٌ: فَأَعْجَبَنِى هذَا الْحَدِيثُ، فَقُلْتُ لابنـى: أكْتُبْـهُ. فَكَتَبَهُ. (١)

٣–حديث عَبْد اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ العَاصِ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " إِنَّ اللَّـهَ سَيُخَلِّصُ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي عَلَى رُءُوسِ الخَلَائِقِ يَوْمَ القِيَامَةِ فَيَنْشُرُ عَلَيْهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ سِجِلًّا كُلُّ سِجِلٍّ مِثْلُ مَدِّ البَصَرِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَتُنْكِرُ مِنْ هَذَا شَيْئًا؟ أَظَلَمَكَ كَتَبَتِي الحَافِظُونَ؟ فَيَقُولُ: لَا يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: أَفَلَكَ عُذْرٌ؟ فَيَقُولُ: لَا يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: بَلَى إِنَّ لَكَ عِنْدَنَا حَسَنَةً، فَإِنَّهُ لَا ظُلْمَ عَلَيْكَ اليَوْمَ، فَتَخْرُجُ بِطَاقَةٌ فِيهَا: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَيَقُولُ: احْضُرْ وَزْنَكَ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ مَا هَذِهِ البِطَاقَةُ مَعَ هَذِهِ السِّجِلَّاتِ، فَقَالَ: إِنَّكَ لَا تُظْلَمُ "، قَالَ: «فَتُوضَعُ السِّجِلَّاتُ فِي كَفَّةٍ وَالبِطَاقَةُ فِي كَفَّةٍ، فَطَاشَتِ السِّجِلَّاتُ وَثَقُلَتِ البِطَاقَةُ، فَلَا يَثْقُلُ مَعَ اسْمِ اللَّهِ شَيْءٌ» (٢)

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الْإِيمَانَ، بَابُ مَنْ لَقِيَ اللهَ بِالْإِيمَانِ وَهُو غَيْرُ شَاكٍّ فِيهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ وَحُرِّمَ عَلَى النَّارِ (جـ١صـ٦١حديث رقم ٥٤) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ الْمُغِيرَةِ، قَالَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَحْمُودُ بْنُ الرَّبِيعِ، عَنْ عِتْبَانَ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَـةَ، فَلَقِيتُ عِتْبَـانَ، فَقُلْتُ: حَدِيثٌ بَلَغَنِي عَنْكَ، قَالَ: أَصَابَنِي فِي بَصَرِي بَعْضُ الشَّيْءِ، فَبَعَثْتُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ...الحديث بلفظه.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه بَابُ: صِفَةِ النَّارِ(جـ٢صـ١٠٩حديث رقم ٢٦٣٩)، حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ لَيْثِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَامِرُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ المَعَافِرِيِّ ثُمَّ الحُبُلِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ العَاصِ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:..الحديث بلفظه. «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ» حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ يَحْيَى، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

=

وللرد عليهم نقول:

أولًا: إن القول بأن الإيمان قول بلا عمل كلام باطل غير مقبول، وفيه عناد ومكابرة وجهل وافتراء، لأنه مخالف لصريح القرآن والسنة، والقرآن والسنة فيهما الكثير من الأدلة على أن العمل من الإيمان، ولم يقتصر الإيمان على القول فقط كما قالت المرجئة، بل لا بد من العمل، ولو أراد الله سبحانه وتعالى أن يكون الإيمان قولًا بلا عمل ماكلفنا بالعمل، كما قال الحسن: لو شاء اللهُ عزَّ وجلَّ لجعَل الدِّينَ قولًا لا عَملَ فيه، أو عملًا لا قولَ فيه، ولكن جعَل دينَه قولًا وعَملًا، وعَملًا وقولًا؛ فمَن قال قولًا حَسنًا، وعمِل سيِّئًا ردَّ قولُه على عَملِه، ومَن قال قولًا حَسنًا وعمِل عَملًا صالِحًا رفَع قولُه عَملَه. [(١)].

ثانيًا: إذا أردنا أن نفهم أية مسألة في الدين على وجهها الصحيح فلابد أن نجمع كل النصوص التي وردت فيها حتى نعلم السابق واللاحق، والناسخ والمنسوخ، والمطلق والمقيد، وهذه المسألة التي تكلم فيها المرجئة نظروا فيها إلى النصوص بعين واحدة، ولم يفهموا معانيها كما فهمها السلف- رحمهم الله تعالى-، فأعملوا نصوص الوعد وأهملوا نصوص الوعيد، ونظروا لنصوص الأقوال وتركوا نصوص الأفعال، وأخذوا بعض الأحاديث، وتركوا البعض الآخر،

=

وأخرجه ابن ماجه فيبَابُ مَا يُرْجَى مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ (جـ٢صـ١٤٣٧حديث رقم ٤٣٠٠) من طريق ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ به بنحوه.

وأخرجه أحمد في مسنده (جـ١١صـ٥٧٠حديث رقم ٦٩٩٤)، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ الطَّالْقَانِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ به بنحوه.

الحكم على الحديث:إسناده صحيح رواته جميعا ثقات. وقال الحاكم في المستدرك (جـ١صـ٤٦)، صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

(١) الإبانة الكبرى، لابن بطة (جـ٢صـ٨٩٦)

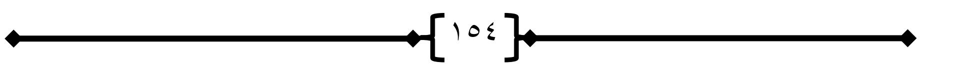
وهذا إن دل فإنما يدل على التساهل في الدين والتلاعب بأحكامه والانسلاخ من تكاليفه، فما استند إليه (المرجئة)، لتأييد مذهبهم باطل؛ لأنهم استدلوا على دخول الجنة بجملة الأحاديث التي فيها القول دون النظر للأحاديث التي تدل على العمل، وهذا لا يصح، "فلا يجوز أن نبنى حكمًا" على بعض الأحاديث، "ونترك البعض الآخر"؛ وإنما لابد أن نفهم هذه الأحاديث بمجموعها، وهذا ما فعله السلف الصالح – رحمهم الله تعالى– وقاموا بالرد على استشهاد المرجئة بأن من قال لا إله إلا الله دخل الجنة.

فقالوا: إن الأحاديث المطلقة التي تفيد دخول الجنة بالقول، لابد وأن تؤول على الوجه الصحيح، حتى لا تتصادم مع الأدلة الأخرى التي تفيد دخول الجنة (بالأعمال)، فأولو أحاديث الأقوال على أربعة وجوه:

الوجه الأول: جاء عن جماعة من السلف –رحمهم الله تعالى– منهم " ابن المسيب والزُّهْرِيّ وَالثَّوْرِي " وغيرهم أن هذا كان قبل أن تنزل الفرائض والأمر والنهى. يعني أن هذه الأحاديث كانت في بداية الإسلام. قال ابن رجب الحنبلي: "وَهَذَا بعيد جدا فإن كثيرا مِنْهَا كَانَ بِالْمَدِينَةِ بعد نزُول الْفَرَائِض وَالْحُدُود وَفِي بَعْضهَا أَنه كَانَ فِي غَزْوَة تَبُوك وَهِي فِي آخر حَيَاة النَّبِي ﷺ"[(١)]

الوجه الثاني: من السلف الصالح –رحمهم الله تعالى– من يَقُول: فِي هَذِه الْأَحَادِيث "إِنَّهَا مَنْسُوخَة، وَمِنْهُم من يَقُول هِيَ محكمَة وَلَكِن ضم إليها شَرَائِط ويلتفت هَذَا إِلَى أَن الزِّيَادَة على النَّص هَل هِيَ نسخ أم لَا وَالْخلاف فِي ذَلِك بَين الْأُصُولِيِّينَ مَشْهُور، وَقد صرح الثَّوْرِيّ وَغَيره بِأَنَّهَا مَنْسُوخَة وَأَنه نسخهَا الْفَرَائِض وَالْحُدُود وَقد يكون مُرَادهم بالنسخ الْبَيَان والإيضاح "فإن السّلف كَانُوا يطلقون النّسخ على مثل ذَلِك كثيرا"، وَيكون مقصودهم أَن آيَات الْفَرَائِض وَالْحُدُود تبين

(١)كلمة الإخلاص وتحقيق معناها لابن رجب الحنبلي (جـ١صـ١٩)



بهَا توقف دُخُول الْجنَّـة والنجاة من النَّار علـى فعل الْفَرَائِض وَاجْتنَـاب الْمَحَـارِم فَصَـارَت تِلْكَ النُّصُـوص مَنْسُوخَة أَي مبينَـة مفسرة ونصـوص الْحُدُود والفرائض ناسخة أَي مفسرة لِمَعْنى تِلْكَ مُوضحَة لَهَا[1]

ولهذا قال الإمام الشاطبي – رحمه الله تعالى–: وَلِلسُّنَّةِ هُنَا مَدْخَلٌ؛ لِأَنَّهَا مُبَيِّنَـةٌ لِلْكِتَـابِ؛ فَـلَا تَقَـعُ فِـي التَّفْسِيرِ إِلَّا عَلَـى وَفْقِـهِ، وَبِحَسَـبِ الْمَعْرِفَـةِ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ يَحْصُلُ بَيَانُ النَّاسِخِ مِنَ الْمَنْسُوخِ فِي الْحَدِيثِ، كَمَا يَتَبَيَّنُ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ أَيْضًا، وَيَقَعُ فِي الْأَحَادِيثِ أَشْيَاءُ تَقَرَّرَتْ قَبْلَ تَقْرِيرِ كَثِيرٍ مِنَ الْمَشْرُوعَاتِ؛ فَتَأْتِي فِيهَا إِطْلَاقَاتٌ أَوْ عُمُومَاتٌ رُبَّمَا أَوْهَمَتْ، "فَفُهِمَ مِنْهَا، يُفْهَمُ مِنْهَا" لَوْ وَرَدَتْ بَعْدَ تَقْرِيرِ تِلْكَ الْمَشْرُوعَاتِ؛ كَحَدِيثِ:" مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنْ لَا إِلَـهَ إِلَّا اللَّـهُ؛ دَخَلَ الْجَنَّةَ"، أَوْ حَدِيثِ: "مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَـهَ إِلَّا اللَّـهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّـهِ صَادِقًا مِنْ قَلْبِهِ؛ إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النار".

وَفِي الْمَعْنَى أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ وَقَعَ مِنْ أَجْلِهَا الْخِلَافُ بَيْنَ الْأُمَّةِ فِيمَنْ عَصَى اللَّهَ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَتَيْنِ؛ فَذَهَبَتِ الْمُرْجِئَةُ إِلَى الْقَوْلِ بِمُقْتَضَى هَذِهِ الظَّوَاهِرِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَكَانَ مَا عَارَضَهَا مؤولًا عِنْدَ هَؤُلَاءِ، وَذَهَبَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ إِلَى خِلَافِ مَا قَالُوهُ، حَسْبَمَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي كُتُبِهِمْ وَتَأَوَّلُوا هَذِهِ الظَّوَاهِرَ.

وَمِنْ جُمْلَةِ ذَلِكَ أَنَّ طَائِفَةً مِنَ السَّلَفِ قَالُوا: إِنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ مُنْزَلَةٌ عَلَى الْحَالَةِ الْأُولَى لِلْمُسْلِمِينَ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تُنَزَّلَ الْفَرَائِضُ وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَنْ مَاتَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ وَلَمْ يُصَلِّ أَوْ لَمْ يَصُمْ مَثَلًا، وَفَعَلَ مَا هُوَ مُحَرَّمٌ فِي الشَّرْعِ لَا حَرَجَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُكَلَّفْ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ بَعْدُ، فَلَمْ يُضَيِّعْ مِنْ أَمْرِ إِسْلَامِهِ شَيْئًا، كَمَا أَنَّ مَنْ مَاتَ وَالْخَمْرُ فِي جَوْفِهِ قَبْلَ أن تحرم؛ فلا حرج عليه لِقَوْلِـهِ تَعَـالَى: ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاْ إِذَا مَا ٱتَّقَواْ

(١) كلمة الإخلاص وتحقيق معناها لابن رجب الحنبلي (جـ١صـ٢١)

وَّءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ﴾ (١)، وَكَذَلِكَ مَنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تُحَوَّلَ الْقِبْلَةُ نَحْوَ الْكَعْبَةِ لَا حَرَجَ عَلَيْهِ فِي صِلَاتِهِ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْۚ ﴾(٢) وَإِلَى أَشْيَاءَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ فِيهَا بَيَانٌ لِمَا نَحْنُ فِيهِ، وَتَصْرِيحٌ بِأَنَّ اعْتِبَارَ التَّرْتِيبِ فِي النُّزُولِ مُفِيدٌ فِي فَهْمِ الْكِتَابِ والسنة(٣).

الوجه الثالث: إن هذه الأحاديث لمن قالها عند التوبة والندم، ومات على ذلك. وهو قول البخاري –رحمه الله تعالى– (٤)، ومعناه أن هذا خاص بمن قالها نادمًا على تقصيره ثم مات على قولها.

الوجه الرابع: إن هذه الأحاديث مجملة تحتاج إلى شرح، ويكون المعنى من قال الكلمة وأدى حقَّها وفريضتها، وهو قول " الحسن البصرى(٥). قال ابن رجب الحنبلي – رحمه الله تعالى– : "قَالَتْ طَائِفَةٌ: هَذِهِ النُّصُوصُ الْمُطْلَقَةُ جَاءَتْ مُقَيَّدَةً بِأَنْ يَقُولَهَا بِصِدْقٍ وَإِخْلَاصٍ، وَإِخْلَاصُهَا وَصِدْقُهَا يَمْنَعُ الْإِصْرَارَ عَلَى مَعْصِيَةٍ" (٦). ومعنى هذا الكلام أن هذه الأحاديث المطلقة جاءت مقيدة في روايات أخرى، وعلى هذا فقول (لا إله إلا الله) لها شروط ولوازم، فمن أتى بهذه اللوازم والشروط كان ذلك سَبَبا لدُخُول الْجنَّة والنجاة من النَّار ومقتضًا لذَلِك وَلَكِن الْمُقْتَضِي لَا يعْمل عمله إِلَّا باستجماع شُرُوطه وَانْتِفَاء موانعه فقد يتَخَلَّف عَنهُ مُقْتَضَاهُ لفَوَات شَرط من شُرُوطه أَو لوُجُود مَانع. وَقَالَ الْحسن للفرزدق وَهُوَ يدفن امْرَأَته أَنه ما أعددت لهَذَا الْيَوْم قَالَ شَهَادَة أَن لَا إِلَه إِلَّا الله مُنْذُ سبعين سنة قَالَ

(١) سورة المائدة الآية رقم (٩٣)

(٢) سورة البقرة الآية رقم (١٤٣)

(٣) الموافقات في أصول الفقه، للشاطبي (جـ٤صـ٢٦٠)

(٤) إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض (جـ١صـ٢٥٤)

(٥) المرجع السابق نفسه.

(٦) جامع العلوم والحكم، لابن رجب الحنبلي (جـ١صـ٥٢١)

الْحسن نعم العدة لَكِن لـ لَا إِلَه الا الله شُرُوطًا فإياك وَقذف المحصنة، قيل لِلْحسنِ إِن أُنَاسًا يَقُولُونَ من قَالَ لَا إِلَـه إِلَّا الله دخل الْجنَّـة فَقَالَ من قَالَ لَا إِلَـه إِلَّا الله فَأدى حَقّهَا وفرضها دخل الْجنَّة.[1]

وقال ابن رجب الحنبلي: وَقَالَ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ كَلِمَةَ التَّوْحِيدِ سَبَبٌ مُقْتَضٍ لِدُخُولِ الْجَنَّةِ وَلِلنَّجَاةِ مِنَ النَّارِ، لَكِنْ لَهُ شُرُوطٌ، وَهِيَ الْإِتْيَانُ بِالْفَرَائِضِ، وَمَوَانِعُ وَهِيَ إِتْيَانُ الْكَبَائِرِ.... وَقِيلَ لِوَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ: أَلَيْسَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مِفْتَاحَ الْجَنَّةِ؟ قَالَ: بَلَى وَلَكِنْ مَا مِنْ مِفْتَاحٍ إِلَّا وَلَهُ أَسْنَانٌ، فَإِنْ جِئْتَ بِمِفْتَاحٍ لَهُ أَسْنَانٌ، فُتِحَ لَكَ، وَإِلَّا لَمْ يُفْتَحْ لَك[2].

وقال القاضي عياض: "إن احتجت "الغلاة من المرجئة" في أن الشهادتين تنفع وإن لم تُعتَقدُ بالقلب، قيل لهم: معناه: أنه لم يصح عند النبي ﷺ ما حكوا عنه من أن ذلك ليس في قلبه، والحجة في قول النبي ﷺ، وهو لم يقل ذلك ولم يشهد به عليه. وقد ورد في الحديث من رواية البخاري: " ألا تراه قال: لا إله إلا الله يبتغى بها وجه الله ، فهذه الزيادة تُخرِسُ غلاة المرجئة[3]

ويستفاد من ذكر ما سبق: أن مجموع الروايات المقيدة في أن دخول الجنة لم يقتصر على قول "لا إله إلا الله "فقط؛ بل لابد وأن يتقيد بالقيود والشروط التي جاءت في الروايات الأخرى وهى:

١- اشتراط العمل والانقياد التام لله سبحانه وتعالى : كما في حديث من شهد أن لا إله إلا الله أدخله الله الجنة على ما كان من العمل. فالمراد من شهادة أن

(١) كلمة الإخلاص وتحقيق معناها لابن رجب الحنبلي (جـ١صـ١٤) بتصرف يسير.

(٢) جامع العلوم والحكم، لابن رجب الحنبلي (جـ١صـ٥٢١)

(٣) إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض (جـ١صـ٢٦٧)

لا إله إلا الله هو الإقرار بها علمًا ونطقًا وعملاً، خلافًا لما يظنه بعض الجهال أن المراد من هذه الكلمة هو مجرد النطق بها[١]

٢- نفي الشرك، وإلا فلا فائدة من قولها. كما في حديث (ثم لقيتني لا تشرك بي شيئًا)، ويقتضي ذلك تحقيق العبودية لله سبحانه وتعالى.

٣- اشتراط الإخلاص، وَترك الرِّيَاء وذلك في قوله ﷺ (يبتغي بذلك وجه الله) قال البدر العيني – رحمه الله تعالى–تعالى معناه: أَي يطْلب بذلك وَجه الله، وفِيه: رد على المرجئة الغلاة الْقَائِلين بِأَنَّهُ يَكْفِي فِي الْإِيمَان النُّطْق فَقَط من غير اعْتِقَاد[٢]

اشتراط الصدق وهو ضد الكذب، ويؤيده مارواه البخاري من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، وَمُعاذٌ رَدِيفُهُ عَلَى الرَّحْلِ، قَالَ: «يَا مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ»، قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: «يَا مُعَاذُ»، قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ ثَلاَثًا، قَالَ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ، إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ»، قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَفَلاَ أُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا؟ قَالَ: «إِذًا يَتَّكِلُوا» وَأَخْبَرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأَثُّمًا

قال المباركفوري –رحمه الله تعالى– : في شرحه لقوله ﷺ (صدقًا من قلبه إلا حرمه الله على النار) ظاهر هذا يقتضي عدم دخول جميع من شهد الشهادتين النار لما فيه من التعميم والتأكيد، وهو مصادم للأدلة القطعية الدالة على دخول طائفة من عصاة الموحدين النار ثم يخرجون بالشفاعة، ثم ذكر – رحمه الله تعالى–تعالى أجوبة العلماء في معنى الحديث ومنها...: أن المراد بالتحريم تحريم الخلود لا أصل الدخول، ومنها أنه خرج مخرج الغالب إذ الغالب

---

(١) تيسير العزيز الحميد، لسليمان بن عبد الله (جـ١صـ٩٧)

(٢) عمدة القاري للبدر العيني (جـ٤صـ١٦٩)

أن الموحد يعمل بالطاعات ويجتنب المعاصـي، ومنها أن المراد تحريم جملته؛ لأن النار لا تأكل موضع السجود من المسلم وكذا لسانه الناطق بالتوحيد، ومنها أن معناه حرمه الله على النار الشديدة المؤبدة التي أعدها للكافرين وإن عمل الكبائر، وقد أوضحه الشاه ولي الله في حجة الله، ومنها أن ذلك يختص لمن أخلص، والإخلاص يقتضي تحقيق القلب بمعناها، ولا يتصور حصول التحقيق مع الإصرار على المعصية لامتلاء القلب بمحبة الله تعالى وخشيته، فتتبعث الجوارح إلى الطاعة وتتكف عن المعصية[1].

٤- العلم وهو نقيض الجهل، ويؤيده قو له ﷺ "من مات وهو يعلم أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، دَخَلَ الْجَنَّةَ[٢]» "" قال القاضي عياض عند شرحه لهذا الحديث "إِشَارَةً إِلَى الرَّدِّ عَلَى مَنْ قَالَ مِنْ غُلَاةِ الْمُرْجِئَةِ إِنَّ مُظْهِرَ الشَّهَادَتَيْنِ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ وَإِنْ لَمْ يَعْتَقِدْ ذَلِكَ بِقَلْبِهِ وَقَدْ قَيَّدَ ذَلِكَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ بِقَوْلِهِ ﷺ غَيْرَ شَاكٍّ فِيهِمَا". [٣]

اليقين ويؤيده قوله ﷺ "فَمَنْ لَقِيتَ مِنْ وَرَاءِ هذَا الْحَائِطِ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ، مُسْتَيْقِناً بِهَا قَلْبُهُ فَبَشِّرْهُ بِالجَنَّةِ[٤] "

(١) مرعاة المفاتيح، للمباركفوري (جـ١صـ٩٢)

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، بَابُ: مَنْ لَقِيَ اللهَ بِالْإِيمَانِ وَهُو غَيْرُ شَاكٍّ فِيهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ وَحُرِّمَ عَلَى النَّارِ(جـ١صـ٥٥حديث رقم ٤٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، كِلَاهُمَا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ حُمْرَانَ، عَنْ عُثْمَانَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ:...الحديث بلفظه.

(٣) إكمال المعلم، بفَوَائِدِ مُسْلِم، للقاضي عياض (جـ١صـ٢٥٣)

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب: مَنْ لَقِيَ اللهَ بِالْإِيمَانِ وَهُو غَيْرُ شَاكٍّ فِيهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ وَحُرِّمَ عَلَى النَّارِ(جـ١صـ٢١حديث رقم ٥٢) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ الْحَنَفِيُّ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو كَثِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: كُنَّا =

وقال القرطبي – رحمه الله تعالى– مبينًا فساد قول المرجئة وأنه لايكفي في الإيمان التلفظ بالشهادتين؛ بل لابدمن تصديق القلب. فقال –رحمه الله–: (وَمِن بابِ لَا يَكفِي مُجَرَّدُ التَّلَفُّظِ بِالشَّهَادَتَينِ، بَل لَا بُدَّ مِنِ استِيقَانِ القَلبِ)، هذه الترجمةُ تنبيهٌ على فسادِ مذهبِ غُلَاةِ المرجئةِ القائلين: إنَّ التلفُّظَ بالشهادتين كافٍ في الإيمان، وأحاديثُ هذا الباب تَدُلُّ على فساده، بل هو مذهبٌ معلومٌ الفساد من الشريعة لمن وَقَفَ عليها، ولأنَّهُ يَلزَمُ منه تسويغُ النفاقِ، والحُكمُ للمنافق بالإيمانِ الصحيح، وهو باطلٌ قطعًا[(١)]

قال ابن حجر –رحمه الله تعالى–: "واليقين هو أَصْلُ الْإِيمَانِ فَإِذَا أَيْقَنَ الْقَلْبُ انْبَعَثَتِ الْجَوَارِحُ كُلُّهَا لِلِقَاءِ اللَّهِ بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ حَتَّى قَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ:" لَوْ أَنَّ الْيَقِينَ وَقَعَ فِي الْقَلْبِ كَمَا يَنْبَغِي لَطَارَ اشْتِيَاقًا إِلَى الْجَنَّةِ وَهَرَبًا مِنَ النَّارِ"[(٢)]

=

قُعُودًا حَوْلَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، مَعَنَا أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ فِي نَفَرٍ، فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ بَيْنِ أَظْهُرِنَا، فَأَبْطَأَ عَلَيْنَا، وَخَشِينَا أَنْ يُقْتَطَعَ دُونَنَا، وَفَزِعْنَا، فَقُمْنَا، فَكُنْتُ أَوَّلَ مَنْ فَزِعَ، فَخَرَجْتُ أَبْتَغِي رَسُولَ اللهِ ﷺ حَتَّى أَتَيْتُ حَائِطًا لِلْأَنْصَارِ لِبَنِي النَّجَّارِ، فَدُرْتُ بِهِ هَلْ أَجِدُ لَهُ بَابًا؟ فَلَمْ أَجِدْ، فَإِذَا رَبِيعٌ يَدْخُلُ فِي جَوْفِ حَائِطٍ مِنْ بِئْرٍ خَارِجَةٍ – وَالرَّبِيعُ الْجَدْوَلُ – فَاحْتَفَزْتُ، فَدَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَبُو هُرَيْرَةَ» فَقُلْتُ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «مَا شَأْنُكَ؟» قُلْتُ: كُنْتَ بَيْنَ أَظْهُرِنَا، فَقُمْتَ فَأَبْطَأْتَ عَلَيْنَا، فَخَشِينَا أَنْ تُقْتَطَعَ دُونَنَا، فَفَزِعْنَا، فَكُنْتُ أَوَّلَ مَنْ فَزِعَ، فَأَتَيْتُ هَذَا الْحَائِطَ، فَاحْتَفَزْتُ كَمَا يَحْتَفِزُ الثَّعْلَبُ، وَهَؤُلَاءِ النَّاسُ وَرَائِي، فَقَالَ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ» وَأَعْطَانِي نَعْلَيْهِ، قَالَ: «اذْهَبْ بِنَعْلَيَّ هَاتَيْنِ، فَمَنْ لَقِيتَ مِنْ وَرَاءِ هَذَا الْحَائِطَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُسْتَيْقِنًا بِهَا قَلْبُهُ، فَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ»، فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ لَقِيتُ عُمَرُ...الحديث.

(١) المفهم للقرطبي (جـ١صـ٢٠٤)

(٢) فتح الباري، لابن حجر (جـ١صـ٤٨)

وقال صاحب فتح المجيد معنى قوله: "من شهد أن لا إله إلا الله " أي من تكلم بها عارفًا لمعناها، عاملًا بمقتضاها، باطنًا وظاهرًا، فلا بد في الشهادتين من العلم واليقين والعمل بمدلولها؛ كما قال الله تعالى: ﴿ فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[1]وقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلۡحَقِّ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ﴾[2] أما النطق بها من غير معرفة لمعناها ولا يقين ولا عمل بما تقتضيه: من البراءة من الشرك، وإخلاص القول والعمل: قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح فغير نافع بالإجماع[3]

وخلاصة القول: إن الأحاديث المطلقة فسرتها الأحاديث المقيدة، فلابد فيمن يشهد أن لا إله إلا الله أن يكون عارفا بمعناها، وعاملا بمقتضاها، فلا يكفي التلفظ بهذه الكلمة وحدها، وهذه الأحاديث لا تعارض بينها بل يحمل فيها المطلق على المقيد، وأن المسلم يلزمه في دخول الجنة أن يقول كلمة التوحيد بلسانه، "وهى لا تكفيه وحدها" ؛ بل لابد أن يعمل بما تقتضيه لوازم هذه الكلمة.

وقد أجمع السلف –رحمهم الله تعالى– على أن الإيمان لا يقتصر على "القول فقط" بل هو "قول وعمل"، قال أبو عبيد: هو قول مالك والثوري والأوزاعي ومن بعدهم من أرباب العلم والسنة الذين كانوا مصابيح الهدى وأئمة الدين، وأهل الحجاز والعراق والشام وغيرهم.

قال ابن بطال وهذا المعنى أراد البخاري – رحمه الله تعالى– إثباته في كتاب "الإيمان"، وعليه بوب أبوابه كلها فقال: باب أمور الإيمان، وباب الصلاة من الإيمان، وباب الزكاة من الإيمان، وباب الجهاد من الإيمان، وسائر أبوابه؛

---

(١) سورة محمد الآية رقم (١٩)

(٢) سورة الزخرف الآية رقم (٨٦)

(٣) فتح المجيد، لعبد الرحمن بن حسن التميمي (جـ١صـ٣٥)

وإنما أراد الرد على (المرجئة) في قولهم "إن الإيمان قول بلا عمل" وتبين غلطهم وسوء اعتقادهم ومخالفتهم للكتاب والسنة ومذهب الأئمة [(١)]

وقد أخرج أبو القاسم اللالكائي بسنده عن البخاري – رحمه الله تعالى– أنه قال:

" لقيت أكثر من ألف رجل من أهل العلم أهل الحجاز ومكة والمدينة والكوفة والبصرة وواسط وبغداد والشام ومصر لقيتهم كرات قرنًا بعد قرن ثم قرنًا بعد قرن، أدركتهم وهم متوافرون منذ أكثر من ست وأربعين سنة... فما رأيت واحدا منهم يختلف في هذه الأشياء: أن الدين قول وعمل؛ وذلك لقول الله تعالى: ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ﴾ [(٢)(٣)]

وبوب الإمام الآجري – رحمه الله تعالى– في كتاب الشريعة بمايدل على أن الإيمان "قول وعمل" فقال: بابُ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْإِيمَانَ تَصْدِيقٌ بِالْقَلْبِ، وَإِقْرَارٌ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ لَا يَكُونُ مُؤْمِنًا، إِلَّا أَنْ تَجْتَمِعَ فِيهِ هَذِهِ الْخِصَالُ الثَّلَاثُ ثم قال – رحمه الله تعالى–تعالى: اعْمَلُوا رَحِمَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ أَنَّ الَّذِيَ عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ الْإِيمَانَ وَاجِبٌ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ، وَهُوَ تَصْدِيقٌ بِالْقَلْبِ، وَإِقْرَارٌ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ، ثُمَّ اعْلَمُوا أَنَّهُ لَا تُجْزِئُ الْمَعْرِفَةُ بِالْقَلْبِ وَالتَّصْدِيقُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ الْإِيمَانُ بِاللِّسَانِ نُطْقًا، وَلَا تُجْزِيءُ مَعْرِفَةٌ بِالْقَلْبِ، وَنُطْقٌ بِاللِّسَانِ، حَتَّى

---

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (جـ١صـ٧٩)

(٢) سورة البينة الآية رقم (٥)

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (جـ١صـ١٩٣)

يَكُونَ عَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ، فَإِذَا كَمُلَتْ فِيهِ هَذِهِ الثَّلَاثُ الْخِصَالِ: كَانَ مُؤْمِنًا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْقُرْآنُ، وَالسُّنَّةُ، وَقَوْلُ عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ [1]

وقال ابن حجر -رحمه الله تعالى- : في شرح كتاب الْإِيمَانِ: يعني(الإيمان قول وعمل) فَأَمَّا الْقَوْلُ فَالْمُرَادُ بِهِ النُّطْقُ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَأَمَّا الْعَمَلُ فَالْمُرَادُ بِهِ مَا هُوَ أَعَمُّ مِنْ عَمَلِ الْقَلْبِ وَالْجَوَارِحِ لِيَدْخُلَ الِاعْتِقَادُ وَالْعِبَادَاتُ وَمُرَادُ مَنْ أَدْخَلَ ذَلِكَ فِي تَعْرِيفِ الْإِيمَانِ وَمَنْ نَفَاهُ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّظَرِ إِلَى مَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى فَالسَّلَفُ قَالُوا هُوَ "اعْتِقَادٌ بِالْقَلْبِ وَنُطْقٌ بِاللِّسَانِ وَعَمَلٌ بِالْأَرْكَانِ" وَأَرَادُوا بِذَلِكَ أَنَّ الْأَعْمَالَ شَرْطٌ فِي كَمَاله وَمن هُنَا نشا لَهُم الْقَوْلُ بِالزِّيَادَةِ وَالنَّقْصِ وَالْمُرْجِئَةُ قَالُوا هُوَ اعْتِقَادٌ وَنُطْقٌ فَقَطْ وَالْكَرَّامِيَّةُ قَالُوا هُوَ نُطْقٌ فَقَطْ وَالْمُعْتَزِلَةُ قَالُوا هُوَ الْعَمَلُ وَالنُّطْقُ وَالِاعْتِقَادُ وَالْفَارِقُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ السَّلَفِ أَنَّهُمْ جَعَلُوا الْأَعْمَالَ شَرْطًا فِي صِحَّتِهِ وَالسَّلَفُ جَعَلُوهَا شَرْطًا فِي كَمَالِهِ وَهَذَا كُلُّهُ كَمَا قُلْنَا بِالنَّظَرِ إِلَى مَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى أَمَّا بِالنَّظَرِ إِلَى مَا عِنْدَنَا فَالْإِيمَانُ هُوَ الْإِقْرَارُ فَقَطْ فَمَنْ أَقَرَّ أُجْرِيَتْ عَلَيْهِ الْأَحْكَامُ فِي الدُّنْيَا وَلَمْ يُحْكَمْ عَلَيْهِ بِكُفْرٍ إِلَّا إِنِ اقْتَرَنَ بِهِ فِعْلٌ يَدُلُّ عَلَى كُفْرِهِ كَالسُّجُودِ لِلصَّنَمِ فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْكُفْرِ كَالْفِسْقِ فَمَنْ أُطْلِقَ عَلَيْهِ الْإِيمَانَ فَبِالنَّظَرِ إِلَى إِقْرَارِهِ وَمَنْ نُفِيَ عَنْهُ الْإِيمَانَ فَبِالنَّظَرِ إِلَى كَمَالِهِ وَمَنْ أُطْلِقَ عَلَيْهِ الْكُفْرُ فَبِالنَّظَرِ إِلَى أَنَّهُ فَعَلَ فِعْلَ الْكَافِرِ وَمَنْ نَفَاهُ عَنْهُ فَبِالنَّظَرِ إِلَى حَقِيقَتِهِ وَأَثْبَتَتِ الْمُعْتَزِلَةُ الْوَاسِطَةَ فَقَالُوا الْفَاسِقُ لَا مُؤْمِنٌ وَلَا كَافِرٌ [2]

---

(١) الشريعة للآجري (جـ٢صـ٦١١)

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري (جـ١صـ٤٦)

المبحث الثاني

الأحاديث التي استدل بها المرجئة في عدم زيادة الإيمان ونقصانه، والرد عليهم

من أهم المسائل التي تعلقت بها المرجئة وشغلت عقولهم، مسألة: "الإيمان لا يزيد ولا ينقص"، فلما كان من عقيدة المرجئة أن الإيمان هو التصديق، وأنه لا يتفاضل الناس فيه، كان تباعًا لهذا القول أن قالوا: "الإيمان لا يزيد ولا ينقص"، وصار قولهم هذا من أعجب الأقوال، وأغربها، لأنهم في هذا يسوون بين إيمان الطائع والعاصي، والمؤمن والمنافق، وهم في ذلك يخالفون صريح القرآن والسنة، وهذا كلام غريب عجيب؛ بل أصبح قولهم هذا يضرب به المثل كما قال الثعالبي – رحمه الله تعالى–: (إِيمَان المرجى) يضْرب بِهِ الْمثل لما لَا يزِيد وَلَا ينقص لِأَن المرجئة يَقُولُونَ إِن الْإِيمَان قَول فَرد لَا يزِيد وَلَا ينقص[(١)].

واستدل المرجئة على القول بأن "الإيمان لايزيد ولا ينقص" بعدة أدلة بيانها مايلي:

أولا: من القرآن:

١– منها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَاناً فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَاناً وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾[(٢)]

وأنكروا أنْ يكونَ في الإيمانِ ذاتِه زيادةٌ؛ لأنه عندَهم هو التَّصديقُ، وهو شيءٌ واحدٌ، لا يُتَصوَّرُ فيه الزيادةُ، وجعلوها زيادةً في متعلَّقاتِه، وليس في ذاتِه[(٣)]

٢– وقوله تعالى: ﴿ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ ﴾[(٤)] ادعاؤهم أنها محمولة على أنهم كانوا آمنوا في الجملة، ثم

---

(١) ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، لأبي منصور الثعالبي (جـ١صـ١٧٣)

(٢) سورة التوبة آية رقم (١٢٤)

(٣) التفسير اللغوي للقرآن الكريم، د/ مساعد بن سليمان الطيار (جـ١صـ٦٣٥)

(٤) سورة المائدة جزء من الآية رقم (٣)

كانت تأتيهم الفروض فرضًا بعد فرضٍ، فكانوا يؤمنون بكل فرض خاص إلى أن تكاملت الفروض وكمل الدين، فكان الإيمان يزيد بزيادة المؤمن به. ثم لما كمل الشرع فلا مجال بعد ذلك لزيادة الإيمان إذ إن هذا لا يتصور في غير عصره ﷺ [1]

ثانيًا: من السنة:

استدل المرجئة بجملة من الأحاديث، تدل على عدم زيادة الإيمان ونقصانه وهى:

١- حديث ابن عباس رضى الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: "الإيمان قول، والعمل شرائعه لا يزيد ولا ينقص[2]"

---

(١) موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام (جـ٣صـ٢٥٨)

(٢) ذكره ابن الجوزي في الموضوعات، في كتاب الإيمان، باب: الإيمان لا يزيد ولا ينقص (جـ١صـ١٣٣) قال: رَوَاهُ مَأْمُونُ بْنُ أَحْمَدَ بن عبد الله بْنِ مَالِكِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَن سُفْيَان بْن عُيَيْنَةَ عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺالحديث بلفظه.

وذكره ابن القيسراني في معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة (جـ١صـ١٣٤) الحديث بلفظه مختصرًا.

وذكره ابن عراق في تنزيه الشريعة في كتاب الإيمان الفصل الأول(جـ١صـ١٤٩) الحديث بلفظه مختصرًا.

الحكم على الحديث: موضوع في إسناده مَأْمُون بْنُ أَحْمَدَ بن عبد الله السلمي، وضاع، قال ابن الجوزي هَذَا مِنْ مَوْضُوعَاتِ مَأْمُونٍ بِلا شَكٍّ، وَقَدْ ذكرنَا أَنه من الْكَذَّابين. قال ابن حبان: كَانَ دجالًا من الدجاجلة ظَاهر أَحْوَاله مَذْهَب الكرامية وباطنها مَالا يُوقف على حَقِيقَته ، وقال ابن حجر: أتى بطامات وفضائح ينظر: المجروحين لابن حبان (جـ٣صـ٤٥ترجمة رقم ١١٠٠)، الموضوعات لابن الجوزي (جـ١صـ١٣٣)، لسان الميزان لابن حجر(جـ٦صـ٤٤٧ترجمة رقم ٦٢٨٢)

٢– وحديث أبي هريرة رضى الله عنه أنه قال: جاء وفد ثقيف إلى رسول الله ﷺ، فقالوا: يا رسول الله ﷺ الإيمان يزيد وينقص؟ قال: «لا، الإيمانُ مُكَمَّلٌ فِي القَلْبِ. زِيَادَتُهُ وَنُقْصَانُهُ كُفْرٌ [(١)]".

(١) أخرجه السمرقندي في تفسيره لسورة التوبة الآيات ١٢٣:١٢٥ (جـ٢صـ٩٩) حدثنا محمد بن الفضل، وأبو القاسم الشنابازي قالا: حدثنا فارس بن مردويه قال: حدثنا محمد بن الفضل العابد قال: حدثنا يحيى بن عيسى قال: حدّثنا أبو مطيع، عن حماد بن سلمة، عن أبي المهزم، عن أبي هريرة مرفوعا الحديث:...بلفظه.

أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات كتاب: الإيمان، باب: الإيمان لا يزيد ولا ينقص (جـ١صـ١٣٠) بسنده من طريق مُحَمَّد بْن يَزِيد قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو مُطِيع الْبَلْخِيُّ به بنحوه.

وذكره ابن عراق في تنزيه الشريعة في كتاب الإيمان، الفصل الأول(جـ١صـ١٤٩)، الحديث بنحوه..

الحكم على الحديث: إسناده موضوع فيه "أبو مطيع": وهو "الْحَكَمُ بن عبد الله البلخي"، قال ابن الجوزي: هَذَا حَدِيثٌ مَوْضُوع بِلَا شكّ وهومن وَضْعِ أَبِي مُطِيعٍ، وقال أَبُو عَبْدِ اللَّـهِ الْحَاكِمُ هَذَا الْحَدِيثُ بَاطِلٌ وَفِي إِسْنَادِهِ ظُلُمَاتٌ مِنْهَا أَبُو الْمُهَزِّمِ إلا أَنَّ الَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ أَبُو مُطِيعٍ ثمَّ سَرقه مِنْهُ عُثْمَان. وقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: أبو مطيع: لَا ينبغى أَن يرْوى عَنهُ شئ، وَقَالَ يحيى: لَيْسَ بشئ، قال البُخارِيّ صاحب رأي ضعيف. وقال النسائي: ضعيف. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: كَانَ أَبُو مُطِيعٍ مُرْجِئًا كَذَّابًا. وقال أبو داود: تركوا حديثه وكان جهميًا، وقال ابن عدي: هو بين الضعف عامة ما يرويه لا يتابع عليه، وقال ابن حبان: كان من رؤساء المرجئة ممن يبغض السنن ومنتحليها وقال ابن الجوزي: "وقد سرق هذا الحديث من أبي مطيع، أبو عمرو عثمان بن عبد الله بن عمرو.. وغير لفظه، فَرَوَاهُ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ أَبِي الْمُهَزِّمِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: " قَدِمَ وَفْدُ ثَقِيفٍ عَلَى رَسُولِ اللَّـهِ ﷺ فَقَالُوا جِئْنَاكَ نَسْأَلُكَ عَنِ الإِيْمَانِ أَيَزِيدُ أَوْ يَنْقُصُ؟ فَقَالَ: الإِيْمَانُ مُثَبَّتٌ فِي الْقُلُوبِ كَالْجِبَالِ الرَّوَاسِيَ وَزِيَادَتُهُ وَنُقْصَانُهُ كُفْرٌ وعُثْمَانُ هَذَا كَذَّابٌ وَقَدْ تلصص، قال ابن حبان: كان يضع الحَدِيث وكتب عَنهُ أَصْحَاب الرَّأْي لَا يحل كِتَابَة حَدِيثه إِلَّا على سَبِيل الِاعْتِبَار وقال ابن عدي: عثمان بن عبد الله بن عمرو، حدث فِي كل موضع بالمناكير عَن الثقات.

=

٣- وحديث ابْن عَبَّاسٍ رضـى الله عنهما عَن النَّبِي ﷺ قَالَ: " الإِيمَانُ لَا يَزِيدُ وَلا يَنْقُصُ [(١)]"

٤- وحـديث أَبِـي سَعِيد رضـى الله عنـه قَـالَ: قَـالَ رَسُولُ اللَّـهِ ﷺ مـن زَعَـمَ أَنَّ الإِيمَـانَ يَزِيـدُ وَيَـنْقُصُ فَزِيَادَتُـهُ نِفَـاقٌ وَنُقْصَـانُهُ كُفْرٌ فَـإِنْ تَـابُوا وَإِلا فَاضْـرِبُوا أَعْنَاقَهُمْ بِالسَّيْفِ أُولَئِكَ أَعْدَاءُ الرَّحْمَنِ فَارَقُوا دِينَ اللَّهِ وَانْتَحَلُوا الْكُفْرَ وَخَاصَمُوا فِي اللَّـهِ، طَهَّرَ اللَّـهُ الأَرْضَ مِنْهُمْ، أَلا فَـلا صَـلاةَ لَهُمْ، أَلا فَـلا صَـوْمَ لَهُمْ،

=

ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (جـ٣صـ١٢٢ترجمة رقم ٥٦٠)،المجروحين لا بن حبان (جـ٢صـ١٠٢ترجمة رقم ٦٧٢)، الكامل في ضعفاء الرجال (جـ٢صـ٥٠١ترجمة رقم ٣٩٩)، الموضوعات لابن الجوزي (جـ١صـ١٣١)، وميزان الاعتدال للذهبي (جـ١صـ٥٤٧رجمة رقم ٢١٨١).

(١) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات كتاب: الإيمان، باب: الإيمان لا يزيد ولا ينقص (جـ١صـ١٣٢) عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقُوصِيِّ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرو وَمُحَمّد بن عبد الله بْنِ أَحْمَدَ الرَّزَجَاهِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمد عبد الله بن عدي الْحَافِظ قَالَ حَدثنَا أَبُو عَلِيٍّ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَرَّامٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْن عبد الله الشَّيْبَانِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَن أبيه إن النَّبِي ﷺ قَالَ.. .الحديث.

الحكم على الحديث: موضوع في إسناده: أحمد بن عبد الله بن خالد بن موسى، أبو عليّ الشَّيْبانيّ الْجُوباريُّ ويقال الْجُوَيْباريُّ الهَرَوِيُّ، المعروف بسَتُّوق، قال النسائي والدار قطني: كذاب، وزاد ابن حبان: دجال من الدجاجلة، قال ابن عدي: كان يضع الحديث لابن كرام على ما يريده، فكان ابن كرام يخرجها في كتبه عنه، وقال البيهقي: أما الجويباري فإني أعرفه حق المعرفة بوضع الأحاديث على رسول الله ﷺ، فقد وضع عليه أكثر من ألف حديث. ينظر: المجروحين لابن حبان(جـ١صـ١٤٢ترجمة رقم ٦٨)، الكامل في الضعفاء لابن عدي (جـ١صـ٢٩١ترجمة رقم ١٧) الضعفاء والمتروكون (جـ١صـ٢٥٢ترجمة رقم ٣٦)، وميزان الاعتدال للذهبي (جـ١صـ١٠٨ترجمة رقم ٤٢١)

أَلا فَلا زَكَاةَ لَهُمْ، أَلا وَلا حَجَّ لَهُمْ، أَلا وَلا دِينَ لَهُمْ، هُمْ بَرَآءٌ مِنْ رَسُولِ اللَّـهِ ﷺ، وَرَسُولُ الله ﷺ بَرِئٌ مِنْهُمْ [(١)]"

وللرد على المرجئة في قولهم بأن "الإيمان لا يزيد ولا ينقص" نقول لهم:

أولًا: ما تقولون في من ءامن بالله وبالطاعات يقترف، وفي من ءامن بالله وبالسيئات يجترح، هل هما سواء؛ فإن قالوا هما سواء فهذا عناد ومكابرة وجهل، وإن قالوا بينهما تفاضل فهذا عين الفهم، وعلى هذا فالإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية. لكنهم لم يقولوا ذلك، سامحهم الله.

ثانيًا: استدلال المرجئة بالآيات القرآنية، الواردة في "زيادة الإيمان ونقصانه"، استدلال خاطئ وباطل؛ حيث قاموا بتأويلها تأويلا خاطئًا، وصرفوها عن معناها الصحيح، ليتماشى مع عقيدتهم ومذهبهم، وقدموا في ذلك العقل على النقل وخالفوا في ذلك السلف –رحمهم الله تعالى– الذين هم أفهم الناس بكلام الله

---

(١) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات كتاب الإيمان باب: الإيمان لا يزيد ولا ينقص (جـ١صـ١٣٣) " أَنْبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْبَاقِي الْبَزَّارُ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْجَوْهَرِيُّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ عَن أبي حَاتِم بن حِبَّانَ قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ الطَّالْكَانِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ ابْن خَالِدٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي هَارُونَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:...الحديث "

الحكم على الحديث: إسناده مَوْضُوعٌ، فيه "محمد بْنِ الْقَاسِمِ الطَّالْكَانِيِّ." قال ابن الجوزي: أَنْبَأَنَا ابْنُ نَاصِرٍ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ خَلَفٍ قَالَ سَمِعْتُ الْحَاكِمَ أَبَا عبد الله يَقُول: مُحَمَّد بن الْقَاسِم الطانكانى من رُؤَسَاء المرجئة مِمَّن يضع الحَدِيث على مَذْهَبهم.وقَالَ أَبُو حَاتِمِ بْنُ حِبَّانَ: رَوَى أَهْلُ خُرَاسَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ أَشْيَاءَ لَا يَحِلُّ ذِكْرُهَا فِي الْكُتُبِ، وَهُوَ يَأْتِي فِي الأَخْبَارِ بِمَا يَشْهَدُ الْخَلْقُ عَلَى بُطْلانِهِ،وَعدم الصِّحَّة فِي ثُبُوتهَا لَيْسَ يعرفهُ أَصْحَابنَا وَإِنَّمَا كتب عَنهُ أَصْحَاب الرَّأْي، وقال الحاكم: كان يضع الحديث ينظر: المجروحين لابن حبان (جـ٢صـ٣١١ترجمة رقم ١٠٢١)،الموضوعات لابن الجوزي (جـ١صـ١٣٣) ولسان الميزان لابن حجر (جـ٧صـ٤٤٤ترجمة رقم ٧٣١٤)

وسنة نبيه ﷺ، والذي يقرأ القرآن الكريم يجد أن الآيات التي تدل على زيادة الإيمان ونقصانه كثيرة جدًّا، وواضحة وضوح الشمس في رابعة النهار، ولا تحتاج إلى تكلف أو فلسفة في التفسير لصرفها عن ظاهرها، لكن هذه هى حقيقة وطريقة أهل البدع وطريقتهم في إثبات أدلتهم، أن يصرفوا النصوص عن معناها الصحيح، خاصة إذا كانت لا تتفق مع رأيهم.

ولقد أكد على ذلك الإمام أحمد – رحمه الله تعالى– بقوله: " أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس"[١].

وقال ابن تيمية – رحمه الله تعالى–: "لِهَذَا تَجِدُ الْمُعْتَزِلَةَ وَالْمُرْجِئَةَ وَالرَّافِضَةَ وَغَيْرَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ يُفَسِّرُونَ الْقُرْآنَ بِرَأْيِهِمْ وَمَعْقُولِهِمْ وَمَا تَأَوَّلُوهُ مِنْ اللُّغَةِ؛ وَلِهَذَا تَجِدُهُمْ لَا يَعْتَمِدُونَ عَلَى أَحَادِيثِ النَّبِيِّ ﷺ وَالصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ؛ فَلَا يَعْتَمِدُونَ لَا عَلَى السُّنَّةِ وَلَا عَلَى إجْمَاعِ السَّلَفِ وَآثَارِهِمْ؛ وَإِنَّمَا يَعْتَمِدُونَ عَلَى الْعَقْلِ وَاللُّغَةِ وَتَجِدُهُمْ لَا يَعْتَمِدُونَ عَلَى كُتُبِ التَّفْسِيرِ الْمَأْثُورَةِ وَالْحَدِيثِ؛ وَآثَارِ السَّلَفِ وَإِنَّمَا يَعْتَمِدُونَ عَلَى كُتُبِ الْأَدَبِ وَكُتُبِ الْكَلَامِ الَّتِي وَضَعَتْهَا رُءُوسُهُمْ" [٢]

وقد أشار إلى ذلك "أبو عبيد القاسم بن سلام" في كتابه الإيمان، أن المرجئة أخطأوا في تأويل الآيات والأحاديث التي تدل على" زيادة الإيمان"، وذلك لأنهم قالوا إَنَّ الْإِيمَانَ بِالْقَوْلِ، ولَمَّا سَمِعُوا تَسْمِيَةَ اللَّـهِ إِيَّاهُمْ مُؤْمِنِينَ، أَوْجَبُوا لَهُمُ الْإِيمَانَ كُلَّهُ بِكَمَالِهِ ثم ذكر أبو عبيد – رحمه الله تعالى– من القرآن والسنة ما يدل على زيادة الإيمان ونقصانه، قال: "ومن هذه الأدلة قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَاناً فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَاناً

---

(١) الإيمان لابن تيمية (جـ١صـ٩٩)

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية (جـ٧صـ١١٩)

وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾[١]، وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَاناً وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾[٢] فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْقُرْآنِ مِثْلِ هَذَا، أَفَلَسْتَ تَرَى أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وتعالى لم ينزّل عليهم الإيمان جملة، كمالم يُنَزِّلِ الْقُرْآنَ جُمْلَةً؟ فَهَذِهِ الْحُجَّةُ مِنَ الْكِتَابِ، فَلَوْ كَانَ الْإِيمَانُ مُكَمَّلًا بِذَلِكَ الْإِقْرَارِ مَا كَانَ لِلزِّيَادَةِ إِذًا مَعْنًى، وَلَا لِذِكْرِهَا مَوْضِعٌ. وَأَمَّا الْحُجَّةُ مِنَ السُّنَّةِ وَالْآثَارِ الْمُتَوَاتِرَةِ فِي هَذَا الْمَعْنَى مِنْ زِيَادَاتِ قَوَاعِدِ الْإِيمَانِ بَعْضُهَا بَعْدَ بَعْضٍ، فَفِي حَدِيثٍ مِنْهَا أَرْبَعٌ، وَفِي آخَرَ خَمْسٌ، وَفِي الثَّالِثِ تِسْعٌ، وَفِي الرَّابِعِ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ. ثم ذكر هذه الأحاديث وبين المراد منها، ثم قال – رحمه الله تعالى– عقبها: "فَظَنَّ الْجَاهِلُونَ بِوُجُوهِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ أَنَّهَا مُتَنَاقِضَةٌ؛ لِاخْتِلَافِ الْعَدَدِ مِنْهَا، وَهِيَ بِحَمْدِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ بَعِيدَةٌ عَلَى التَّنَاقُضِ، وَإِنَّمَا وُجُوهُهَا مَا أعلمتُك مِنْ نُزُولِ الْفَرَائِضِ بِالْإِيمَانِ مُتَفَرِّقًا، فَكُلَّمَا نَزَلَتْ وَاحِدَةٌ، أَلْحَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَدَدَهَا بِالْإِيمَانِ، ثُمَّ كُلَّمَا جَدَّدَ اللَّهُ لَهُ مِنْهَا أُخْرَى زَادَهَا فِي الْعَدَدِ حَتَّى جَاوَزَ ذَلِكَ السَّبْعِينَ كَلِمَةً"[٣].

١- وأما الرد على الأحاديث التي استند إليها المرجئة فنقول:

لما كانت هناك أدلة واضحة في القرآن والسنة تنص على القول "بزيادة الإيمان ونقصانه"، لم يكن (للمرجئة) مخرج يستندون عليه في تأييد زعمهم الباطل في القول "بعدم زيادة الإيمان ونقصانه"، إلا أن وضعوا الأحاديث، وكذبوا على النبي ﷺ، وهذه الأحاديث لا يلتفت إليها، ولا يعول عليها؛ لأنها أحاديث مكذوبة، وموضوعة وضعوها نصرة لمذهبهم اختلقوا فيها الكذب على رسول الله ﷺ، وهذا بين وواضح في تخريجها والحكم عليها، ولذا قال عبد الله بن

(١) سورة التوبة آية رقم (١٢٤)

(٢) سورة الأنفال الآية رقم (٢)

(٣) الإيمان، لأبي عبيد القاسم بن سلام (جـ١صـ١٣: ١٨)

إدريس: كذاب من زعم أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص[1]. وقال ابن القيم – رحمه الله تعالى–َ: كُلُّ حَدِيثٍ فِيهِ أَنَّ الإِيمَانُ لا يَزِيدُ وَلا يَنْقُصُ فكذب مختلق[2]

وإذا أردنا أن ندلل على زيادة الإيمان ونقصانه من القرآن والسنة والإجماع فالأدلة على ذلك كثيرة

فمن القرآن قوله تعالى: {الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَاناً وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.[3] وقوله تعالى: إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَاناً وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ}[4]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَاناً فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَاناً وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾[5] وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الأَحْزَابَ قَالُوا هَذَا مَا وَعَدَنَا اللهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللهُ وَرَسُولُهُ وَمَا زَادَهُمْ إِلا إِيمَاناً وَتَسْلِيماً ﴾ [6] وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَاناً مَعَ إِيمَانِهِمْ وَللهِ جُنُودُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللهُ عَلِيماً حَكِيماً ﴾[7]،

(١) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (جـ١٣صـ٣٨١)

(٢) المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن القيم (جـ١صـ١١٩)

(٣) سورة آل عمران آية رقم (١٧٣)

(٤) سورة الأنفال آية رقم (٢)

(٥) سورة التوبة آية رقم (١٢٤)

(٦) سورة الأحزاب الآية رقم (٢٢)

(٧) سورة الفتح الآية رقم (٤)

وقوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلائِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلاَّ فِتْنَـةً لِلَّـذِينَ كَفَرُوا لِيَسْتَيْقِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانا ﴾ (١)

فهذه الآيات القرآنية تدل صراحة على زيادة الإيمان، ولا ينكر ذلك إلا مكابر ومعاند، وهذه الآيات وإن كان يفهم من ظاهرها أنها تدل فقط على زيادة الإيمان، إلا أنها تدل أيضًا على نقص الإيمان باللزوم، وذلك لأن الزيادة تستلزم النقص، ولأن كل ما جاز عليه الزيادة جاز عليه النقصان، ولأن الزيادة لا تكون إلا عن نقص.

وقد أشار إلى ذلك الإمام البخاري – رحمه الله تعالى– في باب: زيادة الإيمان ونقصانه مستدلاً بها على الزيادة والنقصان معاً فبعد أن ذكر جملة من الآيات القرآنية التي تدل على زيادة الإيمان صراحة، قال عقبها: فَإِذَا تَرَكَ شَيْئًا مِنَ الكَمَالِ فَهُوَ نَاقِصٌ (٢). وقال ابن حجر – رحمه الله تعالى– عند شرحه لهذا الباب ثُمَّ شَرَعَ الْمُصَنِّفُ يَسْتَدِلُّ لِذَلِكَ بِآيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ مُصَرِّحَةٍ بِالزِّيَادَةِ وَبِثُبُوتِهَا يَثْبُتُ الْمُقَابِلُ فَإِنَّ كُلَّ قَابِلٍ لِلزِّيَادَةِ قَابِلٌ لِلنُّقْصَانِ(٣)

وقد ذكر الإمام البيهقي – رحمه الله تعالى – في بَاب: الْقَوْلِ فِي زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَنُقْصَانِهِ، وَتَفَاضُلِ أَهْلِ الْإِيمَانِ فِي إِيمَانِهِمْ، جملة من الآيات القرآنية، التي تدل صراحة على زيادة الإيمان، وقال عقبها: فَثَبَتَ بِهَذِهِ الْآيَاتِ أَنَّ الْإِيمَانَ قَابِلٌ لِلزِّيَادَةِ، وَإِذَا كَانَ قَابِلًا لِلزِّيَادَةِ فَعُدِمَتِ الزِّيَادَةُ كَانَ عَدَمُهَا نُقْصَانًا عَلَى مَا مَضَى بَيَانُهُ، وَدَلَّتِ السُّنَّةُ عَلَى مِثْلِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ(٤)

---

(١) سورة المدثر جزء من الآية رقم (٣١)
(٢) صحيح البخاري (جـ١صـ١٧)
(٣) ينظر فتح الباري لابن حجر (جـ١صـ٤٧)
(٤) شعب الإيمان، للبيهقي (جـ١صـ١٢٧)

وأما من السنة :فقد وردت أحاديث كثيرة صحيحة تدل على زيادة الإيمان ونقصانه منها:

١- حديث: أَبِي هُرَيْرَةَ رضى الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَنْتَهِبُ نُهْبَةً، يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ، وَهُوَ مُؤْمِنٌ»[(١)]

فمفهوم الحديث: أن النبي ﷺ نفى عن مرتكب هذه الأمور كمال الإيمان، فالزاني لا يزني وهو مؤمن كامل الإيمان، وبالتالي يكون إيمانه ناقصًا، وعلى هذا فالإيمان يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية.

قال ابن عبد البر – رحمه الله تعالى– : "وَهُوَ مُؤْمِنٌ" يُرِيدُ مُسْتَكْمِلَ الْإِيمَانِ وَلَمْ يُرِدْ بِهِ نَفْيَ جَمِيعِ الْإِيمَانِ عَنْ فَاعِلِ ذَلِكَ.

وقال ابن الجوزي: فِيهِ تَأْوِيلَانِ: أَحدهمَا: أَنه ينْزع الْإِيمَان مِنْهُ. قَالَ عِكْرِمَة: قلت لِابْنِ عَبَّاس: كَيفَ ينْزع الْإِيمَان مِنْهُ؟ قَالَ: هَكَذَا، وَشَبك بَين أَصَابِعه ثمَّ أخرجهَا، فَإِن تَابَ عَاد إِلَيْهِ هَكَذَا، وَشَبك بَين أَصَابِعه. وَوجه هَذَا أَن الْمعْصِيَة تذهله عَن مُرَاعَاة الْإِيمَان، وَهُوَ تَصْدِيق الْقلب، فَكَأَنَّهُ ينسى من صدق بِهِ. وَالثَّانِي: أَنه لَا يَزْنِي وَهُوَ كَامِل الْإِيمَان.[(٢)]

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الحدود، باب: لا يشرب الخمر (جـ٨صـ١٥٧حديث رقم ٦٧٧٢) حدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ:...الحديث بلفظه.

.وأخرجه مسلم في كتاب (جـ١صـ٧٦حديث رقم ١٠١) قال: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، به بمثله.

(٢) كشف المشكل، لابن الجوزي (جـ٢صـ٤٣٦)

٢- وحديث: أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ[١]».

فدل الحديث على أن: أضعف إنكار المنكر وأنقصه، هو "إنكاره بالقلب".

٣- حديث: أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضى الله عنه ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: " يُدْخِلُ اللهُ أَهْلَ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ بِرَحْمَتِهِ، وَيُدْخِلُ أَهْلَ النَّارِ النَّارِ، ثُمَّ يَقُولُ: انْظُرُوا مَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ. [٢]

ووجه دلالة الحديث في قوله "أخرجوا من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان" أن الإيمان يزيد وينقص، ولو كان الإيمان لا يزيد ولا ينقص لاستحق الناس جميعًا دخول الجنة وكانوا جميعًا في درجات متساوية.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب: الإيمان، بَابُ: بَيَانِ كَوْنِ النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ مِنَ الْإِيمَانِ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَأَنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاجِبَانِ (جـ١صـ٦٩حديث رقم ٧٨.) قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ كِلَاهُمَا، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ – وَهَذَا حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ – قَالَ: أَوَّلُ مَنْ بَدَأَ بِالْخُطْبَةِ يَوْمَ الْعِيدِ قَبْلَ الصَّلَاةِ مَرْوَانُ. فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ، فَقَالَ: الصَّلَاةُ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، فَقَالَ: قَدْ تُرِكَ مَا هُنَالِكَ، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَمَّا هَذَا فَقَدْ قَضَى مَا عَلَيْهِ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ:..الحديث.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق، بَابُ صِفَةِ الجَنَّةِ وَالنَّارِ (جـ٨صـ١١٥حديث رقم ٦٥٦٠)، حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:...الحديث بلفظه.

وأخرجه مسلم في صحيحه كتاب الإيمان بَابُ إِثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ وَإِخْرَاجِ الْمُوَحِّدِينَ مِنَ النَّارِ (جـ١صـ١٢حديث رقم ٣٠٤) من طريق مَالِك بْن أَنَسٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ، به بلفظه.

وفـي البـاب أحاديث كثيرة يطـول ذكرها، ومـا ذكرتـه فيـه الكفايـة والبيـان إن شاء الله.

ومـن الإجمـاع: أنكر السلف الصـالح– رحمهم الله تعالى– **(قول المرجئـة)** من أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، واعترضوا عليه؛ لأنه مخالف لصريح القرآن والسنة.

وأجمعـوا –رحمهـم الله تعـالى– أن الإيمـان "اعتقـاد وقـول وعمـل" يزيـد بالطاعة وينقص بالمعصية، وحكى غير واحد من أهل العلم اتفاقهم على ذلك.

قـال ابـن كثيـر – رحمـه الله تعـالى– عنـد شـرحه لقولـه تعـالى ﴿ إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ [1] اسْتَدَلَّ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَئِمَّةِ بِهَذِهِ الْآيَةِ وَأَشْبَاهِهَا عَلَى زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَتَفَاضُلِهِ فِي الْقُلُوبِ، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْأُمَّةِ، بَلْ قد حكى الإجماع عليه غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ كَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَأَبِي عُبَيْدٍ، كَمَا بَيَّنَّا ذَلِكَ مُسْتَقْصًى فِي أَوَّلِ شَرْحِ الْبُخَارِيِّ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ[2]

قلت: وكذا قالـه: الإمـام عبد الرزاق الصـنعانـي[3]، وأبـوبكر الإسـماعيلي"[4]، وابن عبد البر[5]، والبغوي[6]، وابن حجر[7].

---

(١) سورة الأنفال الآية رقم (٢)

(٢) تفسير ابن كثير (جـ٤صـ١٠)

(٣) شرح السنة، للبغوي (١/٣٨، ٣٩)

(٤) اعتقاد أئمة الحديث، لأبي بكر الإسماعيلي (جـ١صـ٦٤)

(٥) التمهيد لابن عبد البر (جـ٩صـ٢٣٨)

(٦) شرح السنة، للبغوي (١/٣٨، ٣٩)

(٧) فتح الباري، لابن حجر (جـ١صـ٤٧)

وخلاصة ما سبق: تبين لنا بطلان قول المرجئة من أن "الإيمان لا يزيد ولا ينقص"، فليس من المعقول أن يستوي إيمان من يرتقي بنفسه، ويجاهد في تزكيتها، فيحافظ على فعل الطاعات، مع إيمان من يتكاسل عن الصلاة، وأعمال الخير، بل من يزكي نفسه ويفعل الخير ويحافظ على الطاعة يزيد إيمانه بخلاف غيره، وما دام القرآن والسنة ورد فيهما ما يصرح بزيادة الإيمان ونقصانه، وأجمع السلف –رحمهم الله تعالى – على ذلك؛ فلا مجال لمخالفة النصوص، والتكلف في صرف المعاني وتأويلها عن ظاهرها.

المبحث الثالث

الأحاديث التي استدل بها المرجئة في القول بعدم الاستثناء في الإيمان والرد عليها.

المرجئة هم أول من أسسوا القول بعدم الاستثناء في الإيمان، وهذا القول مـن أصـول عقيـدتهم، قـال عبـد الـرحمن بـن مهـدي- رحمـه الله تعـالى- : "إذا ترك الاستثناء فهو أصل الإرجاء [1]، ،وعنـه: أنـه قال: «أَوَّلُ الْإِرْجَاءِ تَرْكُ الِاسْتِثْنَاءِ» [2] وروى عنه أيضًا أنه قال: " أَصْلُ الْإِرْجَاءِ مَنْ قَالَ: إِنِّي مُؤْمِنٌ " فَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ حَضَرَنَا ذِكْرُهُمْ مِمَّنْ رُوِيَ عَنْهُ إِنْكَارُ قَوْلِ الْقَائِلِ: أَنَا مُؤْمِنٌ بِغَيْرِ وَصْلٍ بِالِاسْتِثْنَاءِ، أَوْ تَقْيِيدٍ بِشَرْطٍ [3]

فالمرجئـة مـن "الفقهـاء والجهميـة" يمنعـون الاسـتثناء فـي الإيمـان؛ لأنهـم يجعلون الإيمان هو التصديق الذي محله القلب، والإنسان يعلم ما في قلبه، فإذا استثني في إيمانه كان شكاكًا.

وقد استدل المرجئة على القول "بعدم الاستثناء في الإيمان" بعدة أدلة من الأحاديث النبوية جميعها عن أنس بن مالك رضى الله عنه، وبيانها ما يلي:

١- حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضـى الله عنه قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:" صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لَا تَنَالَهُمَا شَفَاعَتِي: الْمُرْجِئَةُ وَالْقَدَرِيَّةُ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنِ الْقَدَرِيَّةِ؟ قَالَ: قَوْمٌ يَقُولُونَ لَا قَدَرَ، قِيلَ: فَمَنِ الْمُرْجِئَةِ؟ قَالَ: قَوْمٌ يَكُونُونَ فِي آخِرِ الزَّمَانِ إِذَا سُئِلُوا عَنِ الإيمَانِ يَقُولُونَ نَحْنُ مُؤْمِنُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهِ "[4].

---

(١) الشريعة الآجري (جـ٢صـ٦٦٣)

(٢) السنة للخلال (جـ٣صـ٥٩٨)

(٣) تهذيب الآثار للطبري (جـ٢صـ٦٧٩)

(٤) أخرجه الجورقاني في كتابه الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير (جـ١صـ١٦٥حديث ٣٤)، قال: أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَلَاءِ نَصْرُ بْنُ أَحْمَدَ الْأَدِيبُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ غَزْوِ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ تَرْكَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: =

٢- وعَنْه رضى الله عنه عَن النَّبِي ﷺ أَنَّهُ قَالَ:" إِنَّ أُمَّتِي عَلَى الْخَيْرِ مَا لَمْ يَتَحَوَّلُوا عَنِ الْقِبْلَةِ وَلَمْ يَسْتَثْنُوا فِي إِيمَانِهِمْ [(١)]".

=

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَحْنَفُ بْنُ قَيْسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمَأْمُونُ بْنُ أَحْمَدَ السُّلَمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَالِكِ بْنِ سُلَيْمَانَ السَّعْدِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ سَلَّامِ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ وَرْدَانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:...الحديث بلفظه.

وأخرجه ابن الجوزي في كتابه الموضوعات، باب: الِاسْتِثْنَاء فِي الْإِيمَان (جـ١صـ١٣٤) من طريق الجورقاني به بلفظه.

وذكره السيوطي في اللآلئ المصنوعة (جـ١صـ٤٤) بإسناد الجورقاني به بلفظه.

وذكره ابن عراق في تنزيه الشريعة في كتاب الإيمان، الفصل الأول (جـ١صـ١٥٠حديث رقم ٨).

الحكم عل الحديث: إسناده موضوع فيه: " مَأْمُونُ بْنُ أَحْمَدَ بن عبد الله السلمي، وضاع" وقد سبق ترجمته صـ٥٢

وقال الدار قطني: مَا حَدَّثَ بِهَذَا إِلا سَلَمَةُ وَلا يُعْرَفُ عَنْهُ إِلا مِنْ رِوَايَة عبد الله بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ، وَعَبْدِ اللَّهِ وَأَبُوهُ مِنْ خُبَثَاءِ الْمُرْجِئَةِ. ينظر: الموضوعات لابن الجوزي (جـ١صـ١٣٤).

(١) أخرجه الجوزقاني في كتابه الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، كتاب الإيمان، بَابُ: الِاسْتِثْنَاءِ فِي الْإِيمَانِ (جـ١صـ١٦٨حديث رقم ٣٥) أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَرْوَزِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُذَكِّرُ الْمَلْقَابَاذِيُّ، بِهَا، وَأَبُو نَصْرٍ مَنْصُورُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ نَصْرٍ السَّرَخْسِيُّ الصُّوفِيُّ بِنَيْسَابُورَ، إِمْلَاءً، حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَاكَوَيْهِ الشِّيرَازِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجِنَّارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الطُّمَيْسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّكْسَكِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَمْعَانُ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ...الحديث بلفظه.

وأخرجه ابن الجوزي في الموضوعات في كتاب الإيمان، بَاب: الِاسْتِثْنَاء فِي الْإِيمَان (جـ١صـ١٣٥) من طريق محمد بن مُقَاتِلٍ الرَّازِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ هَارُونَ الْوَاسِطِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا سَمْعَانُ بْنُ مَهْدِيٍّ به بلفظه.

=

٣- وعنـه رضـى الله عنـه قَالَ: قَالَ رَسُول الله ﷺ:" مَنْ شَكَّ فِي إِيمَانِهِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ من الخاسرين(١).

=

وذكره السيوطي في اللآلئ المصنوعة (جـ١صـ٤٤) وقال عقبه: وضعته المرجئة، وفي إسناده مجاهيل وضعفاء.

وذكره ابن عراق في تنزيه الشريعة في الفصل الأول (جـ١صـ١٥٠حديث رقم ٧)

وذكره الشوكاني في الفوائد المجموعة في كتاب الإيمان (جـ١صـ٤٥٣حديث رقم ٤) وقال عقبه: وهو من وضع المرجئة، وفي إسناده: مجاهيل. وقال الذهبي في ترجمة "جعفر بن هارون الواسطي" المذكور في إسناده: أتى بخبر موضوع، وهو هذا.

الحكم على الحديث: إسناده موضوع فيه "سمعان بن مهدي" . قال الذهبي: حيوان لا يعرف، ألصقت به نسخة مكذوبة رأيتها، قبح الله من وضعها. وقال ابن حجر: وهي من رواية محمد بن مقاتل الرازي عن جعفر بن هارون الواسطي عن سمعان ... فذكر النسخة وهي أكثر من ثلاث مِئَة حديث أكثر متونها موضوعة.

قال الجوزقاني: هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ، مَا قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَا رَوَاهُ عَنْهُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، وَإِنَّمَا هُوَ اخْتِرَاعٌ أَحَدْثَهُ أَهْلُ الْإِرْجَاءِ فِي الْإِسْلَامِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ قال ابن الجوزي حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ وَضَعَتْهُ الْمُرْجِئَةُ، وَفِي إِسْنَادِهِ ضُعَفَاءُ وَأَكْثَرُهُمْ مَجَاهِيلُ. ينظر: الأباطيل والمناكير للجوزقاني(جـ١صـ١٦٩)، والموضوعات لابن الجوزي (جـ١صـ١٥٣)، وميزان الاعتدال (جـ٢صـ٢٣٤ترجمة رقم ٣٥٥٣)، لسان الميزان (جـ٤صـ١٩١ترجمة رقم ٣٦٧٧)

(١) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات في كتاب الإيمان بَاب الِاسْتِثْنَاء فِي الْإِيمَان (جـ١صـ١٣٥) أَنْبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عبد الملك عَن أبي مُحَمَّد الْجَوْهَرِي عَن الدَّار قُطْنِيّ عَن أبي حَاتِم بن حَبَّانَ قَالَ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَلَمَةَ قَالَ حَدَّثَنَا عُثْمَان بن عبد الله الأُمَوِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا غُنَيْمُ بْنُ سَالِمٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ قَالَ رَسُول الله ﷺ: "...الحديث بلفظه. قال ابن الجوزي عقب الحديث: هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ، وقَالَ ابْنُ حِبَّانٍ: غُنَيْمٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِ رَوَى الْعَجَائِبَ قَالَ: وَعُثْمَانُ يضع الحَدِيث على الثقاة لَا يَحِلُّ كَتْبُ حَدِيثِهِ إِلا اعْتِبَارا.

وذكره السيوطي في اللآلئ المصنوعة (جـ١صـ٤٥) وقال عقبه: لا يصح: "غنيم" لا يحتج به
=

٤- وعنه رضى الله عنه أنه قَالَ: قَالَ رَسُول الله ﷺ" من قَالَ الْإِيمَان يزِيد وَينْقص فقد خرج من أَمر الله، وَمن قَالَ أَنا مُؤمن إِن شَاءَ الله فَلَيْسَ لَهُ فِي الْإِسْلَام نصيب[1] ".

=

"وعثمان" يضع.

وذكره ابن عراق في تنزيه الشريعة في كتاب الايمان، الْفَصْل الأَوَّلُ (جـ١صـ١٥٠) وقال عقبه: وَلا يَصِحُّ، فِيهِ عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الأُمَوِيُّ وَغُنَيْمُ بْنُ سَالِمٍ.

وذكره الشوكاني في الفوائد المجموعة كتاب الإيمان (جـ١صـ٤٥٣) وقال عقبه: هو موضوع.

الحكم على الحديث: إسناده موضوع فيه: "غنيم بن سَالم"، وهو "يغنم بن سالم بن قنبر"، قال ابن حبان: شيخ يروي عَن أنس بن مَالك الْعَجَائِب روى عَنهُ المجاهيل والضعفاء لَا يُعجبنِي الرِّوَايَة عَنهُ فَكيف الِاحْتِجَاج بِهِ وَكَيف يجوز الِاحْتِجَاج بِمن يُخَالف الثِّقَات فِي الرِّوَايَات ثمَّ لَا يُوجد من دونه أحد من الْأَثْبَات، قال الذهبي: ومن بلاياه: عن أنس – مرفوعاً: من شك في إيمانه فقد حبط عمله،... والظاهر أن هذا هو:"يغنم بن سالم" أحد المشهورين بالكذب وإنما صغره بعضهم والله أعلم انتهى، قال ابن حجر: وقد قال ابن طاهر في ذيل الكامل له عن أنس نسخة موضوعة وقد سبقه إلى ذلك بن حبان وقال قل ما يوجد حديثه عند أصحاب انما يوجد عند أصحاب الرأي، والظاهر: أنه يغنم كما ظن المؤلف، وقد أخرج بن عدي في أثناء ترجمة يغنم بن سالم من طريق عثمان بن عبد الله الشامي ثنا غنيم بن سالم من ولد قنبر مولى علي عن أنس رضي الله عنه حديثا فوضح أنهما واحد.

ينظر: المجروحين لابن حبان (جـ٢صـ٢٠٢ت ٨٥٨)، ميزان الاعتدال (جـ٣صـ٣٣٦ت ٦٦٧١)، لسان الميزان (جـ٤صـ٤٢١ت ١٢٩٤).

(١) ذكره ابن الجوزي في الموضوعات في كتاب الإيمان (جـ١صـ١٣٥) وقال عقبه: وَضعه ابْن تَمِيم.

وذكره ابن عراق في تنزيه الشريعة في كتاب الإيمان، الفصل الأول (جـ١صـ١٥٠)

وذكره الشوكاني في الفوائد المجموعة في كتاب الإيمان (جـ١صـ٤٥٣حديث رقم ٥)، وقال عقبه: رواه محمد بن تميم، وهو واضعه.

=

وللـرد علـيهم نقـول: إن المرجئـة اعتمـدوا فـي القـول بعـدم الاسـتثناء فـي الإيمـان، علـى عـدة أحاديـث موضـوعة، ومكذوبـة علـى رسـول الله ﷺ، نصـرة لمذهبهم، وترويجًا لعقيدتهم، وليوهموا الناس أن للمسألة دليلاً على صحة قولهم، وهذا قمة الجهل والبله، وهذه هى طريقتهم المعروفة عند أهل العلم، فإذا لم يكن للمسألة دليل فإنهم يقومون بوضع الأحاديث المكذوبة على رسول الله ﷺ، كما في هذه المسألة، وغيرها، وفي هذه المسألة قالوا لا يجوز للإنسان أن يقول أنا مؤمن إن شاء الله؛ لأنه بذلك يكون شكاكًا، وهم بذلك يخالفون القرآن والسنة، وما عليه السلف -رحمهم الله تعالى-، الذين هم أفهم الناس للقرآن، وأعلمهم بسنة النبي ﷺ.

و"الاستثناء في الإيمان" له أدلة كثيرة في القرآن والسنة والإجماع

فمن القرآن: قوله تعالى: {لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ المَسْجِدَ الحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لاَ تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا

=

الحكم على الحديث:لم أقف له على إسناد؛ لكن ذكر العلماء أن هذا حديث موضوع كما مبين في التخريج، وآفته "محمد بن تميم بن سُلَيْمَان السَّعْدِيّ الفاريابي"، قال ابن حبان: يضع الحَدِيث تعلق مُحَمَّد بن كرام بِرجلِهِ وتشبث "بالجويباري" فِي كِتَابه فَأَكْثرُوا رِوَايَته عَنْهُمَا وجميعا كَانَا ضعيفين فِي الحَدِيث لَيْسَ عِنْد أَصْحَابنَا عَنْهُمَا شَيْء إِنَّمَا ذكرناهما لِئَلَّا يتَوَهَّم أَحْدَاث أَصْحَابنَا أَن شُيُوخنَا تركوهم للإرجاء فَقَط وَإِنَّمَا كَانَ السَّبَب فِي تَركهم إِيَّاهُمَا أَنَّهُمَا كَانَا يضعان الحَدِيث على رَسُول الله ﷺ وضعا، وقال ابن حجر: عن سهل بن شاذويه ببخارى رأيت ببخارى ثلاثة من الكذابين الذي يكذبون على رسول الله ﷺ "محمد بن تميم" "والحسن بن سهل" وآخر، وقال الحاكم" هو كذاب خبيث قال النقاش: وضع غير حديث، وقال أبو نعيم :كذاب وضاع._ ينظر: المجروحين لابن حبان (جـ٢صـ٣٠٦ت١٠١٣)، الضعفاء لأبي نعيم (جـ١صـ١٤٥ت ٢٣١)، لسان الميزان (جـ٥صـ٩٨ت ٣٣١)

لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا}(١) ومعنى هذه الآية أن النبي ﷺ رأى في مَنَامِهِ عِنْدَ خُرُوجِهِ إِلَى الْعُمْرَةِ أَنَّهُ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ هُوَ وَأَصْحَابُهُ، بَعْضُهُمْ مُحَلِّقُونَ، وَبَعْضُهُمْ مُقَصِّرُونَ، رأى ذلك بالحديبية فأخبر الناسَ بهذه الرؤيا، ففرح الجميع بهذه الرؤيا فَلَمَّا صَدَّهُمْ أهلُ مَكَّةَ قال المنافقون: وأين الرؤيا؟ ووقع في نفوس بعض المسلمين شيء من ذلك، فأجابهم النبي ﷺ بأَنْ قَالَ: «وَهَلْ قُلْتُ لَكُمْ: يَكُونُ ذَلِكَ فِي عَامِنَا هَذَا»، فدخلوا في العام المقبل واعتمروا، وأقاموا بمكة ثلاثة أيام، وظهر صدق رؤياه."إن شاء الله" فلما شاءت إرادة الله كان دخولهم مكة.(٢)

وقال الشوكاني – رحمه الله تعالى– : في قوله "لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله" تعليق للعدة بالمشيئة لتعليم العباد لما يَجِبُ أَنْ يَقُولُوهُ كَمَا فِي قَوْلِهِ: وَلا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فاعِلٌ ذلِكَ غَداً إِلَّا أَنْ يَشاءَ اللَّهُ، قَالَ ثَعْلَبٌ: إِنَّ اللَّهَ اسْتَثْنَى فِيمَا يَعْلَمُ لِيَسْتَثْنِيَ الْخَلْقُ فِيمَا لَا يَعْلَمُونَ (٣)

ومن السنة: قوله ﷺ "إذا خرج على أهل القبور: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّا، إِنْ شَاءَ اللهُ لَلَاحِقُونَ، أَسْأَلُ اللهَ لَنَا وَلَكُمُ الْعَافِيَةَ(٤) "

---

(١) سورة الفتح جزء من الآية رقم (٢٧)

(٢) تفسير القرطبي (جـ١٦صـ٢٩٠)، زاد المسير (جـ٤صـ١٧٣)

(٣) فتح القدير، للشوكاني (جـ٥صـ٦٣)

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز، باب: مَا يُقَالُ عِنْدَ دُخُولِ الْقُبُورِ وَالدُّعَاءِ لِأَهْلِهَا(جـ٦صـ٦٩٦حديث رقم٩٧٥)، قال حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْأَسَدِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: " كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ...الحديث بلفظه.

ومـن الإجمـاع: قال البيهقي – رحمه الله تعالى– قَالَ رَجُلٌ لِعَلْقَمَةَ أَمُؤْمِنٌ أَنْتَ؟ قَالَ: " أَرْجُو إِنْ شَاءَ اللهُ" "وقد روينا هذا يعني "الاستثناء في الإيمان" عن جماعة من الصحابة والتابعين والسلف الصالح رضي الله عنهم أجمعين" (١)

وقال ابن تيمية – رحمه الله تعالى–" وَالْمَأْثُورُ عَنْ الصَّحَابَةِ وَأَئِمَّةِ التَّابِعِينَ وَجُمْهُورِ السَّلَفِ وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَهُوَ الْمَنْسُوبُ إلَى أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ وَأَنَّهُ يَجُوزُ الِاسْتِثْنَاءُ فِيهِ " (٢)

وقال ابن تيمية – رحمه الله تعالى–" مَذْهَبُ سَلَفِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ "كَابْنِ مَسْعُودٍ وَأَصْحَابِهِ وَالثَّوْرِيِّ، وَابْنِ عُيَيْنَة وَأَكْثَرِ عُلَمَاءِ الْكُوفَةِ وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ فِيمَا يَرْوِيه عَنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَأَحْمَد بْنِ حَنْبَلٍ وَغَيْرِهِ مِنْ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ فَكَانُوا يَسْتَثْنُونَ فِي الْإِيمَانِ. وَهَذَا مُتَوَاتِرٌ عَنْهُمْ". (٣)

فالاستثناء في الإيمان جائز ومشروع؛ لأن الإيمان يشمل أمورًا كثيرة منها العقائد، والأقوال والأعمال، وربما يكون الإنسان في بعضها وصل لدرجة عالية، وفي البعض الآخر لم يصل، فمن باب عدم تزكية النفس، والتزاما بأمر الله تعالى في قوله: فلا تزكوا أنفسكم هو أعلم بمن اتقى، يجوز للإنسان إذا سئل عن إيمانه، أن يقول أنا مؤمن إن شاء الله وذلك لعدة أمور:

الأمر الأول: عدم تزكية النفس، "وخوفًا واحتياطًا من ألّا يكون الإنسان قد أتى بالإيمان المطلوب على وجه الكمال"؛ لأن من أتى بالإيمان على وجه الكمال والتمام، كان من الأبرار والأتقياء، ولا يصح لعاقل أن يشهد لنفسه بالتقوى ويزكيها،، ويقول عن نفسه إنه من الأبرار. فنحن نقول "إن شاء الله" من باب

---

(١) شعب الإيمان، للبيهقي(جـ١صـ١٦٥)

(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (جـ٧صـ٥٠٥)

(٣) المرجع السابق (جـ٧صـ٤٣٩)

"عدم تزكية النفس"، فمن قال عن نفسه إنه "مؤمن" فقد زكاها بأعظم تزكية، ونعتها بأكمل الصفات وأجملها، والله قد نهى عن ذلك رب العالمين فقال: {فَلا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى} قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضى الله عنه: لَا تَمْدَحُوهَا. وقَالَ الْحَسَنُ: عَلِمَ اللَّهُ مِنْ كُلِّ نَفْسٍ مَا هِيَ صَانِعَةٌ وَإِلَى مَا هِيَ صَائِرَةٌ، فَلَا تُزَكُّوا أنفسكم، فلا تبرؤوها عَنِ الْآثَامِ وَلَا تَمْدَحُوهَا بِحُسْنِ أَعْمَالِهَا (١).

وقال مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ هَارُونَ، سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الِاسْتِثْنَاءِ فِي الإِيْمَانِ، فَقَالَ:" نَعَمْ، الِاسْتِثْنَاءُ عَلَى غَيْرِ مَعْنَى شَكٍّ مَخَافَةً وَاحْتِيَاطًا لِلْعَمَلِ، وَقَدْ اسْتَثْنَى ابْنُ مَسْعُودٍ وَغَيْرُهُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الثوري.(٢)

وجاء عنه – رحمه الله تعالى–: أنه قال: "أذهب إلى حديث ابن مسعود في الاستثناء في الإيمان، لأن الإيمان قول وعمل، والعمل الفعل فقد جئنا بالقول ونخشى أن نكون قد فرطنا في العمل فيعجبني أن نستثني في الإيمان، بقول: أنا مؤمن إن شاء الله" (٣)

الأمر الثاني: أننا نعمل ولا ندري أقبل الله سبحانه وتعالى أعمالنا أم لا؟ فنحن نستثني لأجل هذا، ولقد جاء في هذا المعنى، ويؤيده قول الله تعالى: {وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ (٤) وقد سألت عائشة –رضي الله عنها– النبي ﷺ عن هؤلاء فقالت: يا رسول الله أهو الرجل يزني ويسرق ويشرب الخمر، ويخاف أن يعذب؟ قال: "لا، يا ابنة الصديق، ولكنه الرجل يصلي ويصوم ويتصدق ويخاف أن لا يقبل منه"، قَالَ الْحَسَنُ رَضِيَ اللَّهُ

---

(١) نفسير البغوي (جـ٤صـ٣١٢)

(٢) السنة، لأبي بكر الخلال (جـ٣صـ٥٩٣).

(٣) السنة لأبي بكر الخلال (جـ٣صـ٦٠٠)

(٤) سورة المؤمنون الآية رقم (٦٠)

عَنْـهُ: عَمِلُـوا – وَاللَّـهِ – بِالطَّاعَـاتِ، وَاجْتَهَـدُوا فِيهَـا، وَخَـافُوا أَنْ تُـرَدَّ عَلَـيْهِمْ، إِنَّ الْمُؤْمِنَ جَمَعَ إِحْسَانًا وَخَشْيَةً، وَالْمُنَافِقَ جَمَعَ إِسَاءَةً وَأَمْنًا[١].

قال ابن تيمية – رحمه الله تعالى- "وَخَوْفُ مَنْ خَافَ مِنْ السَّلَفِ أَنْ لَا يُتَقَبَّلَ مِنْهُ لِخَوْفِهِ أَنْ لَا يَكُونَ أَتَى بِالْعَمَلِ عَلَى وَجْهِهِ الْمَأْمُورِ: وَهَذَا أَظْهَرُ الْوُجُوهِ فِي اسْتِثْنَاءِ مَنْ اسْتَثْنَى مِنْهُمْ فِي الْإِيمَانِ وَفِي أَعْمَالِ الْإِيمَانِ كَقَوْلِ أَحَدِهِمْ: أَنَا مُـؤْمِنٌ " إنْ شَـاءَ اللَّـهُ " – وَصَـلَّيْت – إنْ شَـاءَ اللَّـهُ – لخـوف أن لا يكـون أتـى بالواجب على الوجه المأمور به، لا على جهة الشك فيما بقلبه من التصديق"[٢]
وقال أحمد بن حنبل كَانَ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَمَلَ هَذَا عَلَى التَّقَبُّلِ، يَقُولُ: نَحْنُ نَعْمَلُ وَلَا نَدْرِي يُتَقَبَّلُ مِنَّا أَمْ لَا.

وقد بين ابن بطة العكبري – رحمه الله تعالى- أن سبيل المؤمنين والعقلاء هم من لزموا الاستثناء لأن الإنسان لا يستطيع أن يجزم على قبول أعماله عند الله سبحانه وتعالى، فقال – رحمـه الله تعـالى-تعـالى: "فهـذه سـبيل المـؤمنين وطريق العقلاء من العلماء، لزوم الاستثناء والخوف والرجاء، لا يدرون كيف أحوالهم عند الله، ولا كيف أعمالهم أمقبولة هي أم مردودة، قال الله عز وجل: **{إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ}**[٣]. وَأَخْبَرَ عَنْ عَبْدِهِ الصَّالِحِ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي مَسْأَلَتِهِ إِيَّـاهُ: {وَقَـالَ رَبِّ أَوْزِعْنِـي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِـي أَنْعَمْتَ عَلَـيَّ وَعَلَـى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا}[٤] أَفَلَا تَرَاهُ كَيْفَ يَسْأَلُ اللَّهَ الرِّضَا مِنْهُ بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ، لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ الْأَعْمَالَ لَيْسَتْ بِنَافِعَةٍ وَإِنْ كَانَتْ فِي مَنْظَرِ الْعَيْنِ صَالِحَةً ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ رَضِيَهَا وَقَبِلَهَا ، فَهَلْ يَجُوزُ لِأَحَدٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (جـ٢صـ٤٤٩)

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية (جـ٧صـ٤٩٦)

(٣) سورة المائدة آية رقم (٢٧)

(٤) سورة النمل جزء من الآية رقم (١٩)

يَجْزِمَ أَنَّ أَعْمَالَهُ الصَّالِحَةَ مِنْ أَفْعَالِ الْخَيْرِ ، وَأَعْمَالَ الْبِرِّ كُلَّهَا مَرْضِيَّةٌ ، وَعِنْدَهُ زَكِيَّةٌ ، وَلَدَيْهِ مَقْبُولَةٌ هَذَا لَا يَقْدِرُ عَلَى حَتْمِهِ وَجَزْمِهِ إِلَّا جَاهِلٌ مُغْتَرٌّ بِاللَّهِ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْغِرَّةِ بِاللَّهِ وَالْإِصْرَارِ عَلَى مَعْصِيَةِ اللَّهِ، أَمَا تَرَوْنَ رَحِمَكُمُ اللَّهُ إِلَى الرَّجُلِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَدْ صَلَّى الصَّلَاةَ فَأَتَمَّهَا وَأَكْمَلَهَا وَرُبَّمَا كَانَتْ فِي جَمَاعَةٍ وَفِي وَقْتِهَا، وَعَلَى تَمَامِ طَهَارَتِهَا ، فَيُقَالُ لَهُ: صَلَّيْتَ؟ فَيَقُولُ: قَدْ صَلَّيْتُ إِنْ قَبِلَهَا اللَّهُ ، وَكَذَلِكَ الْقَوْمُ يَصُومُونَ شَهْرَ رَمَضَانَ، فَيَقُولُونَ فِي آخِرِهِ: صُمْنَا إِنْ كَانَ اللَّهُ قَدْ تَقَبَّلَهُ مِنَّا...، وَعَلَيْهِ جَرَتْ عَادَاتُهُمْ، وَأَخَذَهُ خَلَفُهُمْ عَنْ سَلَفِهِمْ ، فَلَيْسَ يُخَالِفُ الِاسْتِثْنَاءَ فِي الْإِيمَانِ وَيَأْبَى قَبُولَهُ إِلَّا رَجُلٌ خَبِيثٌ مُرْجِئٌ ضَالٌّ، قَدِ اسْتَحْوَذَ الشَّيْطَانُ عَلَى قَلْبِهِ ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْهُ" [(١)]

الأمر الثالث: إن القول بالمشيئة فيه تبرك وامتثال لأمر الله سبحانه وتعالى، قال العراقي رحمه الله: في شرحه لقوله ﷺ "لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ تُسْتَجَابُ لَهُ فَأُرِيدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْ أَدَّخِرَ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ". قال: قَوْلُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَتَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى سَبِيلِ التَّبَرُّكِ وَالِامْتِثَالِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى {**وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا**}[(٢)] [(٣)]

ويؤيد ذلك أيضا قوله ﷺ حِينَ أَرَادَ قُدُومَ مَكَّةَ قال: «مَنْزِلُنَا غَدًا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ [(٤)]، قال ابن حجر رحمه الله تعالى-: هو عَلَى سَبِيلِ التَّبَرُّكِ وَالِامْتِثَالِ للآية[(١)]

---

(١) الإبانة الكبرى، لابن بطة (جـ٢صـ٨٧١)

(٢) سورة الكهف جزء من الآية رقم (٢٣)

(٣) فتح الباري، لابن حجر (جـ٣صـ٤٥٣)

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الحج، بَابُ نُزُولِ النَّبِيِّ ﷺ مَكَّةَ (جـ٢صـ١٤٨حديث رقم ١٥٩) حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺحِينَ أَرَادَ قُدُومَ مَكَّةَ: «مَنْزِلُنَا غَدًا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، بِخَيْفِ
=

وخلاصة القول: تبين فساد قول (المرجئة) في أن الإنسان لا يجوز له أن يستثني في إيمانه، لأن مستندهم في ذلك الأحاديث المكذوبة على رسول الله ﷺ، وأجمع السلف –رحمهم الله تعالى– على أن الاستثناء جائز ومشروع، وبه جاء القرآن والسنة، فيجوز للإنسان إذا سئل عن إيمانه، أن يقول: "أنا مؤمن إن شاء الله"، أو "أرجوا أن أكون"، وهذا الاستثناء ليس المقصود به الشك في الإيمان أبدا، وإنما هومن باب أخذ الحيطة، وعدم تزكية النفس، وسؤال الله القبول حيث إن الإنسان يصعب عليه أن يصل إلى كمال الإيمان وتمامه، ولهذا كان لا بد من الاستثناء في الإيمان.

=

بَنِي كِنَانَةَ، حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الكُفْرِ»

(١) طرح التثريب في شرح التقريب، للعراقي (جـ٣صـ١١٩)

المبحث الرابع

الأحاديث التي استدل بها المرجئة في أن الإنسان يدخل الجنة بغير عمل، والرد عليهم.

سبق أن ذكرنا أن المرجئة أن المرجئة لا يجعلون للعمل أية قيمة، وأخرجوه من الإيمان، وأن من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة لزاماً، وإن ارتكب جميع الموبقات وترك جميع الأوامر. وأداهم هذا القول إلى اقتناعهم بأن الإنسان يدخل الجنة دون عمل يعمله.

واستدلوا على ذلك بحديث أبي سعيد الخدري رضى الله عنه، وفيه: (فيقول الله – عزَّ وجلَّ – شَفَعتِ الملائكةُ، وشفَع النبيُّون، وشفَع المؤمنون، ولم يبقَ إلا أرحمُ الراحمين، فيقبِضُ قبضةً من النار، فيُخرج منها قومًا لم يعملوا خيرًا قطُّ، قد عادوا حُممًا، فيلقيهم في نهْر في أفواه الجَنَّة يقال له: نهر الحياة، فيخرجون كاللؤلؤ في رِقابهم الخواتم يَعرِفُهم أهل الجنة، هؤلاء عُتقاءُ الله الذين أدخلَهم الجنة بغيْر عملٍ عملوه، ولا خيرٍ قدَّموه.[(١)]

وللرد عليهم نقول: لقد أخطأ المرجئة في قولهم بأن الإنسان يدخل الجنة بغير عمل والذي أوقعهم في هذا المعتقد الفاسد؛ هو أنهم أخذوا بعض النصوص المطلقة وتركوا النصص المقيدة، وإذا أردنا أن نبين لهم وجه الصواب في هذه المسألة نقول لهم: لابد أن تفهموا أمرين:

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب: التوحيد، بَابُ: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ} (القيامة: ٢٣)، (جـ٩صـ١٢٧حديث رقم ٧٤٣٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلاَلٍ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ قَالَ: قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ...الحديث بلفظه..

وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، بَابُ مَعْرِفَةِ طَرِيقِ الرُّؤْيَةِ (جـ١صـ١٦٧حديث رقم ٣٠٢) من طريق زيد بن أسلم عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ به بنحوه.

الأمـر الأول: لا بدَّ من الجمْع بين نصـوص الكتاب والسنَّة، في المسألة الواحـدة، وعـدم أخْـذ بعضـها، وتـرْك الـبعض الآخـر، فربمـا أنَّ بعضـها يُفسِّـر البعضَ الآخر، أو بعضها ناسخ والآخر منسوخ، أو يكون بعضها مطلق والآخر مقيد فيحمل المطلق على المقيد حينئذ.

والحديث الذي استدل به المرجئة من أن الله يدخل الجنة لمن لم يعمل قط، حديث مطلق قيده وفسره أحاديث أخر، منها حديث أبي هريرة وجابر بن عبد الله رضى الله عنهما.

أما حديث أبي هريرة رضى الله عنه فأخرجه الإمام البخاري بسنده وهو حديث طويل وفيه" حَتَّى إِذَا أَرَادَ اللَّهُ رَحْمَةَ مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، أَمَرَ اللَّهُ المَلاَئِكَةَ: أَنْ يُخْرِجُوا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ، فَيُخْرِجُونَهُمْ وَيَعْرِفُونَهُمْ بِآثَارِ السُّجُودِ، وَحَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السُّجُودِ، فَيَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ، فَكُلُّ ابْنِ آدَمَ تَأْكُلُهُ النَّارُ إِلَّا أَثَرَ السُّجُودِ، فَيَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ، قَدْ امْتَحَشُوا فَيُصَبُّ عَلَيْهِمْ مَاءُ الحَيَاةِ، فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الحِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ[1]"

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، بَابٌ: فضل السجود، (جـ١صـ١٦٠حديث رقم٨٠٦) حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ المُسَيِّبِ، وَعَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، أَخْبَرَهُمَا: أَنَّ النَّاسَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ القِيَامَةِ؟...الحديث مطولا بلفظه.

وأخرجه مسلم، في كتاب الإيمان، بَابُ مَعْرِفَةِ طَرِيقِ الرُّؤْيَةِ (جـ١صـ١٦٣حديث رقم ٢٩٩) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ به بنحوه.

وأمَّا حديث جابر رضى الله عنـه، فأخرجه الإمام مسلم بسنده عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ قَوْمًا يُخْرَجُونَ مِنَ النَّارِ يَحْتَرِقُونَ فِيهَا، إِلَّا دَارَاتِ وُجُوهِهِمْ حَتَّى يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ»[١].

ففي هذين الحديثين تفسير وبيان لحديث "أبي سعيد الخدري– رضى الله عنه– في أنَّ هؤلاء الذين يخرجون مِن النار كانوا يُصلُّون لله رب العالمين؛ وقرينة ذلك أنهم يُعرَفون بآثار السجود، ودارات الوجوه، الذي هو موضعُ السجود.

وَقال ابن حجر: ودَلَّ التَّنْصِيصُ "عَلَى دَارَاتِ الْوُجُوهِ" أَنَّ الْوَجْهَ كُلَّهُ لَا تُؤَثِّرُ فِيهِ النَّارُ إِكْرَامًا لِمَحَلِّ السُّجُودِ وَيُحْمَلُ الِاقْتِصَارُ عَلَيْهَا عَلَى التَّنْوِيهِ بِهَا لشرفها وَقد استنبط "ابن أَبِي جَمْرَةَ" مِنْ هَذَا أَنَّ مَنْ كَانَ مُسْلِمًا وَلَكِنَّهُ كَانَ لَا يُصَلِّي لَا يَخْرُجُ إِذْ لَا عَلَامَةَ لَهُ لَكِنْ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ يُخْرَجُ فِي الْقَبْضَةِ لِعُمُومِ قَوْلِهِ لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ[٢]

الأمر الثاني: إن حديث "أبي سعيد الخدري رضى الله عنه " يحمل معناه "في قوله ﷺ "لم يعملوا خيرًا قطُّ على أنها "اسم جنس في نفي الشيء عن التمام والكمال" "قال ابن خُزَيمة – رحمه الله تعالى–"هَذِهِ اللَّفْظَةُ لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ مِنَ الْجِنْسِ الَّذِي يَقُولُ الْعَرَبُ: يُنْفَى الِاسْمُ عَنِ الشَّيْءِ لِنَقْصِهِ عَنِ الْكَمَالِ وَالتَّمَامِ، فَمَعْنَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ، لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ، عَلَى التَّمَامِ وَالْكَمَالِ، لَا عَلَى مَا أَوْجَبَ عَلَيْهِ وَأَمَرَ بِهِ،[٣]، ويؤيد هذا الكلام حديث: "الرجل الذي كان

(١) أخرجه مسلم، في كتاب الإيمان باب: أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً فِيهَا (جـ١صـ١٧٥حديث رقم ٣١٩)، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ سُلَيْمٍ الْعَنْبَرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ الْفَقِيرُ، حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ:...الحديث بلفظه.

(٢) فتح الباري، لابن حجر (جـ١١صـ٤٥٧)

(٣) التوحيد، لابن خزيمة (جـ٢صـ٧٢٩)

في بني إسرائيل وقتَل تسعةً وتسعين نفسًا إلى أن كمَّل المائة، ثم تاب وهاجر إلى أرض فيها أناس يعبدون الله تعالى، فماتَ في الطريق، فاختصمتْ فيه ملائكةُ الرحمة وملائكةُ العذاب، فقالتْ ملائكة الرحمة: جاء تائبًا مُقبِلاً بقلبه، وقالتْ ملائكة العذاب :إنَّه لم يعملْ خيرًا قطُّ"

فالشَّاهد في هذا الحديث أن الرجل الذي مات لم يتمكن من أن يسجد لله سجدة، ولم يفعل شيئا صالحًا إلا أنه تاب توبة صادقة، وأقبل على الله تائبًا، وهاجر إلى أرض وبيئة صالحة يعبد فيها الله، لكنه لم يصل إليها، ومات في طريقة. فشهدت له ملائكة الرحمة بأنه جاء مقبلًا على الله تائبًا، وشهدت له ملائكة العذاب بأنه لم يعمل خيرًا قط، وكلهم صادقون في وصفهم له.

فيفهم من هذا الكلام، أن الإنسان يقال له "لم يعمل خيرا قط" وربما يكون له أعمال صالحة، ويكون المراد بنفي العمل: على أنه "لم يأت بكمال العمل الواجب عليه".

ويؤيد هذا الكلام أيضًا: حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضى الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: " قَالَ رَجُلٌ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ: فَإِذَا مَاتَ فَحَرِّقُوهُ وَاذْرُوا نِصْفَهُ فِي البَرِّ، وَنِصْفَهُ فِي البَحْرِ، فَوَاللَّهِ لَئِنْ قَدَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ لَيُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا لاَ يُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ العَالَمِينَ، فَأَمَرَ اللَّهُ البَحْرَ فَجَمَعَ مَا فِيهِ، وَأَمَرَ البَرَّ فَجَمَعَ مَا فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: لِمَ فَعَلْتَ؟ قَالَ: مِنْ خَشْيَتِكَ وَأَنْتَ أَعْلَمُ، فَغَفَرَ لَهُ[1]"

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، بَابُ: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلاَمَ اللَّهِ} [الفتح: ١٥] (جـ٩صـ١٤٣حديث رقم ٧٥٠٦)، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:...الحديث بلفظه.

وأخرجه مسلم، في كتاب التوبة، بَابٌ: فِي سِعَةِ رَحْمَةِ اللهِ تَعَالَى وَأَنَّهَا سَبَقَتْ غَضَبَهُ (جـ٤صـ٢١٠٩حديث رقم ٢٧٥٦)، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مَرْزُوقِ بْنِ بِنْتِ مَهْدِيِّ بْنِ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ به بلفظه.

ويؤيده أيضا حديث: أَبِي هُرَيْرَةَ رضى الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: " كَانَ تَاجِرٌ يُدَايِنُ النَّاسَ، فَإِذَا رَأَى مُعْسِرًا قَالَ لِفِتْيَانِهِ: تَجَاوَزُوا عَنْهُ، لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَتَجَاوَزَ عَنَّا، فَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ (١)

فهذا الحديث فيه وصف لحال الرجل، فقد جاء في بعض الروايات، "أنه لم يعمل خيرًا قط"، ثم أثبت له النبي ﷺ عملًا صالحًا كما هو واضح في الحديث، فالرجل كان يأمر غلمانه أن يتجاوزوا عن المعسر، فيكون المعنى في نفي العمل، كما ذكره ابن خزيمة –رحمه الله– نفي العمل على الكمال والتمام.

وخلاصة ما سبق: أنه لا حجة (للمرجئة) في أخذهم وتمسكهم بظاهر الأحاديث التي تدل على "نفي العمل"، وأن صاحبه يدخل الجنة دون عمل، لأن ذلك مخالف للقرآن والسنة والإجماع، ولو نظروا إلى كل الأحاديث الواردة في هذه المسألة وضموها لبعضها ونظروا إليها بعين الاعتبار، لفهموا ما فهمه السَّلف –رحمهم الله تعالى–، وأنه لا تعارض بين هذه الأحاديث، وإن كان هناك تعارض في الظاهر فيحمل المطلق على المقيد، والمشكل على المبين المفصل.

وعلى هذا فحديث أبي سعيد الخدري –رضى الله عنه– مطلق، وقُيِّد برواية أبي هريرة – رضي الله عنه – في قوله ﷺ (إلا آثار السجود)، وبرواية جابر – رضي الله عنه– في قوله ﷺ (إلا داراتِ الوجوه)، ويكون لفظ (لم يعملوا) لنفي الكمال الواجب، وقد وضح ذلك جليًا في حديث الرجل الذي قتل تسعة وتسعين نفسًا، وحديث الرجل الذي يتجاوز عن المعسر.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب البيوع، بَابُ مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا(جـ٣ص٥٨حديث رقم ٢٠٧٨ـ) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ، حَدَّثَنَا الزُّبَيْدِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ:...الحديث بلفظه. وأخرجه مسلم، في كتاب المساقاة، باب: فضل إنظار المعسر(جـ٣صـ١١٩٦حديث رقم ١٥٦٢) من طريق إِبْرَاهِيم بْن سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ به بنحوه.

المبحث الخامس

الأحاديث التي استدل بها المرجئة على أن أفعال الخير مكفرة للكبائر والصغائر، والرد عليهم

استدل (المرجئة) على أن الإنسان مهما ارتكب من الكبائر والموبقات، ثم فعل الخير والصَّلاح فإن هذه الأفعال تكفر الكبائر، والذي أداهم إلى القول بذلك حمل الأحاديث الواردة في ذلك المعنى على ظاهرها دون النظر إلى سواها، واستدلوا على ذلك بأحاديث منها:

١-حديث حُذَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: أَيُّكُمْ يَحْفَظُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الفِتْنَةِ، قُلْتُ أَنَا كَمَا قَالَهُ: قَالَ: إِنَّكَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَيْهَا لَجَرِيءٌ، قُلْتُ: «فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَوَلَدِهِ وَجَارِهِ، تُكَفِّرُهَا الصَّلاَةُ وَالصَّوْمُ وَالصَّدَقَةُ، وَالأَمْرُ وَالنَّهْيُ...الحديث[1].

٢-حديث ابن مسعود، أَنَّ رَجُلًا أَصَابَ مِنَ امْرَأَةٍ قُبْلَةً، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَأَخْبَرَهُ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ ذَٰلِكَ ذِكۡرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ ﴾[2] **فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلِي هَذَا؟ قَالَ: «لِجَمِيعِ أُمَّتِي كُلِّهِمْ»[3].**

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب: الصلاة كفارة (جـ١صـ١١١حديث رقم ٥٢٥) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنِ الأَعْمَشِ، قَالَ: حَدَّثَنِي شَقِيقٌ، قَالَ: سَمِعْتُ حُذَيْفَةَ، قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: أَيُّكُمْ يَحْفَظُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الفِتْنَةِ...الحديث بلفظه.

(٢) سورة هود جزء من الآية رقم (١١٤)

(٣) أخرجه البخاري في كتاب مَوَاقِيتِ الصَّلاَةِ، بَابٌ: الصَّلاَةُ كَفَّارَةٌ، (جـ١صـ١١١حديث رقم ٥٢٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ رَجُلًا أَصَابَ مِنَ امْرَأَةٍ قُبْلَةً، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ...الحديث.

=

٣–عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمْهُ عَلَيَّ، قَالَ: وَلَمْ يَسْأَلْهُ عَنْهُ، قَالَ: وَحَضَرَتِ الصَّلاَةُ، فَصَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ الصَّلاَةَ، قَامَ إِلَيْهِ الرَّجُلُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا، فَأَقِمْ فِيَّ كِتَابَ اللَّهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ قَدْ صَلَّيْتَ مَعَنَا» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: " فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ ذَنْبَكَ، أَوْ قَالَ: حَدَّكَ [(١)]"

٤–وحديث: أَبِي هُرَيْرَةَ – رضى الله عنه– أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ – أَوِ الْمُؤْمِنُ – فَغَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَ مِنْ وَجْهِهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ نَظَرَ إِلَيْهَا بِعَيْنَيْهِ مَعَ الْمَاءِ – أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ –، فَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَ مِنْ يَدَيْهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ كَانَ بَطَشَتْهَا يَدَاهُ مَعَ الْمَاءِ أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ –، فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ خَرَجَتْ كُلُّ خَطِيئَةٍ مَشَتْهَا رِجْلَاهُ مَعَ الْمَاءِ – أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ – حَتَّى يَخْرُجَ نَقِيًّا مِنَ الذُّنُوبِ»[(٢)]

=

وأخرجه مسلم في كتاب: التوبة، بَابُ: قَوْلِهِ تَعَالَى: {إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ} [هود: ١١٤] (جـ٤صـ٢١١٥حديث رقم ٣٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَبُو كَامِلٍ فُضَيْلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ – وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ – حَدَّثَنَا يَزِيدُ، به بلفظه.

(١) أخرجه البخاري في كِتَاب الحُدُودِ، بَابُ: إِذَا أَقَرَّ بِالحَدِّ وَلَمْ يُبَيِّنْ هَلْ لِلْإِمَامِ أَنْ يَسْتُرَ عَلَيْهِ (جـ٨صـ١٦٦حديث رقم ٦٨٢٣)، حَدَّثَنَا عَبْدُ القُدُّوسِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ الكِلاَبِيُّ، حَدَّثَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَجَاءَهُ رَجُلٌ...الحديث بلفظه.

وأخرجه مسلم في كتاب التَّوْبَةِ، بَابُ قَوْلِهِ تَعَالَى: {إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ} [هود: ١١٤]، (جـ٤صـ٢١١٧حديث رقم ٢٧٦٤)، قال حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلْوَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ به بلفظه.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، بَابُ خُرُوجِ الْخَطَايَا مَعَ مَاءِ الْوُضُوءِ (جـ١صـ٢١٦حديث

=

٥- وحديث: أَبِـي هُرَيْـرَةَ - رضـى الله عنـه - أَنَّـهُ سَمِعَ رَسُـولَ اللَّـهِ ﷺ يَقُـولُ: " أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ نَهَرًا بِبَابِ أَحَدِكُمْ يَغْتَسِلُ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسًا، مَا تَقُولُ: ذَلِكَ يُبْقِي مِنْ دَرَنِهِ " قَالُوا: لاَ يُبْقِي مِنْ دَرَنِهِ شَيْئًا، قَالَ: «فَذَلِكَ مِثْلُ الصَّلَوَاتِ الخَمْسِ، يَمْحُو اللَّهُ بِهِ الخَطَايَا»[١]

وغير ذلك من الأحاديث الكثيرة في هذا الباب، التي يطول ذكرها.

وللرد عليهم نقول:

هـذه عـادة (المرجئـة)، سـامحهم الله ينظـرون للنصـوص بعـين واحـدة، فيأخذون المطلق ويتركون المقيد، ويأخذون بالوعد ويرفضون الوعيد، وهذا قمة الجهل والعناد بدين الله وسنة رسوله ﷺ، وفـي هذه المسألة قالوا: "بأن أفعال الخير والصلاح تكفر جميع الذنوب صغيرها وكبيرها"، وبنوا رأيهم هذا وعقيدتهم على ظاهر الأحاديث المطلقة، نعم هذه الأحاديث التي استدلوا بها في "أعلى درجات الصحة"، وهى تنص في ظاهرها وإطلاقها على أن الأعمال الصالحة مكفرة على الإطلاق؛ لكنهم لم ينظروا للأحاديث الأخرى المقيدة لها، وهى أيضًا

=

رقم ٣٢)، حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، ح، وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ، وَاللَّفْظُ لَهُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ:...الحديث.

(١) أخرجه البخاري في كتاب: الصلاة، بَابٌ: الصَّلَوَاتُ الخَمْسُ كَفَّارَةٌ (جـ١صـ١١٢حديث رقم ٥٢٨) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، وَالدَّرَاوَرْدِيُّ، عَنْ يَزِيدَ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "...الحديث بلفظه.

وأخرجـه مسـلم فـي كتَـاب الْمَسَـاجِدِ وَمَوَاضِـعِ الصَّـلَاةِ، بـاب فضـل الصـلوات الخمـس (جـ١صـ٤٦٢حديث رقم ٢٨٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَقَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا بَكْرٌ يَعْنِي ابْنَ مُضَرَ، كِلَاهُمَا عَنِ ابْنِ الْهَادِ، به بلفظه.

في أعلى درجات الصحة، فكانت النتيجة فساد قولهم وبطلان مذهبهم، أما سلفنا الصالح –رحمهم الله تعالى– فقد جمعوا هذه الأحاديث ووفقوا بينها، وبينوا بأنه لا تعارض بين هذه الأحاديث، وفيها يحمل المطلق على المقيد، ومن هذه الأحاديث المقيدة حديث: أَبِي هُرَيْرَةَ رضى الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ، وَالْجُمْعَةُ إِلَى الْجُمْعَةِ، وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ، مُكَفِّرَاتٌ مَا بَيْنَهُنَّ إِذَا اجْتَنَبَ الْكَبَائِرَ» والذي عليه جمهور العلماء: أن صالح العمل لا يكفر الكبائر إنما يكفرها التوبة أو فضل الله تعالى(١)(٢).

وقد رد العلماء على المرجئة في قولهم وأنكروه وبينوا خطأهم وفساد رأيهم.

ففي حديث ابن مسعود، "أَنَّ رَجُلًا أَصَابَ مِنَ امْرَأَةٍ قُبْلَةً".

قال ابن حجر– رحمه الله تعالى–" احْتَجَّ الْمُرْجِئَةُ بِظَاهِرِهِ وَظَاهِرِ الَّذِي قَبْلَهُ عَلَى أَنَّ أَفْعَالَ الْخَيْرِ مُكَفِّرَةٌ لِلْكَبَائِرِ وَالصَّغَائِرِ وَحَمَلَهُ جُمْهُورُ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى الصَّغَائِرِ عَمَلًا بِحَمْلِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ(٣).

.وقال في موضع آخر: ردًّا على (المرجئة) في استدلالهم بأن "الحسنات تكفر السيئات صغيرها وكبيرها"، فقال –رحمه الله تعالى– : "تَمَسَّكَ بِظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى"﴿ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يذْهبن السَّيِّئَات ﴾، (الْمُرْجِئَةُ) وَقَالُوا: إِنَّ الْحَسَنَاتَ تُكَفِّرُ كُلِّ سَيِّئَةٍ كَبِيرَةٍ كَانَتْ أَوْ صَغِيرَةٍ، وَحَمَلَ "الْجُمْهُورُ" هَذَا الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ إِنَّ الصَّلَاةَ إِلَى الصَّلَاةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا مَا اجْتُنِبَتِ الْكَبَائِرُ، فَقَالَ طَائِفَةٌ إِنِ اجْتُنِبَتِ الْكَبَائِرُ كَانَتِ الْحَسَنَاتُ كَفَّارَةً لِمَا عَدَا الْكَبَائِرِ مِنَ الذُّنُوبِ وَإِنْ لَمْ تُجْتَنَبُ الْكَبَائِرُ لَمْ تَحُطَّ الْحَسَنَاتُ شَيْئًا وَقَالَ "آخَرُونَ": إِنْ لَمْ تُجْتَنَبِ

(١) سبق تخريجه، وهو حديث صحيح.

(٢) دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين لمحمد علي بن محمد بن علان (جـ٢صـ٣٧١)

(٣) فتح الباري، لابن حجر (جـ٢صـ٨)

الْكَبَائِرُ لَمْ تَحُطَّ الْحَسَنَاتُ شَيْئًا مِنْهَا وَتَحُطُّ الصَّغَائِرُ وَقِيلَ الْمُرَادُ: أَنَّ الْحَسَنَاتَ تَكُونُ سَبَبًا فِي تَرْكِ السَّيِّئَاتِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ تنْهى عَن الْفَحْشَاء وَالْمُنكر ﴾[1] لَا أَنَّهَا تُكَفِّرُ شَيْئًا حَقِيقَةً وَهَذَا قَوْلُ بعض الْمُعْتَزِلَة، وَقَالَ ابن عَبْدِ الْبَرِّ: ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعَصْرِ، إِلَى أَنَّ الْحَسَنَاتَ تُكَفِّرُ الذُّنُوبَ، وَاسْتَدَلَّ بِهَذِهِ الْآيَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ الظَّاهِرَةِ فِي ذَلِكَ قَالَ وَيَرِدُ الْحَثُّ عَلَى التَّوْبَةِ فِي أَيِّ كَبِيرَةٍ فَلَوْ كَانَتِ الْحَسَنَاتُ تُكَفِّرُ جَمِيعَ السَّيِّئَاتِ لَمَا احْتَاجَ إِلَى التَّوْبَةِ[2]

وفي حديث أنس -رضى الله عنه- في الرجل الذي أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ "إِنِّي زَنَيْتُ فَأَقِمْ عَلَيَّ الْحَدّ"... الْحَدِيثَ. أجاب ابن حجر - فقال- رحمه الله تعالى- " حَمَلَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ ظَنَّ مَا لَيْسَ زِنًا زِنًا، فَلِذَلِكَ كَفَّرَتْ ذَنْبَهُ الصَّلَاةُ وَقَدْ يَتَمَسَّكُ بِهِ مَنْ قَالَ إِنَّهُ إِذَا جَاءَ تَائِبًا سَقَطَ عَنْهُ الْحَدّ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الرَّاوِي عَبَّرَ بِالزِّنَا مِنْ قَوْلِهِ أَصَبْتُ حَدًّا فَرَوَاهُ بِالْمَعْنَى الَّذِي ظَنَّهُ وَالْأَصْلُ مَا فِي الصَّحِيحِ فَهُوَ الَّذِي اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْحُفَّاظُ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَاصِمٍ بِسَنَدِهِ الْمَذْكُورِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُخْتَصَّ ذَلِكَ بِالْمَذْكُورِ لِإِخْبَارِ النَّبِيُّ ﷺ إِنَّ اللَّهَ قَدْ كَفَّرَ عَنْهُ حَدَّهُ بِصَلَاتِهِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِطَرِيقِ الْوَحْيِ فَلَا يَسْتَمِرُّ الْحُكْمُ فِي غَيْرِهِ إِلَّا فِي مَنْ عَلِمَ أَنَّهُ مِثْلُهُ فِي ذَلِكَ وَقَدِ انْقَطَعَ عِلْمُ ذَلِكَ بِانْقِطَاعِ الْوَحْيِ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ تَمَسَّكَ بِظَاهِرِهِ صَاحِبُ الْهُدَى فَقَالَ لِلنَّاسِ فِي حَدِيثِ "أَبِي أُمَامَةَ" يَعْنِي الْمَذْكُورَ قَبْلَ ثَلَاثَ مَسَالِكَ:

أَحَدُهَا: إِنَّ الْحَدَّ لَا يَجِبُ إِلَّا بَعْدَ تَعْيِينِهِ وَالْإِصْرَارِ عَلَيْهِ مِنَ الْمُقِرِّ بِهِ **وَالثَّانِي:** إَنَّ ذَلِكَ يَخْتَصُّ بِالرَّجُلِ الْمَذْكُورِ فِي الْقِصَّةِ **وَالثَّالِثُ:** إِنَّ الْحَدَّ يَسْقُطُ

(١) سورة العنكبوت جزء من الآية رقم (٤٥)

(٢) فتح الباري، لابن حجر (جـ٨صـ٣٥٧)

بِالتَّوْبَةِ قَالَ وَهَذَا أَصَحُّ الْمَسَالِكِ وَقَوَّاهُ بِأَنَّ الْحَسَنَةَ الَّتِي جَاءَ بِهَا مِنِ اعْتِرَافِهِ طَوْعًا بِخَشْيَةِ اللَّهِ وَحْدَهُ تُقَاوِمُ السَّيِّئَةَ الَّتِي عَمِلَهَا لِأَنَّ حِكْمَةَ الْحُدُودِ الرَّدْعُ عَنِ الْعَوْدِ وَصَنِيعُهُ ذَلِكَ دَالٌّ عَلَى ارْتِدَاعِهِ فَنَاسَبَ رَفْعُ الْحَدِّ عَنْهُ لِذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ(١)

وردَّ ابن عبد البر – رحمه الله تعالى– على المرجئة عند شرحه لحديث الصنابحي(٢) في الوضوء، حيث تمسكوا بظاهره في تكفير الصغائر والكبائر، فقال – رحمه الله تعالى–: "قَالَ بَعْضُ الْمُنْتَسبين إِلَى الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ عَصْرِنَا إِنَّ الْكَبَائِرَ وَالصَّغَائِرَ يُكَفِّرُهَا الصَّلَاةُ وَالطَّهَارَةُ، وَاحْتَجَّ بِظَاهِرِ حَدِيثِ الصُّنَابِحِيِّ هَذَا وَبِمِثْلِهِ مِنَ الْآثَارِ وبقوله ﷺ فَمَا تَرَوْنَ ذَلِكَ يَبْقَى مِنْ ذُنُوبِهِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَهَذَا جَهْلٌ بَيِّنٌ وَمُوَافَقَةٌ لِلْمُرْجِئَةِ فِيمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ وَكَيْفَ يَجُوزُ لِذِي لُبٍّ أَنْ يَحْمِلَ هَذِهِ الْآثَارَ عَلَى عُمُومِهَا وَهُوَ يَسْمَعُ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ

(١) فتح الباري، لابن حجر (جـ١٢صـ١٣٥)

(٢)وحديث "الصنابحي" أخرجه النسائي في كتاب الطهارة، بَابُ مَسْحِ الْأُذُنَيْنِ مَعَ الرَّأْسِ وَمَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى أَنَّهُمَا مِنَ الرَّأْسِ (جـ١صـ٧١حديث رقم ١٠٣) أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ وَعُتْبَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الصُّنَابِحِيّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ، فَتَمَضْمَضَ خَرَجَتِ الْخَطَايَا مِنْ فِيهِ وَإِذَا اسْتَنْثَرَ خَرَجَتِ الْخَطَايَا مِنْ أَنْفِهِ، فَإِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَتِ الْخَطَايَا مِنْ وَجْهِهِ، حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَشْفَارِ عَيْنَيْهِ، فَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَتِ الْخَطَايَا مِنْ يَدَيْهِ، حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَظْفَارِ يَدَيْهِ. فَإِذَا مَسَحَ بِرَأْسِهِ خَرَجَتِ الْخَطَايَا مِنْ رَأْسِهِ، حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ أُذُنَيْهِ. فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ خَرَجَتِ الْخَطَايَا مِنْ رِجْلَيْهِ، حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَظْفَارِ رِجْلَيْهِ.» قَالَ: «ثُمَّ كَانَ مَشْيُهُ إِلَى الْمَسْجِدِ وَصَلَاتُهُ نَافِلَةً لَهُ»، وهو حديث رواته ثقات إلا إنه مرسل لأن الصنابحي واسمه "عبد الرحمن ابن عسيلة" بمهملتين (مصغر) المرادي أبو عبد الله الصنابحي، ثقة من كبار التابعين، لم تكن له صحبة حيث قدم المدينة بعد وفاة النبي بخمسة أيام ينظر: تقريب التهذيب (جـ١صـ٣٤٦ترجمة رقم ٣٩٥٢)

ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا ﴾ [1]، وَقَوْلُـهُ تَبَـارَكَ وَتَعَـالَى ﴿ وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًـا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [2] فِي آيٍ كَثِيرَةٍ مِنْ كِتَابِهِ وَلَوْ كَانَتِ الطَّهَارَةُ وَالصَّلَاةُ وَأَعْمَالُ البر مكفرة للكبائر، والمتطهر المصلى غير ذَاكِرٌ لِذَنْبِهِ الْمُوبِقِ وَلَا قَاصِدَ إِلَيْهِ (وَلَا حَضَرَهُ فِي حِينِهِ ذَلِكَ أَنَّهُ نَادِمٌ عَلَيْهِ)، وَلَا خَطَرَتْ خَطِيئَتُهُ الْمُحِيطَةُ بِهِ بِبَالِهِ لَمَا كَانَ لِأَمْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِالتَّوْبَةِ مَعْنًى ... وَهَذَا لَا يَقُولُهُ أَحَدٌ مِمَّنْ لَهُ فَهْمٌ صَحِيحٌ وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ أَنَّ التَّوْبَةَ عَلَى الْمُذْنِبِ فَرْضٌ وَالْفُرُوضُ لَا يَصِحُّ أَدَاءُ شَيْءٍ مِنْهَا إِلَّا بِقَصْدٍ وَنِيَّةٍ (وَاعْتِقَادٍ أَنْ لَا عَوْدَةَ) فَأَمَّا أن يصلي وهو غير ذَاكِرٌ لِمَا ارْتَكَبَ مِنَ الْكَبَائِرِ وَلَا نَادِمَ عَلَى ذَلِكَ فَمُحَالٌ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّدَمُ تَوْبَةٌ، وَقَالَ ﷺ الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ مَا اجْتُنِبَتِ الْكَبَائِرُ [3] [4].

وخلاصة القول: أن (المرجئة) أخطأوا في استدلالهم بظاهر الأحاديث، فكما هى عادتهم يجتزئون النصوص، فيأخذون بعضها ويتركون البعض الآخر، والأحاديث التي جاء في ظاهرها وعلى إطلاقها أنها تكفر الكبائر جاءت أحاديث أخرى تقيدها، وعلى هذا فيحمل المطلق على المقيد، وبالتالي يكون مفهوم الأحاديث جميعها أن الكبائر لا تكفر بالطاعات وأعمال الخير فقط؛ وإنما لابد من تحقق شروط التوبة، والرجوع إلى الله سبحانه وتعالى، وهذا موافق لما جاء في القرآن الكريم قال الله تعالى ﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ ﴾ [5]

---

(١) سورة التحريم جزء من الآية رقم (٨)

(٢) سورة النور جزء من الآية رقم (٣١)

(٣) سبق تخريجه وهو حديث صحيح.

(٤) التمهيد، لابن عبد البر (جـ٤صـ٤٤)

(٥) سورة طه الآية رقم (٨٢)

قال ابن عاشور – رحمه الله تعالى – : " وَمَعْنَى "اهْتَدى": اسْتَمَرَّ عَلَى الْهُدَى وَثَبَتَ عَلَيْهِ ؛ فَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُواْ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَبْشِرُواْ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴾ [١]

(١) سورة فصلت الآية رقم (٣٠)



المبحث السادس

الأحاديث التي استدل بها المرجئة، في مرتكب الكبيرة، والرد عليهم.

إن عقيدة المرجئة في مرتكب الكبيرة أنه لا يدخل النار ولا يعرض للوعيد، لأنه من أهل الإيمان، وهذا القول لم يقل به "فقهاء المرجئة"، لأنهم موافقون لأهل السنة في أن "فاعل الكبيرة مستحق للذم والعقاب"، وأنه "تحت المشيئة". والقائلون بهذا هم "المرجئة الغلاة" حيث قالوا: "لا يضر مع الإيمان ذنب كما لا ينفع مع الكفر طاعة".

وقد ذكر محمد بن أحمد المَلَطي- رحمه الله تعالى-" أن كلام المرجئة خَارج من التعارف وَالْعقل فقال: أَلا ترى أَن مِنْهُم من يَقُول من قَالَ لَا إِلَه إِلَّا الله مُحَمَّد رَسُول الله وَحرم مَا حرم الله وَأحل مَا أحل الله دخل الْجنَّة إِذا مَاتَ وَإِن زنى وَإِن سرق وَقتل وَشرب الْخمر، وَقذف الْمُحْصنَات وَترك الصَّلَاة وَالزَّكَاة وَالصِّيَام إِذا كَانَ مقرًا بهَا يسوف التَّوْبَة لم يضرّهُ وُقُوعه على الْكَبَائِر وَتَركه للفرائض وركوبه الْفَوَاحِش وَإِن فعل ذَلِك استحلالا كَانَ كَافِرًا بِاللَّه مُشْركًا وَخرج من إيمَانه وَصَارَ من أهل النَّار"[1]

فهم يستهينون بارتكاب المعاصي والمحرمات، ويقولون: "الْفَاسِق مَعَ فسقه مُؤمن مُسلم إيمَانه كَإِيمَانِ جِبْرِيل وميكال وَالرسل"[2]

فالمرجئة سامحهم الله يرون أن مرتكب الكبيرة كامل الإيمان، ولا يؤثر عصيانه في إيمانه بالنقص لأنه لا تنفع مع الكفر طاعة كما لا تضر مع الإيمان معصية.

---

(١) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، للملطي (جـ١صـ٤٣)

(٢) ينظر: المرجع السابق (جـ١صـ٣٧)

وقد استدلوا على ذلك بآيات من القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿ يَوۡمَ لَا يُخۡزِي ٱللَّهُ ٱلنَّبِيَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥۖ ﴾[(١)]

ووجه الدلالة: قال الفخر الرازي – رحمه الله تعالى–: احْتَجَّتِ الْمُرْجِئَةُ بِهَذِهِ الْآيَةِ فِي الْقَطْعِ عَلَى أَنَّ صَاحِبَ الْكَبِيرَةِ لَا يُخْزَى وَكُلُّ مَنْ دَخَلَ النَّارَ فَإِنَّهُ يَخْزَى، فَيَلْزَمُ الْقَطْعُ بِأَنَّ صَاحِبَ الْكَبِيرَةِ لَا يَدْخُلُ النَّارَ لأنه مُؤْمِنٌ، وَالْمُؤْمِنُ لَا يَخْزَى[(٢)].

وللرد عليهم كما قال الفخر الرازي – رحمه الله تعالى–: أن قوله: ﴿ يَوۡمَ لَا يُخۡزِي ٱللَّهُ ٱلنَّبِيَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥۖ ﴾[(٣)] لَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْإِخْزَاءِ مُطْلَقًا، بَلْ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْإِخْزَاءِ حَالَ كَوْنِهِمْ مَعَ النَّبِيِّ، وَذَلِكَ لَا يُنَافِي حُصُولَ الْإِخْزَاءِ فِي وَقْتٍ آخَرَ[(٤)].

وأما الأحاديث التي استدل بها المرجئة في أن "مرتكب الكبيرة يدخل الجنة دون وعيد" فهي:

١–حديث (مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ)

استدل به (المرجئة) على أن الإنسان" لو عصى الله سبحانه وتعالى، وارتكب المحرمات، فهو من أهل الجنة"، وهذه المعصية لا تضره، لأنه لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة، فعرفانه بالله كفيل له أن يدخله الجنة.

---

(١) سوة التحريم جزء من الآية رقم (٨)

(٢) تفسير الرازي (جـ٩صـ٤٦٤)

(٣) سورة التحريم جزء من الآية رقم (٨)

(٤) تفسير الرازي (جـ٩صـ٤٦٥)

٢- وحديث أبي ذر رضي الله عنه – قال: «أتيت النبي ﷺ، وعليه ثوب أبيض، وهو نائم، ثم أتيته وقد استيقظ فقال: **ما من عبد قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة**، قلت: وإن زنى وإن سرق؟، قال: وإن زنى وإن سرق، قلت: وإن زنى وإن سرق؟، قال: وإن زنى وإن سرق، قلت: وإن زنى وإن سرق؟، قال: وإن زنى وإن سرق على رغم أنف أبي ذر[(١)].

---

(١) أخرجه البخاري، في كتاب اللباس، بَابُ الثِّيَابِ البِيضِ (جـ٧صـ١٤٩حديث رقم ٥٨٢٧) قال: حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ، عَنِ الحُسَيْنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا الأَسْوَدِ الدُّؤَلِيَّ حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ...الحديث بلفظه، وفي كتاب الرقاق،. بَاب: المُكْثِرُونَ هُمُ المُقِلُّونَ (جـ٨صـ٩٤حديث رقم ٦٤٤٣)قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عَبْدِ العَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به بنحوه مطولا، وفي كتاب الرقاق، باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا أُحِبُّ أَنَّ لِي مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا» (جـ٨صـ٩٤حديث رقم ٦٤٤٤)، قال: حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو ذَرٍّ:...الحديث بنحوه مطولا، وفي كتاب التوحيد، بَابُ كَلاَمِ الرَّبِّ مَعَ جِبْرِيلَ، وَنِدَاءِ اللَّهِ المَلاَئِكَةَ (جـ٩صـ١٤٢حديث رقم ٧٤٨٧) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَاصِلٍ، عَنِ المَعْرُورِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ...الحديث بنحوه مختصرًا.

وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، بَابُ مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ مَاتَ مُشْرِكًا دَخَلَ النَّارَ (جـ١صـ٩٥حديث رقم ١٥٤) قال حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ خِرَاشٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ به بلفظه.، وفي كتاب الزكاة، بَاب التَّرْغِيبِ فِي الصَّدَقَةِ (جـ٢صـ٦٨٧حديث رقم ٣٢) قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنُ نُمَيْرٍ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، به بنحوه مطولا، وفي (جـ٢صـ٦٨٧حديث رقم ٣٣) قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، به بنحوه مطولا، وفي كتاب الإيمان بَابُ مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ مَاتَ مُشْرِكًا دَخَلَ النَّارَ (جـ١صـ٩٤حديث رقم ١٥٣) من طريق مُحَمَّد بْن جَعْفَر، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ به بنحوه مختصرًا.

ووجه الاستدلال: استدل المرجئة بهذا الحديث على أن من قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك فهو موعود بدخول الجنة ولا يدخل النار. حتى وإن ارتكب بعض الكبائر كالزنا والسرقة. لأنه كما يقولون: لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ، وَلَا يَنْفَعُ مَعَ الْكُفْرِ طَاعَةٌ فمرتكب الكبيرة الذي قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك يشمله هذا الوعد بدخول الجنة.

ولمناقشتهم في استدلالهم والرد عليهم نقول:

أمَّا حديث "من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله "فإن قول (المرجئة) في فهم هذا الحديث، لهو الجهل بعينه، فهل من المعقول أن يرتكب الإنسان الكبائر، وينتهك المحرمات، ولا يعاقب على ذلك بحجة أنه" شهد أن لا إله إلا الله، وهو بهذا في عقيدتهم مؤمن كامل الإيمان، لا تضره المعصية، والله إن قولهم هذا ما هو إلا تسهيل للناس الوقوع في ارتكاب الكبائر، وعدم الخوف والرجاء من الله سبحانه وتعالى، وتعطيل لحدود الله وأوامره ونواهيه، وهذا الفهم يخالف ما عليه السلف الصالح –رحمهم الله تعالى–، وذلك لأن (المرجئة) نظروا لبعض الأحاديث، وتركوا البعض الآخر، وأخذوا بالمطلق، وتركوا المقيد، وأخذوا بنصوص الوعد، وتركوا الوعيد، فلم يفهموا المسألة بتمامها، كما فهمها السلف – رحمهم الله–، ولهذا لما حكموا عقولهم وأهواءهم وقعوا في هذا الخطأ والبهتان.

قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ – رحمه الله تعالى–عند شرحه لحديث: "من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنه "اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيمَنْ عَصَى اللَّهَ تَعَالَى مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَتَيْنِ فَقَالَتِ (الْمُرْجِئَةُ)، لَا تَضُرُّهُ الْمَعْصِيَةُ مَعَ الْإِيمَانِ وَقَالَتِ الْخَوَارِجُ تَضُرُّهُ وَيَكْفُرُ بِهَا وَقَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ يَخْلُدُ فِي النَّارِ إِذَا كَانَتْ مَعْصِيَتُهُ كَبِيرَةً وَلَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ مُؤْمِنٌ وَلَا كَافِرٌ وَلَكِنْ يُوصَفُ بأنه فَاسِقٌ وَقَالَتِ الْأَشْعَرِيَّةُ بَلْ هُوَ مُؤْمِنٌ وَإِنْ لَمْ يُغْفَرْ لَهُ وَعُذِّبَ فَلَا بُدَّ مِنْ إِخْرَاجِهِ مِنَ النَّارِ وَإِدْخَالِهِ الْجَنَّةَ قَالَ وَهَذَا الْحَدِيثُ حُجَّةٌ عَلَى الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَأَمَّا الْمُرْجِئَةُ فَإِنِ احْتَجَّتْ بِظَاهِرِهِ قُلْنَا مَحْمَلُهُ عَلَى أَنَّهُ غُفِرَ لَهُ أَوْ أُخْرِجَ مِنَ النَّارِ بِالشَّفَاعَةِ ثُمَّ أُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَيَكُونُ مَعْنَى

قَوْلِهِ ﷺ دَخَلَ الْجَنَّةَ أَيْ دَخَلَهَا بَعْدَ مُجَازَاتِهِ بِالْعَذَابِ وَهَذَا لَا بُدَّ مِنْ تَأْوِيلِهِ لِمَا جَاءَ فِي ظَوَاهِرَ كَثِيرَةٍ مِنْ عَذَابِ بَعْضِ الْعُصَاةِ فَلَا بُدَّ مِنْ تَأْوِيلِ هذا لئلا تتناقض نصوص الشريعة[1]

قال الطحاوي – رحمه الله تعالى–: وَأَهْلُ السُّنَّةِ أَيْضًا: مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ الْوَعِيدَ الْمُرَتَّبَ عَلَى ذَلِكَ الذَّنْبِ، كَمَا وَرَدَتْ بِهِ النُّصُوصُ. لَا كَمَا يَقُولُهُ (الْمُرْجِئَةُ) مِنْ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ، وَلَا يَنْفَعُ مَعَ الْكُفْرِ طَاعَةٌ! وَإِذَا اجْتَمَعَتْ نُصُوصُ الْوَعْدِ الَّتِي اسْتَدَلَّتْ بِهَا الْمُرْجِئَةُ، وَنُصُوصُ الْوَعِيدِ الَّتِي اسْتَدَلَّتْ بِهَا الْخَوَارِجُ وَالْمُعْتَزِلَةُ –: تَبَيَّنَ لَكَ فَسَادُ الْقَوْلَيْنِ! وَلَا فَائِدَةَ فِي كَلَامِ هَؤُلَاءِ سِوَى أَنَّكَ تَسْتَفِيدُ مِنْ كَلَامِ كُلِّ طَائِفَةٍ فَسَادَ مَذْهَبِ الطَّائِفَةِ الْأُخْرَى[2].

ولهذا نجد الإمام ابن حجر – رحمه الله تعالى– في باب: تَفَاضُلِ أَهْلِ الإِيمَانِ فِي الأَعْمَالِ يبين مراد البخاري لإيراده حديث أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ –رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ– عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَدْخُلُ أَهْلُ الجَنَّةِ الجَنَّةَ، وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ»، ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: «أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ.، فقال رحمه الله، وأراد (أي البخاري) بإيراده الرد على المرجئة؛ لما فيه من بيان ضرر المعاصي مع الإيمان وعلى المعتزلة في أن المعاصي موجبة للخلود[3]

وأما حديث أبي ذر رضي الله عنه – وفيه أنه قال: «أتيت النبي ﷺ وعليه ثوب أبيض، وهو نائم، ثم أتيته وقد استيقظ فقال: "ما من عبد قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة"، قلت: "وإن زنى وإن سرق؟، قال: وإن

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم (جـ١صـ٢٥٣)

(٢) شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز (جـ٢صـ٤٤٤)

(٣) فتح الباري لابن حجر (جـ١صـ٧٣)

زنى وإن سرق، قلت: وإن زنى وإن سرق؟، قال: وإن زنى وإن سرق، قلت: وإن زنى وإن سرق؟، قال: وإن زنى وإن سرق على رغم أنف أبي ذر"(١).

ووجه الاستدلال: استدل (المرجئة) بهذا الحديث على أن "من قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك" فهو "موعود بدخول الجنة ولا يدخل النار". حتى وإن ارتكب بعض الكبائر كالزنا والسرقة، لأنه كما يعتقدون أنه: لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ، وَلَا يَنْفَعُ مَعَ الْكُفْرِ طَاعَةٌ "فمرتكب الكبيرة" الذي قال لا إله إلا الله، ثم مات على ذلك يشمله هذا الوعد بدخول الجنة.

وهذا قمة الجهل والعناد، (فالمرجئة)، في مسألة "مرتكب الكبيرة"، يستشهدون بظاهر هذا الحديث في أن من ارتكب كبيرة من الكبائر، كأن زنى أو سرق ثم مات على لا إله إلا الله دخل الجنة. فلم يتشرطوا له توبة ولا ندم، فمجرد أنه كان يقول ذلك فهذا "ضمان له في دخول الجنة، وهذا كلام لا يقبله عاقل ولا يقول به إلا جاهل؛ أما سلف الأمة– رحمهم الله– فقالوا عند شرحهم لهذا الحديث كلامًا يفهم منه ما أراده الله ورسوله ﷺ.

قال الإمام البخاري – رحمه الله تعالى– عقب هذا الحديث: هَذَا عِنْدَ الْمَوْتِ أَوْ قَبْلَهُ إِذَا تَابَ وَنَدِم وَقَالَ: لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، غُفِرَ لَهُ(٢)

وقال ابن حجر – رحمه الله تعالى–: إن الحديث محمول على من وحد ربه ومات على ذلك تائبًا من الذنوب التي أشير إليها في الحديث، فإنه موعود بهذا الحديث بدخول الجنة ابتداء، وأما من تلبس بالذنوب المذكورة أو غيرها مما دون الشرك ومات من غير توبة فهو تحت المشيئة، إن شاء الله عفا عنه وأدخله الجنة، وإن شاء عذبه على قدر ذنبه ثم أخرجه من النار وأدخله الجنة. ويدل

---

(١) سبق تخريجه، وهو حديث صحيح.

(٢) صحيح البخاري (جـ٧صـ١٤٩حديث رقم ٥٨٢٧).

على ذلك حديث عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ قال: وحوله عصابة من أصحابه: «بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئا، ولا تسرقوا، ولا تزنوا، ولا تقتلوا أولادكم، ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم، ولا تعصوا في معروف، فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شيئا فعوقب في الدنيا فهو كفارة له، ومن أصاب من ذلك شيئا ثم ستره الله فهو إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه، فبايعناه على ذلك [(١)]

وقال الإمام النووي – رحمه الله تعالى– في قوله: "وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ" إِلَى آخِرِهِ، الْمُرَادُ بِهِ مَا سِوَى الشِّرْكِ وَإِلَّا فَالشِّرْكُ لَا يُغْفَرُ لَهُ وَتَكُونُ عُقُوبَتُهُ كَفَّارَةً لَهُ وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ فَوَائِدُ مِنْهَا تَحْرِيمُ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ وَمَا فِي مَعْنَاهَا وَمِنْهَا الدَّلَالَةُ لِمَذْهَبِ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ الْمَعَاصِيَ غَيْرَ الْكُفْرِ لَا يُقْطَعُ لِصَاحِبِهَا بِالنَّارِ إِذَا مَاتَ وَلَمْ يَتُبْ مِنْهَا بَلْ هُوَ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ خِلَافًا لِلْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ فَإِنَّ الْخَوَارِجَ يُكَفِّرُونَ بِالْمَعَاصِي وَالْمُعْتَزِلَةَ يَقُولُونَ لَا يَكْفُرُ وَلَكِنْ يُخَلَّدُ فِي النَّارِ[(٢)]

وقال ابن تيمية – رحمه الله تعالى– عن أهل السنة والجماعة مبينًا وسطيتهم في مرتكب الكبيرة فقال: وَهُمْ فِي" بَابِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَحْكَامِ وَالْوَعْدِ الْوَعِيدِ " وَسَطٌ بَيْنَ الوعيدية؛ الَّذِينَ يَجْعَلُونَ أَهْلَ الْكَبَائِرِ مِنْ الْمُسْلِمِينَ مُخَلَّدِينَ فِي النَّارِ وَيُخْرِجُونَهُمْ مِنْ الْإِيمَانِ بِالْكُلِّيَّةِ وَيُكَذِّبُونَ بِشَفَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ. وَبَيْنَ الْمُرْجِئَةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إيمَانُ الْفُسَّاقِ مِثْلُ إيمَانِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَعْمَالُ الصَّالِحَةُ لَيْسَتْ مِنْ الدِّينِ وَالْإِيمَانِ. وَيُكَذِّبُونَ بِالْوَعِيدِ وَالْعِقَابِ بِالْكُلِّيَّةِ. فَيُؤْمِنُ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ بِأَنَّ فُسَّاقَ الْمُسْلِمِينَ مَعَهُمْ بَعْضُ الْإِيمَانِ وَأَصْلُهُ وَلَيْسَ مَعَهُمْ جَمِيعُ الْإِيمَانِ الْوَاجِبِ

(١) فتح الباري لابن حجر (جـ١٠صـ٢٨٣)

(٢) شرح النووي على مسلم (جـ١١صـ٢٢٤)

الَّذِي يَسْتَوْجِبُونَ بِهِ الْجَنَّةَ وَأَنَّهُمْ لَا يُخَلَّدُونَ فِي النَّارِ. بَلْ يَخْرُجُ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ إيمَانٍ أَوْ مِثْقَالُ خَرْدَلَةٍ مِنْ إيمَانٍ وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ادَّخَرَ شَفَاعَتَهُ لِأَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِهِ.(١)

وقال الإمام الطحاوي – رحمه الله تعالى– مبينا حكم مرتكب الكبيرة فقال: "وَأَهْلُ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي النَّارِ لَا يُخَلَّدُونَ، إِذَا مَاتُوا وَهُمْ مُوَحِّدُونَ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا تَائِبِينَ، بَعْدَ أَنْ لَقُوا اللَّهَ عَارِفِينَ. وَهُمْ فِي مَشِيئَتِهِ وَحُكْمِهِ إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُمْ وَعَفَا عَنْهُمْ بِفَضْلِهِ، كَمَا ذَكَرَ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ ﴾(٢)وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ فِي النَّارِ بِعَدْلِهِ، ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا بِرَحْمَتِهِ وَشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ، ثُمَّ يَبْعَثُهُمْ إِلَى جَنَّتِهِ، وَذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَوَلَّى أَهْلَ مَعْرِفَتِهِ، وَلَمْ يَجْعَلْهُمْ فِي الدَّارَيْنِ كَأَهْلِ نَكَرَتِهِ، الَّذِينَ خَابُوا مِنْ هِدَايَتِهِ، وَلَمْ يَنَالُوا مِنْ وِلَايَتِهِ(٣)

وخلاصة القول ومما سبق: يتبين لنا فساد قول المرجئة في مرتكب الكبيرة، من أنه لا يعذب؛ لأنه موحد بالله سبحانه وتعالى، والذي أداهم إلى القول بذلك أخذهم بالأحاديث المطلقة وترك الأحاديث المقيدة، وأخذهم بنصوص الوعد وترك نصوص الوعيد، وتأويلهم الآيات القرآنية والأحاديث النبوية تأويلًا مستكرهًا، وهذه عادة أهل البدع، فكما قيل: "وأهل البدع يتميزون بالأخذ ببعض النصوص، ويتركون البعض الآخر. فقد أخذ المرجئة بأحاديث الوعد، وتركوا أحاديث الوعيد. والخوارج والمعتزلة أخذوا بأحاديث الوعيد وتركوا أحاديث الوعد، ومنهج أهل السنة وما يميزهم أنهم يأخذون بجميع النصوص ما أمكن الجمع

---

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (جـ٣صـ٣٧٥)

(٢) سورة النساء جزء من الآية رقم النساء: ٤٨

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (جـ١صـ٣٧٠)

بينها، فلهذا صار مذهبهم بناءً على هذه النصوص جميعها، أن من مات من أهل الإسلام وهو على شيء من الذنوب فهو تحت المشيئة إن شاء غفر له وإن شاء عذبه، ويرجون للمحسن ويخافون على المسيء"[١].

ولقد تكلم الامام ابن عطية -رحمه الله تعالى- في تفسيره كلاما بديعًا لخص فيه مسألة الوعد والوعيد، فعند تفسيره لقوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ﴾ الآية قال - رحمه الله-: هذه مسألة الوعد والوعيد، وتلخيص الكلام فيها أن يقال: الناس أربعة أصناف، كافر مات على كفره، فهذا مخلد في النار بإجماع، ومؤمن محسن لم يذنب قطّ ومات على ذلك، فهذا في الجنة محتوم عليه حسب الخبر من الله تعالى بإجماع، وتائب مات على توبته فهو عند أهل السنة وجمهور فقهاء الأمة لاحق بالمؤمن المحسن إلا أن قانون المتكلمين أنه في المشيئة، ومذنب مات قبل توبته، فهذا موضع الخلاف، فقالت المرجئة: هو في الجنة بإيمانه ولا تضره سيئاته، وبنوا هذه المقالة على أن جعلوا آيات الوعيد كلها مخصصة في الكفار، وآيات الوعد عامة في المؤمنين، تقيّهم وعاصيهم. وقالت المعتزلة: إذا كان صاحب كبيرة فهو في النار ولا بد، وقالت الخوارج: إذا كان صاحب كبيرة أو صغيرة فهو في النار مخلد ولا إيمان له، لأنهم يرون كل الذنوب كبائر، وبنوا هذه المقالة على أن جعلوا آيات الوعد كلها مخصصة في المؤمن المحسن الذي لم يعص قط، والمؤمن التائب، وجعلوا آيات الوعيد عامة في العصاة كفارا أو مؤمنين، وقال أهل السنة وأحق: آيات الوعد ظاهرة العموم، وآيات الوعيد ظاهرة العموم، ولا يصح نفوذ كلها لوجهه بسبب تعارضها، كقوله

---

(١) أصول مسائل العقيدة عند السلف وعند المبتدعة، لسعود بن عبد العزيز الخلف (جـ١صـ٦٢)

تعالى: ﴿ لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلۡأَشۡقَى ١٥ ٱلَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴾[١]وهذه الآية هي الحاكمة ببيان ما تعارض من آيات الوعد والوعيد وقوله: ﴿ إِلَّا بَلَٰغٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِسَٰلَٰتِهِۦۚ وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾[٢]،فلا بد أن نقول: إن آيات الوعد لفظها لفظ عموم، والمراد بها الخصوص في المؤمن المحسن، وفي التائب، وفيمن سبق في علمه تعالى العفو عنه دون تعذيب من العصاة، وأن آيات الوعيد لفظها عموم، والمراد بها الخصوص في الكفرة وفيمن سبق في علمه تعالى أنه يعذبه من العصاة، وتحكم بقولنا: هذه الآية النص في موضع النزاع، وهي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ ﴾[٣] فإنها جلت الشك وردت على الطائفتين، المرجئة والمعتزلة، وذلك أن قوله تعالى إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ فصل مجمع عليه، وقوله: وَيَغْفِرُ ما دُونَ ذلِكَ فصل قاطع بالمعتزلة راد على قولهم ردا لا محيد عنه، ولو وقفنا في هذا الموضع من الكلام لصح قول المرجئة، فجاء قوله لِمَنْ يَشاءُ رادا عليهم، موجبا أن غفران ما دون الشرك إنما هو لقوم دون قوم، بخلاف ما زعموه من أنه مغفور لكل مؤمن. [٤]

---

(١) سورة الليل الآية رقم (١٥:١٦)

(٢) سورة الجن الآية رقم (٢٣)

(٣) سورة النساء جزء من الآية رقم (٤٨)

(٤) تفسير ابن عطية (جـ٢صـ٦٤)

المبحث السابع

عقيدة المرجئة في إنكار الشفاعة لأهل الكبائر من أمته ﷺ والرد عليهم.

المرجئة أنكروا شفاعة النبي ﷺ، لأهل الكبائر، لأنهم يعتقدون أن من تلفظ بالشهادتين، وقال لا إله إلا الله دخل الجنة، وأنه لا وعيد إلا على الكفار، وأَنَّ الْفُسَّاقَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ لَيْسُوا بِكَفَرَةٍ، وَإِذَا لَمْ يَكُونُوا مِنَ الْكَفَرَةِ كَانُوا مِنْ أَهْلِ الثَّوَابِ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ صَاحِبَ الْكَبِيرَةِ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ لَيْسَ لَهُ عِقَابٌ[1] وبالتالي فلا حاجة لشفاعته ﷺ، وكان استنادهم في هذا إطلاق الآيات القرآنية وظواهر الأحاديث النبوية.

أولًا: من القرآن الكريم: استدل المرجئة على نفي شفاعته ﷺ من القرآن بعدة آيات منها:

١- **قوله تعالى** ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ﴾ [2] قالوا إن هذه الآية، وغيرها من الآيات واردة في نفي الشفاعة لأهل الكبائر يوم القيامة، عامة في حق المسلم والكافر؛ فكما أن الشفاعة لا تجوز في حق الكافر يوم القيامة فكذلك لا تجوز في حق المسلم صاحب الكبيرة، حيث لم يخصصه الدليل [3]

ثانيًا: من السنة: استدل المرجئة على نفي شفاعته ﷺ بعدة أحاديث ومنها:

١- حديث أبي هريرة رضى الله عنه مطولًا وفيه أنه قَالَ: قَامَ فِينَا النَّبِيُّ ﷺ، فَذَكَرَ الغُلُولَ فَعَظَّمَهُ وَعَظَّمَ أَمْرَهُ، قَالَ: " لاَ أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ عَلَى

---

(١) تفسير الرازي (جـ٣١صـ٦٢)

(٢) سورة البقرة الآية رقم (٤٨)

(٣) متشابه القرآن، للقاضي عبد الجبار (جـ١صـ٩٠)

رَقَبَتِهِ شَاةٌ لَهَا ثُغَاءٌ(١)، عَلَى رَقَبَتِهِ فَرَسٌ لَهُ حَمْحَمَةٌ(٢)، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغِثْنِي، فَأَقُولُ: لاَ أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ أَبْلَغْتُكَ، وَعَلَى رَقَبَتِهِ بَعِيرٌ لَهُ رُغَاءٌ(٣)، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغِثْنِي، فَأَقُولُ: لاَ أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ، وَعَلَى رَقَبَتِهِ صَامِتٌ(٤)، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغِثْنِي، فَأَقُولُ لاَ أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ، أَوْ عَلَى رَقَبَتِهِ رِقَاعٌ تَخْفِقُ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغِثْنِي، فَأَقُولُ:لاَ أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ أَبْلَغْتُكَ" وَقَالَ أَيُّوبُ: عَنْ أَبِي حَيَّانَ: فَرَسٌ لَهُ حَمْحَمَةٌ(٥)

٢- وحديث: أبي هريرة -رضى الله عنه- وفيه أن الصحابة رضى الله عنهم قَالُوا: "كَيْفَ تَعْرِفُ مَنْ لَمْ يَأْتِ بَعْدُ مِنْ أُمَّتِكَ؟ يَا رَسُولَ اللهِ فَقَالَ: ... " فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنَ الْوُضُوءِ، وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلَى الْحَوْضِ أَلَا لَيُذَادَنَّ رِجَالٌ عَنْ حَوْضِي كَمَا يُذَادُ الْبَعِيرُ الضَّالُّ أُنَادِيهِمْ أَلَا هَلُمَّ فَيُقَالُ: إِنَّهُمْ قَدْ بَدَّلُوا بَعْدَكَ فَأَقُولُ سُحْقًا سُحْقًا " قال الفخر الرازي – رحمه الله تعالى-والاستدلال بهذ الخبر عَلَى نَفْيِ الشَّفَاعَةِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ شَفِيعًا لَهُمْ لَمْ يَكُنْ يَقُولُ فَسُحْقًا

---

(١)ثغاء: بمضمومة فمعجمة. هو صياح الغنم. مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، لجمال الدين الهندي الفتني(جـ١صـ٢٩١)

(٢) الحمحمة: هى صوت الفرس دُونَ الصَّهِيل. النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (جـ١صـ٤٣٦)

(٣) الرغاء: هو صوتُ الْإِبِلِ. النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (جـ٢صـ٢٤٠)

(٤) رقبته صامت: هُوَ الْعين يُقَال مَا لَهُ صَامت وَلَا نَاطِق فالصامت الذَّهَب وَالْفِضَّة والناطق الْحَيَوَان. مشارق الأنوار للقاضي عياض(جـ٢صـ٤٦)

(٥) أخرجه البخاري في كتاب (جـ٤صـ٧٤حديث رقم ٣٠٧٣) قال حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ أَبِي حَيَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو زُرْعَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَامَ فِينَا النَّبِيُّ ﷺ...الحديث بلفظه.

وأخرجه مسلم في كتاب الإمارة، بَابُ غِلَظِ تَحْرِيمِ الْغُلُولِ (جـ٢صـ١٤٦١)، من طريق إِسْمَاعِيل بْن إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي حَيَّانَ، به بنحوه مطولًا..

فَسُحْقًا، لَأَنَّ الشَّفِيعَ لَا يَقُولُ ذَلِكَ، وَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ شَفِيعًا لَهُمْ فِي الْخَلَاصِ مِنَ الْعِقَابِ الدَّائِمِ وَهُوَ يَمْنَعُهُمْ شَرْبَةَ مَاءٍ[١]

٣- وحديث: "لَا تنَال شَفَاعَتِي أهل الْكَبَائِر من أمتِي"[٢]

وللرد على ما استدل به المرجئة نقول:

أولًا: إن ما استدل به (المرجئة) من القرآن الكريم في نفي الشفاعة لأهل الكبائر لهو عين الجهل، والعناد كما قال ابن خزيمة - رحمه الله تعالى-: أَهْلُ الْجَهْلِ الَّذِينَ ذَكَرْتُهُمْ فِي هَذَا الْفَصْلِ صِنْفَانِ: صِنْفٌ: مِنْهُمُ الْخَوَارِجُ وَالْمُعْتَزِلَةِ، أَنْكَرَتْ إِخْرَاجَ أَحَدٍ مِنَ النَّارِ مِمَّنْ يَدْخُلُ النَّارَ، وَأَنْكَرَتْ هَذِهِ الْأَخْبَارَ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي الشَّفَاعَةِ ، الصِّنْفُ الثَّانِي: الْغَالِيَةُ مِنَ الْمُرْجِئَةِ الَّتِي تَزْعُمُ أَنَّ النَّارَ حُرِّمَتْ عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، تَتَأَوَّلُ هَذِهِ الْأَخْبَارَ الَّتِي رُوِيَتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ عَلَى خِلَافِ تَأْوِيلِهَا[٣]

وأجمع المفسرون أن "الشفاعة المنفية" في الآية الكريمة، واردة في حق الكفار لا في حق المسلمين، قال القرطبي: وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُفَسِّرُونَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى" ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ ﴾[٤] النَّفْسُ الْكَافِرَةُ لَا كُلُّ نَفْسٍ[٥].وقال ابن جرير الطبري: إنما هي لمن مات على كفره غير

---

(١) التفسير الكبير ،للفخر الرازي(جـ٣صـ٤٩٦)

(٢) ذكره أبو بكر الباقلاني في كتابه تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (جـ١صـ٤١٩)

وذكره أبو عبد الرحمن الحوت في كتابه أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب (جـ١صـ١٦٦) وقال عقبه: فَإِنَّهُ لم يَصح وَهُوَ من أكاذيب الْمُعْتَزلَة.

(٣) التوحيد، لابن خزيمة (جـ٢صـ٧٦٩)

(٤) سورة البقرة جزء من الآية رقم (٤٨)

(٥) تفسير القرطبي (جـ١صـ٣٧٩)

غير تائب إلى الله عز وجل.[١]، وقال ابن كثير: يَعْنِي عَنِ الْكَافِرِينَ، كَمَا قَالَ: {فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ}[٢]، وَكَمَا قَالَ عَنْ أَهْلِ النَّارِ: {فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ، وَلا صَدِيقٍ حَمِيمٍ[٣]}[٤]، وعلى هذا: "فالشفاعة المنفية" في هذه الآية في حق الكفار لا في حق المذنبين من المسلمين.

ثانيًا: وأما ما استدل به المرجئة من الأحاديث فنقول:

إن كل ما استدل به المرجئة من الأحاديث باطل؛ لأنهم اعتمدوا على بعض الأحاديث التي لا تصح ولا تقوم بها حجة، وجعلوها سنداً لرأيهم ودليلًا لقولهم، كما فهموا الأحاديث الصحيحة فهمًا خاطئًا يخالف فهم السلف الصالح رضى الله عنهم، وتوضيح ذلك فيما يلي:

١- **أما حديث أبي هريرة -رضى الله عنه- الطويل وفيه قوله ﷺ: لاَ أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ شَاةٌ لَهَا ثُغَاءٌ، عَلَى رَقَبَتِهِ فَرَسٌ لَهُ حَمْحَمَةٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغِثْنِي، فَأَقُولُ: لاَ أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ أَبْلَغْتُكَ، وَعَلَى رَقَبَتِهِ بَعِيرٌ لَهُ رُغَاءٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغِثْنِي، فَأَقُولُ: لاَ أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ...الحديث.**

فاستدل المرجئة بهذا الحديث على نفي شفاعة النبي ﷺ، لأنه إذا لم يكن يملك لصاحب الكبيرة من الله شيئا فكيف يكون له في الشفاعة نصيب.

وللرد عليهم نقول: هذا فهم غير صحيح لمعنى الحديث، **أولًا:** لأن هذا الحديث ورد في التحذير من صاحب الغلول، وهو غير كافر، فيدخل في عموم الموحدين الذين تنالهم شفاعة النبي ﷺ، **ثانيًا:** قوله ﷺ"لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا "ليس

(١) جامع البيان في تأويل القرآن، لابن جرير الطبري (جـ١صـ٣٣)

(٢) سورة المدثر الآية رقم (٤٨)

(٣) سورة الشعراء الآية رقم (١١٠، ١١١)

(٤) تفسير ابن كثير (جـ١صـ٢٥٦)

دليلا على نفي الشفاعة مطلقًا، وإنما معناه أَيْ لا أملك لك شيئا مِنَ الْمَغْفِرَةِ والشفاعة حتى يأذن الله لمن أراد، كما قال تعالى: ﴿ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ ﴾[١]، فكَأَنَّهُ ﷺ وقد أَبْرَزَ هَذَا الْوَعِيدَ فِي مَقَامِ الزَّجْرِ وَالتَّغْلِيظِ فقال " قد بلغت "، ثم بعد ذلك أدركه من الرقة والرأفة التي خصه الله ووصفه بها ما سأل ربه الشفاعة فيهم، حتى يأذن له في الشفاعة فيمن شاء منهم، فَهُوَ فِي الْقِيَامَةِ صَاحِبُ الشَّفَاعَةِ فِي مُذْنِبِي الْأُمَّةِ" [٢]، وهو القائل ﷺ شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي.

قال ابن خزيمة – رحمه الله تعالى–: قَوْلُهُ ﷺ: "شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي"، فَإِنَّمَا أَرَادَ شَفَاعَتِي بَعْدَ هَذِهِ الشَّفَاعَةِ، الَّتِي قَدْ عَمَّتْ جَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ هِيَ شَفَاعَةٌ لِمَنْ قَدْ أُدْخِلَ النَّارَ، مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، بِذُنُوبٍ وَخَطَايَا، قَدِ ارْتَكَبُوهَا، لَمْ يَغْفِرْهَا اللَّهُ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا، فَيَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ بِشَفَاعَتِهِ، فَمَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكَبَائِرِ» أَيْ مَنِ ارْتَكَبَ مِنَ الذُّنُوبِ الْكَبَائِرَ، فَأُدْخِلُوا النَّارَ بِالْكَبَائِرِ، إِذِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَعَدَ تَكْفِيرَ الذُّنُوبِ الصَّغَائِرِ بِاجْتِنَابِ الْكَبَائِرِ[٣]

وبهذا يتبين لنا أن شفاعته ﷺ لأهل الكبائر من أمته ثابتة بالقرآن والسنة، وذلك بعد رضى الله وإذنه كما قال تعالى: ﴿ يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا ﴾[٤]، وقوله ﴿ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ ﴾[٥]، وأما عن اعتذاره ﷺ عن الشفاعة بقوله: "لا أملك لك شيئا" هذا إذا طلبها صاحب الكبيرة عند أول وهلة من البعث والحشر، فعندها يعتذر النبي ﷺ، لأنه ليس وقتها، ولم

---

(١) سورة الأنبياء جزء من الآية رقم (٢٨)

(٢) ينظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض (جـ٦صـ٢٣٤)، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (جـ٦صـ١٨٦)، شرح النووي على مسلم(جـ١٢صـ٢١٧)، بتصرف.

(٣) التوحيد، لابن خزيمة (جـ٢صـ٦٥٥)

(٤) سورة طه جزء من الآية رقم (١٠٩)

(٥) سورة الأنبياء جزء من الآية رقم (٢٨)

يؤذن له في ذلك الوقت، فعندما يأذن له رب العالمين بالشفاعة يشفع لجميع المذنبين من أمته ﷺ.

٢- وأما حديث أبي هريرة رضى الله عنه. وفيه أن النبي ﷺ يقال له: إِنَّهُمْ قَدْ بَدَّلُوا بَعْدَكَ فَأَقُولُ فَسُحْقًا فَسُحْقًا».

استدل المرجئة بِهَذَا الْخَبَرِ عَلَى نَفْيِ الشَّفَاعَةِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ شَفِيعًا لَهُمْ لَمْ يَكُنْ يَقُولُ فَسُحْقًا فَسُحْقًا، لِأَنَّ الشَّفِيعَ لَا يَقُولُ ذَلِكَ، وَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ شَفِيعًا لَهُمْ فِي الْخَلَاصِ مِنَ الْعِقَابِ الدَّائِمِ وَهُوَ يَمْنَعُهُمْ شَرْبَةَ مَاءٍ[(١)]

وللرد عليهم نقول:

إن استدلال المرجئة بالحديث الصحيح على نفي شفاعة النبي ﷺ لهو عين الجهل وقلة الفهم، وقصور النظر في كلام السلف -رحمهم الله تعالى-، لأن هذا الحديث ورد في حق المرتدين الكفار الذين بدلوا دينهم وغيروه، لا في حق مرتكبي الكبائر والذنوب من الموحدين.

قال أبو جعفر الداودى: "ولا يدل قوله: (سحقًا سحقًا) أنه لا يشفع لهم بعد؛ لأن الله تعالى قد يلقى لهم ذلك في قلبه وقتًا ليعاقبهم بما شاء إلى وقت يشاء، ثم يعطف قلبه عليهم فيشفع لهم، وقد جاء في الحديث: (شفاعتي لأهل الكبائر من أمتى) . وقد قال بعض السلف: فالذين يعرفهم النبي ويحال بينهم وبينه أنهم هم المرتدون"[(٢)].

وذكر السيوطي - رحمه الله تعالى- جملة من كلام السلف -رحمهم الله تعالى- فعند شرح الحديث في قوله ﷺ "فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنَ الْوُضُوءِ،

---

(١) التفسير الكبير، للفخر الرازي (جـ٣صـ٤٩٦)

(٢) شرح صحيح البخاري، لابن بطال (جـ١٠صـ٧)



وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلَى الْحَوْضِ أَلَا لَيُذَادَنَّ رِجَالٌ عَنْ حَوْضِي كَمَا يُذَادُ الْبَعِيرُ الضَّالُّ أُنَادِيهِمْ أَلَا هَلُمَّ فَيُقَالُ: إِنَّهُمْ قَدْ بَدَّلُوا بَعْدَكَ فَأَقُولُ سُحْقًا سُحْقًا" فقال:

"قَالَ الْبَاجِيّ- رحمه الله تعالى- يحْتَمل أَن الْمُنَافِقِين والمرتدين وكل من تَوَضَّأ يحْشر بالغرة والتحجيل ولأجلها دعاهم وَلَو لم يكن السيما إِلَّا للْمُؤْمنين لما دعاهم وَلما ظن أهم مِنْهُم قَالَ وَيحْتَمل أَن يكون ذَلِك لمن رأى النَّبِي ﷺ فبدل بعده وارتد فَدَعَاهُمْ النَّبِي ﷺ لعلمه بهم أَيَّام حَيَاته وتظاهرهم بِالْإِسْلَامِ وَإِن لم يكن لَهُم يَوْمئِذٍ غرَّة وَلَا تحجيل لَكِن لكَوْنهم عِنْده أَيَّام حَيَاته وصحبته باسم الْإِسْلَام وَظَاهره.

قَالَ القَاضِي عِيَاض -رحمه الله تعالى- والأول أظهر فقد ورد أَن الْمُنَافِقين يُعْطون نورا ويطفأ عِنْد الْحَاجة فَكَمَا جعل الله لَهُم نورا بِظَاهِر إيمَانهم ليغتروا بِهِ حَتَّى يطفأ عِنْد حَاجتهم على الصِّرَاط كَذَلِك لَا يبعد أَن يكون لَهُم هُنَا غرَّة وتحجيل حَتَّى يذادوا عِنْد حَاجتهم إِلَى الْوُرُود نكالا من الله ومكرا بهم، وَقَالَ الداوودي لَيْسَ فِي هَذَا مِمَّا يحتم بِهِ للمذادين بِدُخُول النَّار.

وَيحْتَمل أَن يذادوا وقتا فتلحقهم شدَّة ثمَّ يتلافاهم الله برحمته وَيَقُول لَهُم النَّبِي ﷺ سحقا ثمَّ يشفع فيهم قَالَ "الْبَاجِيّ وَالْقَاضِي عِيَاض"؛ كَأَنَّهُ جعلهم من أهل الْكَبَائِر من الْمُؤمنِينَ زَاد "القَاضِي" أَو من بدل ببدعة لَا تخرجه عَن الْإِسْلَام قَالَ غَيره وعَلى هَذَا لَا يبعد أَن يَكُونُوا أهل غرَّة وتحجيل بكونهم من الْمُؤمنِينَ، وَقَالَ ابن عبد الْبر: "كل من أحدث فِي الدّين فَهُوَ من المطرودين عَن الْحَوْض، كالخوارج وَالرَّوَافِض، وَأَصْحَاب الْأَهْوَاء، وَكَذَلِكَ الظلمَة المسرفون فِي الْجور وطمس الْحق والمعلنون بالكبائر، فَكل هَؤُلَاءِ يخَاف عَلَيْهِم أَن يَكُونُوا مِمَّن عنوا بِهَذَا الْخَبَر"[(١)]

---

(١) ينظر: التمهيد لابن عبد البر (جـ٢٠صـ ٢٦٢)، وتنوير الحوالك شرح موطأ مالك (جـ١صـ٤٠)

والسبب في إنكار (المرجئة) لشفاعة النبي محمدﷺ، هو النظر إلى ظاهر الأحاديث، وعدم فهمها فهمًا صحيحًا كما فهمها السلف الصالح –رحمهم الله تعالى– ولو أمعنوا النظر في هذه الأحاديث وجمعوا كل الأحاديث في هذا الباب؛ لوجدوا أن الأحاديث يشرح بعضها بعضًا، و بعضها مطلقًا والآخر مقيدًا، ولَعلِموا أن للنبيﷺ له شفاعات متعددة، ومنها شفاعته لأهل الكبائر، وقد تضافرت الأدلة، وتواترت الأحاديث الصحيحة على ذلك؛ لكن عدم فهم (المرجئة) لهذه الأحاديث على وجهها الصحيح، أدى إلى فساد قولهم وبطلان عقيدتهم.

قَالَ ابن خزيمة – رحمه الله تعالى–تعالى: "الْغَالِيَةُ مِنَ الْمُرْجِئَةِ: الَّتِي تَزْعُمُ أَنَّ النَّارَ حُرِّمَتْ عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، تَتَأَوَّلُ هَذِهِ الْأَخْبَارَ الَّتِي رُوِيَتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ عَلَى خِلَافِ تَأْوِيلِهَا....ثم ذكر – رحمه الله تعالى– جملة من الأحاديث والتي في معناها أن من قال لا إله الله دخل الجنة وقال بعد آخر حديث منها وهو حديث عِتْبَانِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَنْ يُوَافِيَ عَبْدٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُوَ يَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ، إِلَّا حُرِّمَ عَلَى النَّارِ»

قال ابن خزيمة – رحمه الله تعالى– عقب هذا الحديث ردًّا على المرجئة الذين ينكرون الشفاعة: " "فَاسْمَعُوا الدَّلِيلَ الْبَيِّنَ الْوَاضِحَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا أَرَادَ بِقَوْلِهِ فِي هَذَا الْخَبَرِ حُرِّمَ عَلَى النَّارِ أَيْ حُرِّمَ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَهُ، لَا أَنَّهُ حُرِّمَ عَلَى النَّارِ أَنْ تُؤْذِيَهُ أَوْ تُمْحِشَهُ أَوْ تَمَسَّهُ؛ لِأَنَّ النَّارَ إِذَا أَكَلَتْ مَا يُلْقَى فِيهَا، يَصِيرُ الْمَأْكُولُ نَارًا، ثُمَّ رَمَادًا، وَأَهْلُ التَّوْحِيدِ وَإِنْ دَخَلُوا النَّارَ بِذُنُوبِهِمْ وَخَطَايَاهُمْ لَا تَأْكُلَهُمُ النَّارُ أَكْلًا يَصِيرُونَ جَمْرًا ثُمَّ رَمَادًا، بَلْ يَصِيرُونَ فَحْمًا، كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْأَخْبَارِ الَّتِي قَدَّمْنَا ذِكْرَهَا فِي أَبْوَابِ الشَّفَاعَاتِ، وَالشَّيْءُ إِذَا احْتَرَقَ كُلُّهُ فَصَارَ جَمْرًا، بَعْدَ احْتِرَاقِ الْجَمِيعِ، يَصِيرُ بَعْدَ الْجَمْرِ رَمَادًا لَا يَصِيرُ فَحْمًا، إِذَا احْتَرَقَ

احْتِرَاقًا نَاعِمًا، فَافْهَمُوا هَذَا الْفَصْلَ، لَا تُغَالِطُوا فَتَصُدُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ، وَكُلُّ مَا يُذْكَرُ مِنَ الْأَخْبَارِ، مِنْ هَذَا الْجِنْسِ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، فَافْهَمُوهُ[(١)]

وقد سبق الكلام مفصَّلا في الأحاديث المطلقة في أن من قال لا إله إلا الله دخل الجنة، وأن هذه الأحاديث كانت قبل نزول الفرائض، أو أنها لمن قالها تائبًا عند الموت، أو أن هذه الأحاديث مقيدة بأحاديث أخرى، ولقول لا إله إلا الله شروط لابد أن يعمل بها.

٣- أمَّا حديث "لا تنَال شَفَاعَتِي أهل الْكَبَائِر من أمتِي"

فهذا الحديث نص صريح اعتمد عليه (المرجئة) في تأييد مذهبهم، واستدلوا به على نفي شفاعته ﷺ في أهل الكبائر من أمته؛ لكن لو كان لهم أدنى علم بعلوم الحديث، لعلموا أن هذا الحديث لا تثبت به حجة، ولا يصح دليلًا، وقد أجاب عنه الإمام أبو بكر الباقلاني بعدة أجوبة هى:

١- إن هذه الرِّوَايَة غير مَعْرُوفَة وَلَا ثَابِتَة عِنْد أهل النَّقْل.

٢- لَو سلمنا صحة هذه الرواية لوَجَبَ حملهَا مَعَ الْأَخْبَار الَّتِي رويناها على ضرب من الْبناء والتأويل حَتَّى لَا يدْفع من السّنَن شَيْء يُمكن اسْتِعْمَالهَا وتصحيحها كَمَا يصنع ذَلِك فِي قَوْله تَعَالَى {هَذَا يَوْم لَا ينطقون} وَقَوله {وَأَقْبل بَعضهم على بعض يتساءلون}فيكون قَوْله: "لَا تنَال شَفَاعَتِي أهل الْكَبَائِر من أمتِي"، أَرَادَ بذلك أَن كَانَت الْكَبَائِر الْوَاقِعَة مِنْهُم ردة بعد إِسْلَام أَو كفرًا بعد إِيمَان بِدلَالَة الْأَخْبَار الْأُخَر الَّتِي فِيهَا إِخْرَاج أهل الْإِيمَان بِشَفَاعَتِهِ فَلَا يكون لذَلِك مُعَارضًا.

٣- فَإِن قَالُوا قَوْله "لَا تنَال شَفَاعَتِي أهل الْكَبَائِر من أمتِي" يمْنَع تأويلكم هَذَا لِأَنَّهُ حكم بِأَنَّهُم من أمته وَذَلِكَ يَقْتَضِي أَنهم قوم مُسلمُونَ قيل لَهُم يحْتَمل أَن يكون

---

(١) ينظر: التوحيد لابن خزيمة (جـ٢صـ٧٦٩)

أَرَادَ بقوله أمتِي الَّذين كَانُوا من أمتِي ثمَّ ارْتَدُّوا، وَيحْتَمل أَن يكون أَرَادَ أهل قَرْني وعصري الَّذين بعثت فيهم فَلَا تعلق لَهُم فِي ذَلِك"[١].

ونرد أيضًا عليهم بأن هذا الحديث الباطل يعارضه الحديث الصحيح الذي أخرجه الإمام أبو داود بسنده عنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضى الله ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي»[٢]

قال ابن خزيمة – رحمه الله تعالى–: إِنَّمَا أَرَادَ بِالْكَبَائِرِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مَا هُوَ دُونَ الشِّرْكِ مِنَ الذُّنُوبِ [٣]،ويشهد لذلك قوله ﷺ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ، فَتَعَجَّلَ كُلُّ نَبِيٍّ دَعْوَتَهُ، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَهِيَ نَائِلَةٌ إِنْ شَاءَ اللهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا»[٤]

---

(١) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل لأبي بكر الباقلاني (جـ١صـ٤١٩)

(٢) أخرجه أبوداود في كتاب السنة، باب في الشفاعة (جـ٤صـ٢٣٦حديث رقم ٤٧٣٩) حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا بَسْطَامُ بْنُ حُرَيْثٍ، عَنْ أَشْعَثَ الْحُدَّانِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ...الحديث بلفظه.

وأخرجه الترمذي في أبواب صِفَةِ الْقِيَامَةِ وَالرَّقَائِقِ وَالْوَرَعِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ (جـ٤صـ٢٠٣حديث رقم٢٤٣٥) من طريق مَعْمَرٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ بلفظه. وقال الترمذي عقبه: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ.

وأخرجه أحمد في (جـ٢٠صـ٤٣٩حديث رقم ١٣٢٢٢) قال حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ به بلفظه.

الحكم على الحديث: إسناده صحيح رواته جميعا ثقات.

(٣) التوحيد، لابن خزيمة (جـ٢صـ٦٥٨).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الإيمان: بَابُ اخْتِبَاءِ النَّبِيِّ ﷺ دَعْوَةَ الشَّفَاعَةِ لِأُمَّتِهِ (جـ١صـ١٨٩حديث رقم ٣٣٨) قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ،، وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ:...الحديث.

وبهـذا تبـين لنـا: أن الحديث الذي استدل بـه المرجئـة وغيرهم فـي نفـي الشفاعة لأهل الكبـائر، باطـل ولـيس لـه أصـل، ولـم يثبـت عـن النبـي ﷺ، وقـد عارضـه الأحاديث الصحاح، ولا يصح الجمع بينه وبين غيره من الصحاح، ولا يُصار لتأويله.

والنصوص الواردة في إثبات شفاعته ﷺ لأهل الكبائر من أمته من القرآن والسـنة والإجمـاع كثيـرة، ولا ينكرهـا إلا جاهـل أو مكـابر، ومنهـا علـى سـبيل التوضيح ما يلي:

أولًا من القرآن: دلت آيات كثيرة على شفاعته ﷺ منها:

قوله تعالى: ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾[1]" ﴿ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ ﴾[2]**وقــــال"** ﴿ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَـٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ ﴾[3]﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَـٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴾[4]﴿ وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَـٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾[5]

﴿ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَـٰعَةُ جَمِيعًا ۖ لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾[6]

فهـذه الآيـات الكريمـة تـدل علـى إثبـات الشـفاعة وأنهـا ملـك لله سـبحانه وتعالى، فَهِيَ لَا تَنْفَعُ وَلَا يَنْتَفِعُ بِهَا وَلَا تَكُونُ نَافِعَةً إِلَّا لِلْمَأْذُونِ لَهُمْ، وأنها تكون للمؤمنين دون الكافرين.

---

(١) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (٢٥٥)

(٢) سورة الأنبياء: جزء من الآية رقم (٢٨)

(٣) سورة سبأ: جزء من الآية رقم (٢٣)

(٤) سورة النجم: الآية رقم (٢٦)

(٥) سورة الزخرف الآية رقم (٦٨)

(٦) سورة الزمر الآية قم (٤٤)

قال القرطبي: فَعَلِمْنَا بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ أَنَّ الشَّفَاعَةَ إِنَّمَا تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ دُونَ الْكَافِرِينَ وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُفَسِّرُونَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ ﴾ [(١)]"وَاتَّقُوا يَوْماً لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً وَلا يُقْبَلُ مِنْها شَفاعَةٌ" النَّفْسُ الْكَافِرَةُ لَا كُلُّ نَفْسٍ[(٢)].

ثانيًا: من السنة:

ذكر العلماء أن للنبي ﷺ شفاعات متعددة[(٣)]،وليس المقام في هذا البحث لبيان لأنواع الشفاعة، وإنما هو لبيان إثبات الشفاعة له ﷺ لأهل الكبائر، وإن من أعظم ما اختص به ﷺ من أنواع الشفاعة، الشفاعة العظمى[(٤)]، والمرجئة لا

---

(١) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (٤٨)

(٢) ينظر: تفسير القرطبي (جـ١صـ٣٧٩)

(٣) ذكر العلماء أنواع الشفاعات الثابتة لسيدنا رسول الله ﷺ، فبلغت ثمانية أنواع، منها ما هو خاصّ بالنبي ﷺ، ومنها ما هو مشترك بينه وبين غيره قَالَ النَّوَوِيُّ تَبَعًا لِعِيَاضٍ الشَّفَاعَةُ خَمْسٌ فِي الْإِرَاحَةِ مِنْ هَوْلِ الْمَوْقِفِ وَفِي إِدْخَالِ قَوْمٍ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَفِي إِدْخَالِ قَوْمٍ حُوسِبُوا فَاسْتَحَقُّوا الْعَذَابَ أَنْ لَا يُعَذَّبُوا وَفِي إِخْرَاجِ مَنْ أُدْخِلَ النَّارَ مِنَ الْعُصَاةِ وَفِي رَفْعِ الدَّرَجَات قال الحافظ –رحمه الله–: وأشار "عياض" إلى استدراك شفاعة سادسة، وهي التخفيف عن أبي طالب في العذاب. وزاد بعضهم شفاعة سابعة، وهي الشفاعة لأهل المدينة، وقال الحافظ – – رحمه الله تعالى––: وظهر لي بالتتبع شفاعة أخرى، وهي الشفاعة فيمن استوت حسناته وسيئاته أن يدخل الجنة، وهم أهل الأعراف على أرجح الأقوال، وَشَفَاعَةٌ أُخْرَى وَهِيَ شَفَاعَتُهُ فِيمَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ ومن أراد الاستزادة فليراجع فتح الباري (جـ١١صـ٤٢٨)،

(٤) والشفاعة العظمى: هي الشفاعة في أهل الموقف، حيث إن الناس يوم القيامة يُحشرون طويلاً في يوم عصيب تدنو منهم الشمس، ، يموج بعضهم في بعض ويبحثون عمن يشفع لهم أمام الله عز وجل؛ لأن الباري سبحانه يغضب ذلك اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله، فالبشر أمام الله عز وجل حينما استبانت لهم الحقيقة ورأوا أنهم =

=

فرطوا في دنياهم بأعمالهم لم يكن لهم على الله عز وجل حجة أن يقولوا أو أن يطلبوا، فذهبوا يطلبون ويستشفعون ممن هم أقرب إلى الله سبحانه وتعالى، فكان كل نبي يعتذر عن ذلك حتى ذهبوا لمحمد ﷺ فيسجد تحت العرش ويدعو طويلاً طويلاً، حتى يشفع، ويؤيد ذلك الحديث الذي أخرجه البخاري بسنده عن أبي هريرة رضى الله عنه وفيه: أن النبي ﷺ قال:" أَنَا سَيِّدُ القَوْمِ يَوْمَ القِيَامَةِ، هَلْ تَدْرُونَ بِمَ؟ يَجْمَعُ اللَّهُ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، فَيُبْصِرُهُمُ النَّاظِرُ وَيُسْمِعُهُمُ الدَّاعِي، وَتَدْنُو مِنْهُمُ الشَّمْسُ، فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ: أَلاَ تَرَوْنَ إِلَى مَا أَنْتُمْ فِيهِ، إِلَى مَا بَلَغَكُمْ؟ أَلاَ تَنْظُرُونَ إِلَى مَنْ يَشْفَعُ لَكُمْ إِلَى رَبِّكُمْ، فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ: أَبُوكُمْ آدَمُ فَيَأْتُونَهُ فَيَقُولُونَ: يَا آدَمُ أَنْتَ أَبُو البَشَرِ، خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَأَمَرَ المَلاَئِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ، وَأَسْكَنَكَ الجَنَّةَ، أَلاَ تَشْفَعُ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلاَ تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ وَمَا بَلَغَنَا؟ فَيَقُولُ: رَبِّي غَضِبَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلاَ يَغْضَبُ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَنَهَانِي عَنِ الشَّجَرَةِ فَعَصَيْتُهُ، نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى نُوحٍ، فَيَأْتُونَ نُوحًا، فَيَقُولُونَ: يَا نُوحُ، أَنْتَ أَوَّلُ الرُّسُلِ إِلَى أَهْلِ الأَرْضِ، وَسَمَّاكَ اللَّهُ عَبْدًا شَكُورًا، أَمَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ، أَلاَ تَرَى إِلَى مَا بَلَغَنَا، أَلاَ تَشْفَعُ لَنَا إِلَى رَبِّكَ؟ فَيَقُولُ: رَبِّي غَضِبَ اليَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلاَ يَغْضَبُ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، نَفْسِي نَفْسِي، ائْتُوا النَّبِيَّ ﷺ، فَيَأْتُونِي فَأَسْجُدُ تَحْتَ العَرْشِ، فَيُقَالُ يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، وَسَلْ تُعْطَهْ. وهذه هى الشفاعة العظمى ، والمقصود بها قوله ﷺ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ، فَتَعَجَّلَ كُلُّ نَبِيٍّ دَعْوَتَهُ، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَهِيَ نَائِلَةٌ إِنْ شَاءَ اللهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا»، والغرض من هذه الشفاعة العامة لأهل الموقف إنما هي لتعجيل حسابهم وحتى يراحوا من هول الموقف، وشدته. فهذه هى الشفاعة العظمى والمقام المحمود المشار إليه بقوله تعالى:

﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ﴾، فعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: " إِنَّ النَّاسَ يَصِيرُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ جُثًا، كُلُّ أُمَّةٍ تَتْبَعُ نَبِيَّهَا يَقُولُونَ: يَا فُلاَنُ اشْفَعْ، يَا فُلاَنُ اشْفَعْ، حَتَّى تَنْتَهِيَ الشَّفَاعَةُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَذَلِكَ يَوْمَ يَبْعَثُهُ اللَّهُ المَقَامَ المَحْمُودَ. قال ابن حجر: "الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الشَّفَاعَةُ وَبَالَغَ الْوَاحِدِيُّ فَنَقَلَ فِيهِ الْإِجْمَاعَ وقال الطبري: قال أكثر أهل التأويل: المقام المحمود هو الذي يقدمه النبي ﷺ ليريحهم من كرب الموقف.

ينكرون الشفاعة العظمى في الفصل بين الخلائق، وإنما ينكرون شفاعته ﷺ في أهل الكبائر.

قال الإسفراييني – رحمه الله تعالى-: الشَّفَاعَةُ الَّتِي تُنْكِرُهَا الْمُعْتَزِلَةُ، وَتَجْحَدُهَا هِيَ فِيمَنِ اسْتَحَقَّ النَّارَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ لَا يَدْخُلَهَا، وَفِيمَنْ دَخَلَهَا مِنْهُمْ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهَا، فَكَذَّبَتْ بِهَا الْمُبْتَدِعَةُ، وَنَفَتْهَا مَعَ ثُبُوتِ أَدِلَّتِهَا، وَتَضَافُرِ حُجَجِهَا مِمَّا يَتَعَسَّرُ إِحْصَاؤُهُ، وَيَتَعَذَّرُ اسْتِقْصَاؤُهُ(١)

ومما يدل على شفاعته لأهل الكبائر من أمته ﷺ قوله: (شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي) (٢)

وقوله ﷺ: "لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ، فَتَعَجَّلَ كُلُّ نَبِيٍّ دَعْوَتَهُ، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَهِيَ نَائِلَةٌ إِنْ شَاءَ اللهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا»(٣)

ثالثًا: من الإجماع:

أجمع السلف– رحمهم الله تعالى– على شفاعة النبي ﷺ، وأنها واقعة للمذنبين من أهل الكبائر، ولم ينكر ذلك إلا مبتدع جاهل بالكتاب والسنة، وإليك أقوال أهل العلم في ثبوت شفاعته ﷺ لأهل الكبائر وردهم على منكري ذلك .

قال الإسفراييني – رحمه الله تعالى-: شَفَاعَةُ النَّبِيِّ ﷺ نَوْعٌ مِنَ السَّمْعِيَّاتِ وَرَدَتْ بِهَا الْآثَارُ حَتَّى بَلَغَتْ مَبْلَغَ التَّوَاتُرِ الْمَعْنَوِيِّ، وَانْعَقَدَتْ عَلَيْهَا إِجْمَاعُ أَهْلِ الْحَقِّ مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِ قَبْلَ ظُهُورِ الْمُبْتَدِعَةِ، لَكِنَّ هَذِهِ الشَّفَاعَةَ الْعُظْمَى مُجْمَعٌ عَلَيْهَا لَمْ يُنْكِرْهَا أَحَدٌ مِمَّنْ يَقُولُ بِالْحَشْرِ(٤).

---

(١) لوامع الأنوار البهية، للإسفراييني (جـ٢صـ٢١٢)

(٢) سبق تخريجه في صـ (٩٠)، وهو حديث صحيح رواته ثقات.

(٣) سبق تخريجه في صـ (٩٠) وهو حديث صحيح، أخرجه الإمام مسلم رحمه الله.

(٤) لوامع الأنوار، للسفاريني(جـ٢صـ٢٠٨)

وجاء في شرح لمعة الاعتقاد: وهذه "الشفاعة العظمى "لا ينكرها أحد من أمته ﷺ أمَّا شفاعته لأهل الكبائر فقد أقر بها إجماع عند أهل السنة والجماعة، وأنكرها ثلاث طوائف، المعتزلة والخوارج: فهؤلاء لا يثبتون الشفاعة للنبي ﷺ في أهل الكبائر؛ لأن من دخل النار عندهم لا يخرج منها أبداً، ووافقهم في إنكار الشفاعة "المرجئة الغلاة": فإنه لا يدخل عندهم النار مؤمن، ولو ارتكب ما ارتكب من الموبقات والسيئات والأعمال القبيحة، فهؤلاء وافقوا الخوارج في نفي الشفاعة، وقالوا: لا شفاعة، وما جاء من نصوص الشفاعة جعلوها في رفع الدرجات، وهذا تكذيب لما دلت عليه النصوص من شفاعة النبي ﷺ وغيره في أهل النار الذين استحقوها، أو الذين دخلوها أن يخرجوا منها[١].

وقال الإمام أبو بكر الآجري – رحمه الله تعالى–: إِنَّ الْمُكَذِّبَ بِالشَّفَاعَةِ أَخْطَأَ فِي تَأْوِيلِهِ خَطَأً فَاحِشًا خَرَجَ بِهِ عَنِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ عَمَدَ إِلَى آيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ نَزَلَتْ فِي أَهْلِ الْكُفْرِ ، أَخْبَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَنَّهُمْ إِذَا دَخَلُوا النَّارَ أَنَّهُمْ غَيْرُ خَارِجِيْنَ مِنْهَا ، فَجَعَلَهَا الْمُكَذِّبُ بِالشَّفَاعَةِ فِي الْمُوَحِّدِينَ ، وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى أَخْبَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي إِثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ أَنَّهَا إِنَّمَا هِيَ لِأَهْلِ الْكَبَائِرِ ، وَالْقُرْآنُ يَدُلُّ عَلَى هَذَا ، فَخَرَجَ بِقَوْلِهِ السُّوءِ عَنْ جُمْلَةِ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ الْأَيْمَانِ ، وَاتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِهِمْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾[٢][٣]

وقال الإمام أبو موسى الأشعري – رحمه الله تعالى–: مناقشًا ونافيًا من أنكر الشفاعة قائلًا لهم ومبينًا وجه الصَّواب في ذلك: "قد أجمع المسلمون على

---

(١) شرح لمعة الاعتقاد ، لخالد بن عبد الله بن محمد المصلح (جـ١٤صـ٦)

(٢) سورة النساء الآية رقم (١١٥)

(٣) الشريعة، للآجري (جـ٣صـ١٢٠٣)

أن لرسول ﷺ شفاعة، فلمن الشفاعة؟ أهي للمذنبين المرتكبين للكبائر؟ أم للمؤمنين المخلصين؟ فإن قالوا: للمذنبين المرتكبين للكبائر وافقوا، وإن قالوا للمؤمنين المبشرين بالجنة الموعودين بها، قيل لهم: فإذا كانوا موعودين بالجنة، وبها مبشرين، والله تعالى لا يخلف وعده، فما معنى الشفاعة لقوم لا يجوز عندكم أن لا يدخلهم الله جناته؟ ومن قولكم أنهم قد استحقوها على الله عز وجل واستوجبوها عليه سبحانه، وإذا كان الله تعالى لا يظلم مثقال ذرة وكان تأخيرهم عن الجنة ظلماً، فإنما يشفع الشفعاء إلى الله تعالى في أن لا يظلم على مذاهبكم، تعالى الله عن افترائكم عليه علواً كبيراً، فإن قالوا: يشفع النبيّ ﷺ إلى الله تعالى في أن يزيدهم من فضله، لا في أن يدخلهم جناته، قيل لهم: أوليس قد وعدهم عز وجل ذلك، فقال تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُوَفِّيهِمۡ أُجُورَهُمۡ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضۡلِهِۦۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡتَنكَفُواْ وَٱسۡتَكۡبَرُواْ فَيُعَذِّبُهُمۡ عَذَابًا أَلِيمًا وَلَا يَجِدُونَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴾[١]، والله تعالى لا يخلف وعده، فإنما يشفع إلى الله تعالى عندكم من أن لا يخلف وعده، وهذا جهل منكم، وإنما الشفاعة المعقولة فيمن استحق عقاباً، أن يوضع عنه عقابه أو في من لم يعده شيئاً أن يتفضل عليه به، فأما إذا كان الوعد بالتفضل سابقاً، فلا وجه لهذا"[٢]

قلت: وهذا الرد من الإمام "أبي موسى الأشعري" في غاية الروعة والبيان، فقد كفى وشفى، حيث ناقشهم مناقشة شرعية وعقلية، فقطع حجتهم، وأبطل مذهبهم، وانتصر لمذهب أهل السنة والجماعة القائل بشمول شفاعته ﷺ للعصاة والمذنبين.

(١) سورة النساء الآية رقم (١٧٣)

(٢)الإبانة عن أصول الديانة، لأبي موسى الأشعري (جـ١صـ٢٤١)

وقال في موضع آخر: وأجمعوا على أن شفاعة النبي ﷺ لأهل الكبائر من أمته وعلى أنه يخرج من النار قوماً من أمته بعد ما صاروا حمماً، فيطرحون في نهر الحياة فينبتون كما تنبت الحبة في حميل السبيل [1]

وقال القاضي عياض – رحمه الله تعالى–: مذهب أهل السنة جواز الشفاعة عقلاً ووجوبها بصريح قوله **تعالى**:﴿ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنۡ أَذِنَ لَهُۥ ﴾[2] **وقوله تعالى**: ﴿ وَلَا يَشۡفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ ﴾[3]وَقَالَ" وأمثالها، وبخبر الصادق سَمْعاً، وقد جاءت الآثار التى بلغَت بمجموعها التواتُر بصحتها فى الآخرة لمذنبى المؤمنين، وأجمع السلف الصالح ومن بعدهم من أهل السنة عليها، ومنعت الخوارج وبعض المعتزلة منها، وتأولت الأحاديث الواردة فيها واعتصموا بمذاهبهم في تخليد المذنبين في النار واحتجوا بقوله: ﴿ فَمَا تَنفَعُهُمۡ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴾[4]وبقوله: ﴿ مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ حَمِيمٖ وَلَا شَفِيعٖ يُطَاعُ ﴾[5]وهذه الآيات في الكفار، وتأولوا أحاديث الشفاعة في زيادة الدرجات وإجزال الثواب، وألفاظ الأحاديث التي في الكتاب وغيره تدل على خلاف ما ذهبوا إليه، وأنها في المذنبين وفى إخراج من استوجَبَ [6]

قلت: وهذا أيضًا رد من القاضي عياض – رحمه الله تعالى– أفحم فيه عقول المنفين للشفاعة، مبينًا لهم أن الآيات الواردة في نفيها هى في حق الكافرين، وتأويلهم للأحاديث الواردة في إثباتها تأويل باطل، أما المؤمنون المذنبون، فتنالهم شفاعة النبي ﷺ.سواء قبل دخولهم النار أو بعد دخولهم فيها الشاهد أن تنالهم شفاعته ﷺ بعد إذن الله سبحانه وتعالى له.

(١) ينظر: رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب، لأبي موسى الأشعري (جـ١صـ١٦٤)

(٢) سورة سبأ: جزء من الآية رقم (٢٣)

(٣) سورة الأنبياء: جزء من الآية رقم (٢٨)

(٤) سورة المدثر الآية رقم (٤٨)

(٥) سورة غافر: الآية رقم (١٨)

(٦) إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض (جـ١صـ٥٦٥)

وقال ابن تيمية – رحمه الله تعالى–، ومذهب أهل السنة أن الرسول ﷺ يشفع في عصاة المؤمنين أن لا يدخلوا النار ويشفع فيمن دخلها أن يخرج منها بعد إذن الله ورضاه وثبت أن الله يقبل شفاعته في ذلك وشفاعة الصالحين من عباده بعضهم في بعض.[1]

وقال في موضع آخر رحمه الله: "وَأَمَّا شَفَاعَتُهُ لِأَهْلِ الذُّنُوبِ مِنْ أُمَّتِهِ فَمُتَّفَقٌ عَلَيْهَا بَيْنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ وَسَائِرِ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ وَأَنْكَرَهَا كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ مِنْ الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَالزَّيْدِيَّةِ وَقَالَ هَؤُلَاءِ: مَنْ يَدْخُلُ النَّارَ لَا يَخْرُجُ مِنْهَا لَا بِشَفَاعَةِ وَلَا غَيْرِهَا وَعِنْدَ هَؤُلَاءِ مَا ثَمَّ إلَّا مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ فَلَا يَدْخُلُ النَّارَ وَمَنْ يَدْخُلُ النَّارَ فَلَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ وَلَا يَجْتَمِعُ عِنْدَهُمْ فِي الشَّخْصِ الْوَاحِدِ ثَوَابٌ وَعِقَابٌ. وَأَمَّا الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ وَسَائِرُ الْأَئِمَّةِ كَالْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ فَيُقِرُّونَ بِمَا تَوَاتَرَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ اللَّهَ يُخْرِجُ مِنْ النَّارِ قَوْمًا بَعْدَ أَنْ يُعَذِّبَهُمْ اللَّهُ مَا شَاءَ أَنْ يُعَذِّبَهُمْ يُخْرِجُهُمْ بِشَفَاعَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَيُخْرِجُ آخَرِينَ بِشَفَاعَةِ غَيْرِهِ وَيُخْرِجُ قَوْمًا بِلَا شَفَاعَةٍ.[2]

وخلاصة القول: إن شفاعة النبي ﷺ لأهل الكبائر ثابتة بالقرآن والسنة والإجماع، والآيات الواردة في نفيها هى في حق الكافرين، والمؤمنون المذنبون تنالهم شفاعة النبي ﷺ. سواء قبل دخولهم النار أو بعد دخولهم فيها الشاهد: أن تنالهم شفاعته ﷺ بعد إذن الله سبحانه وتعالى له.

ولا ينكر ذلك إلا جاحد أو معاند، ونفي المرجئة لهذه الشفاعة سببه

١– الجهل بمعاني الأحاديث الصحيحة وعدم فهمها فهمًا صحيحًا كما فهمها السلف رحمهم الله تعالى،

٢– استنادهم على الأحاديث الباطلة التي لا تقوم بها حجة، ولا تصح أن تكون دليلًا.

---

(١) الفرق المنتسبة للإسلام (جـ١صـ٢٧٢)

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية (جـ١صـ١٤٨)

خاتمة البحث

وفيها أهم النتائج والتوصيات

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين، سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وأصحابه الأطهار الأبرار وسلم تسليمًا كثيرًا.

وبعـــــــد

فمن خلال ما سبق من عملٍ في هذا البحث المتواضع، والذي أسأل الله سبحانه وتعالى أن ينفعني به، وكل من يطالعه سامعًا أو قارئًا.

استخلصت أهم النتائج التي توصلت إليها وهى:

١- إن "الإرجاء" في بداية ظهوره لم يكن مذمومًا؛ لأن الغرض منه كان "توقي الحذر"، و"تأخير الحكم في أمر عثمان وعلى"- رضى الله عنهما-، وأما "الإرجاء المذموم" فهو الذي أصبح فرقة لها أصولها ومعتقدها، ومن يروج لها، وقالوا فيه "بعدم دخول العمل في مُسمى الإيمان".

٢- اعتمد (المرجئة) في الترويج لمذهبهم، على تأويل الآيات القرآنية والأحاديث النبوية تأويلًا خاطئًا بعيدًا عن منهج السلف الصالح رضى الله عنهم.

٣- استند (المرجئة) في تأييد مذهبهم على الأحاديث المطلقة، وترك الأحاديث المقيدة، مما أدى إلى فساد قولهم وبطلان عقيدتهم.

٤- اعتمد (المرجئة) في تأييد مذهبهم على الأخذ بنصوص الوعد، وجعلوها في حق المؤمنين، وتركوا نصوص الوعيد وجعلوها في حق الكافرين.

٥- اعتمد (المرجئة) في مسألة "زيادة الإيمان ونقصانه"، وكذا "عدم الاستثناء في الإيمان" على بعض الأحاديث الموضوعة ليوهموا الناس بصحة كلامهم، وليلبسوا عليهم دينهم.

٦- الهدف من كلام (المرجئة) هو التلاعب بالدين، والانسلاخ من تكاليفه وأحكامه، وانتهاك المحرمات وإفساد الأخلاقيات.

وبعد، فهذه هى أهم نتائج البحث التي توصلت إليها خلال معايشتي له.

وأمَّا عن أهم التوصيات:

فبعد هذه الرحلة الممتعة المثمرة في البحث أوصي نفسي وزملائي الباحثين بما يلي:

١- الاهتمام "بالمسائل العقدية"، التي فيها خلاف بين الفرق، وبيان وجه الصَّواب في ذلك.

٢- الاهتمام بالرد على شبهات المخالفين، والمشككين، بالحجج البالغة، والحقائق الدامغة.

٣- التحذير من "الفرق الضالة" التي تتخذ الدين شعارًا لها، وهو منها براء.

٤- الاهتمام بعلم "مختلف الحديث"، لفهم أية مسألة بصورة كاملة، ولإزالة الإشكال بين النصوص التي ظاهرها التعارض، والتوفيق بينها.

وبعد هذا: فيعلم الله أنني بذلت أقصى ما في وسعي، في هذا البحث، فما كان فيه من توفيق فمن الله وحده صاحب العطاء والفضل، وما كان فيه من خطإٍ أو سهوٍ أو نسيانٍ؛ فمني، ومن الشيطان، وأدعوه سبحانه وتعالى أن يغفر لي، وحسبي أنني بشر، ولا كمال إلا لله تعالى وحده، ولا عصمة إلا لأنبيائه عليهم الصَّلاة والسَّلام، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلّ اللهمَّ على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المصادر والمراجع

أولًا: القرآن الكريم

ثانيًا: المصادر والمراجع مرتبة على الحروف الهجائية

١- الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، للحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر، أبي عبد الله الهمذاني الجورقاني (ت: ٥٤٣هـ)، تح: د/ عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، ط: الرابعة، ١٤٢٢ هـ،٢٠٠٢ م،عدد الأجزاء: ٢

٢- الإبانة الكبرى لابن بطة، لأبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَري المعروف بابن بَطَّة العكبري (ت: ٣٨٧هـ)، تح: رضا معطي، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، عدد الأجزاء: ٩

٣- الإبانة عن أصول الديانة، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (ت: ٣٢٤هـ)، د. فوقية حسين محمود، الناشر: دار الأنصار – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧، عدد الأجزاء: ١

٤- أسنى المطالب في شرح روض الطالب، لزكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبي يحيى السنيكي (ت: ٩٢٦هـ)، عدد الأجزاء: ٤، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، الطبعة: من دون طبعة ومن دون تاريخ.

٥- أصول الفقه، لمحمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبي عبد الله، شمس الدين المقدسي الرامينى ثم الصالحي الحنبلي (ت: ٧٦٣هـ)، حققه وعلق عليه وقدم له: الدكتور فهد بن محمد السَّدَحَان، الناشر: مكتبة العبيكان، ط: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٦- الاعتصام، لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، الناشر: دار ابن عفان، السعودية، ط: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، عدد الأجزاء: ٢

٧- اعتقاد أئمة الحديث، لأبي بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس بن مرداس الإسماعيلي الجرجاني (ت: ٣٧١هـ)، تح: محمد بن عبد

الـرحمن الخمـيس، الناشـر: دار العاصـمة – الريـاض، ط: الأولـى، ١٤١٢هـ، عدد الأجزاء: ١

٨- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لمغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحنفي، (ت: ٧٦٢هـ)، تح: أبي عبد الرحمن عادل بن محمد – أبي محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م، عدد الأجزاء: ١٢

٩- الإيمان "ومعالمه، وسننه، واستكماله، ودرجاته"، لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (ت: ٢٢٤هـ)، تح: محمد نصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط: الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

١٠- الإيمان للعدني، لأبي عبد الله محمد بن يحيى ابن أبي عمر العدني (ت: ٢٤٣هـ)، تح: حمد بن حمدي الجابري الحربي، الناشر: الدار السلفية – الكويت ط: الأولى، ١٤٠٧،عدد الأجزاء: ١

١١- الإيمان، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)، تح: محمد ناصر الدين الألبـاني، الناشـر: المكتـب الإسـلامي، الأردن، ط: الخامسـة، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، عدد الأجزاء: ١

١٢- بحر العلوم، لأبي الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (ت: ٣٧٣هـ)، من دون طبعة ومن دون تاريخ.

١٣- البحر المحيط في أصول الفقه، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بـن بهـادر الزركشـي (ت: ٧٩٤هـ)، الناشـر: دار الكتبـي، ط: الأولـى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م، عدد الأجزاء: ٨

١٤- البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (ت: ٧٧٤هـ)، الناشر: دار الفكر عام النشر: ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦ م، عدد الأجزاء: ١٥

١٥- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبي الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، تح: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.
١٦- تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ)، تح: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤١٠ هـ-١٩٩٠م، عدد الأجزاء: ٢
١٧- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تح: د/ بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط: الأولى، ٢٠٠٣ م، عدد الأجزاء: ١٥
١٨- تاريخ الطبري، وصلة تاريخ الطبري، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبي جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ)، (صلة تاريخ الطبري لعريب بن سعد القرطبي، ت: ٣٦٩هـ)، الناشر: دار التراث – بيروت، ط: الثانية – ١٣٨٧ هـ عدد الأجزاء: ١١
١٩- تاريخ بغداد وذيوله، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، تح: مصطفى عبد القادر عطا، ط: الأولى، ١٤١٧ هـ، عدد الأجزاء: ٢٤
٢٠- تذكرة الحفاظ، (أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان)، لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (ت: ٥٠٧هـ) تح: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، ط: الأولى، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م، عدد الأجزاء: ١
٢١- تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، لمحمد بن محمد بن محمود، أبي منصور الماتريدي (ت: ٣٣٣هـ)،تح: د. مجدي باسلوم، الناشر: دار

الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م، عدد الأجزاء: ١٠

٢٢- تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل، لمحمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبي بكر الباقلاني المالكي (ت: ٤٠٣هـ)، المحقق: عماد الدين أحمد حيدر الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م جزء:١

٢٣- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، تح: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، عام النشر: ١٣٨٧ هـ، عدد الأجزاء: ٢٤

٢٤- التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، لمحمد بن أحمد بن عبد الرحمن، أبي الحسين المَلَطي العسقلاني (ت: ٣٧٧هـ) تح: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث - مصر، ومن دون سنة نشر، عدد الأجزاء: ١

٢٥- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لنور الدين، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكناني (ت: ٩٦٣هـ)، تح: عبد الوهاب عبد اللطيف ، عبد الله محمد الصديق الغماري، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى، ١٣٩٩ عدد الأجزاء: ٢

٢٦- تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى - مصر عام النشر: ١٣٨٩ - ١٩٦٩ عدد الأجزاء: ٢

٢٧- تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، لمحمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ)، تح: محمود محمد شاكر، الناشر: مطبعة المدني - القاهرة عدد الأجزاء:١

٢٨- تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط: الأولى، ١٣٢٦هـ، عدد الأجزاء: ١٢
٢٩- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (ت: ٧٤٢هـ)، تح: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠، عدد الأجزاء: ٣٥
٣٠- توجيه النظر إلى أصول الأثر، لطاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ (ت: ١٣٣٨هـ)، تح: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، ط: الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م، عدد الأجزاء: ٢
٣١- التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (ت: ٣١١هـ)، تح: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، الناشر: مكتبة الرشد – السعودية، ط: الخامسة، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م، عدد الأجزاء: ٢
٣٢- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، لعبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت: ٤٢٩هـ) الناشر: دار المعارف – القاهرة عدد الأجزاء: ١
٣٣- جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير، أبو جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م، عدد الأجزاء: ٢٤
٣٤- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، تح: د/ محمد الأحمدي أبو النور، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط: الثانية، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م، عدد الأجزاء: ٣

٣٥- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل أبي عبدالله البخاري الجعفي، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ، عدد الأجزاء: ٩.
٣٦- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر شمس الدين القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، تح: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، ط: الثانية، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م عدد الأجزاء: ٢٠
٣٧- الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – الهند، ط: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.
٣٨- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لمحمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (ت: ١٢٣٠هـ)، الناشر: دار الفكر، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ، عدد الأجزاء:٤
٣٩- الحور العين، لنشوان بن سعيد الحميرى اليمني (المتوفى: ٥٧٣ هـ)،تح: كمال مصطفى، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، عام النشر: ١٩٤٨ م، عدد الأجزاء: ١
٤٠- خلق أفعال العباد، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، (ت: ٢٥٦هـ) تح: د. عبد الرحمن عميرة، عدد الأجزاء: ١
٤١- دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، لمحمد علي بن محمد بن علان بن إبراهيم البكري الصديقي الشافعي (ت: ١٠٥٧هـ) اعتنى بها: خليل مأمون شيحا الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م، عدد الأجزاء: ٨
٤٢- رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (ت: ٣٢٤هـ)، تح: عبد الله شاكر محمد

الجنيدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط: ١٤١٣هـ عدد الأجزاء: ١

٤٣- زاد المسير في علم التفسير، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)،تح: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، ط: الأولى – ١٤٢٢ هـ

٤٤- السنة، لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخَلَّال البغدادي الحنبلي (ت: ٣١١هـ)، تح: د. عطية الزهراني، الناشر: دار الراية – الرياض ط: الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م

٤٥- السنة، لأبي عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانيّ البغدادي ت: ٢٩٠هـ)، تح: د. محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، الناشر: دار ابن القيم – الدمام، ط: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م، عدد الأجزاء: ٢

٤٦- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت: ٢٧٥هـ)، تح: شعَيب الأرنؤوط – محَمَّد كامِل قره بللي، الناشر: دار الرسالة العالمية، ط: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م، عدد الأجزاء: ٧

٤٧- سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبي عيسى (ت: ٢٧٩هـ) ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣) تح: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥) الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، ط: الثانية، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م عدد الأجزاء: ٥ أجزاء.

٤٨- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تح: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م، عدد الأجزاء : ٢٥ (٢٣ ومجلدان فهارس)

٤٩- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي (ت: ٤١٨هـ)، تح: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الناشر: دار طيبة – السعودية، ط: الثامنة، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م، عدد الأجزاء: ٩ أجزاء

٥٠- شرح السنة، لمحيي السنة، أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت: ٥١٦هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م، عدد الأجزاء: ١٥

٥١- شرح العقيدة الطحاوية، لصدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي، (ت: ٧٩٢هـ)، تح: أحمد شاكر، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية، والأوقاف والدعوة والإرشاد، ط: الأولى – ١٤١٨ هـ، عدد الأجزاء: ١

٥٢- شرح العقيدة الواسطية، ويليه ملحق الواسطية، لمحمد بن خليل حسن هرّاس (ت: ١٣٩٥هـ)، تح: علوي بن عبد القادر السقاف، دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط: الثالثة، ١٤١٥ هـ، عدد الأجزاء:١

٥٣- شرح صحيح البخاري لابن بطال، أبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (ت: ٤٤٩هـ)، تح: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد – السعودية، الرياض، ط: الثانية، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م، عدد الأجزاء: ١٠

٥٤- شَرْحُ صَحِيح مُسْلِمِ للقاضي عِيَاض المُسَمَّى إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم، لعياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي (ت: ٥٤٤هـ)، تح: د/ يحْيَى إِسْمَاعِيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ ، عدد الأجزاء:٨

٥٥- شرح لمعة الاعتقاد، ليوسف بن محمد علي الغفيص. من دون طبعة ومن دون تاريخ.

٥٦- شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، لعلي بن (سلطان) محمد، أبي الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت: ١٠١٤هـ)، المحقق: قدم له: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، الناشر: دار الأرقم – لبنان / بيروت، عدد الأجزاء: ١

٥٧- الشريعة، لأبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي (ت: ٣٦٠هـ)، تح: د/ عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، الناشر: دار الوطن، السعودية، ط: الثانية، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م، عدد الأجزاء: ٥

٥٨- شعب الإيمان، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبي بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تح: د/ عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط: الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣ م، عدد الأجزاء: ١٤ (١٣، ومجلد للفهارس)

٥٩- الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (ت: ٣٢٢هـ)، تح: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م،

٦٠- الضعفاء والمتروكون، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدار قطني (ت: ٣٨٥هـ)،تح: د. عبد الرحيم محمد القشقري، أستاذ مساعد بكلية الحديث بالجامعة الإسلامية، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٦١- الضعفاء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ)، تح: فاروق حمادة، دار الثقافة – الدار البيضاء، ط: الأولى، ١٤٠٥ – ١٩٨٤، عدد الأجزاء: ١

٦٢- الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي المعروف بابن سعد (ت: ٢٣٠هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م، عدد الأجزاء: ٨

٦٣- طبقات خليفة بن خياط، لأبي عمرو خليفة بن خياط البصري (ت: ٢٤٠هـ) ، تح: د سهيل زكار، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع سنة النشر: ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م، عدد الأجزاء: ١

٦٤- طرح التثريب في شرح التقريب (المقصود بالتقريب: تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد)، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت: ٨٠٦هـ) الناشر: الطبعة المصرية القديمة، عدد المجلدات: ٨

٦٥- ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي، لسفر بن عبد الرحمن الحوالي، دكتوراة بإشراف الأستاذ : محمد قطب ، ١٤٠٥ هـ - ١٤٠٦ هـ الناشر : دار الكلمة، ط: الأولى، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م

٦٦- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لأبي محمد محمود بن أحمد بدر الدين العينى (ت: ٨٥٥هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، عدد الأجزاء: ٢٥ × ١٢

٦٧- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)،تح: أبي عائش عبد المنعم إبراهيم، الناشر: مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط: الأولى، ٢٠٠١م، عدد الأجزاء: ١

٦٨- غريب الحديث، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)،تح: د. عبد الله الجبوري، الناشر: مطبعة العاني – بغداد، ط: الأولى، ١٣٩٧ عدد الأجزاء: ٣

٦٩- الفتاوى الكبرى لابن تيمية، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، عدد الأجزاء: ٦.

٧٠- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، الناشر: دار المعرفة بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، عدد الأجزاء: ١٣.
٧١- فتح القدير، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - بيروت، ط: الأولى - ١٤١٤ هـ.
٧٢- الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، لعبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الإسفراييني، أبو منصور (ت: ٤٢٩هـ)، الناشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط: الثانية، عدد الأجزاء: ١.
٧٣- الفروق = أنوار البروق في أنواء الفروق، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت: ٦٨٤هـ)، الناشر: عالم الكتب، ط: بدون طبعة وبدون تاريخ، عدد الأجزاء: ٤
٧٤- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، تح: عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
٧٥- القاموس المحيط، لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروز أبادى (ت: ٨١٧هـ)، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م، جزء ١
٧٦- قطف الجني الداني شرح مقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني، لعبد المحسن بن حمد بن عبد المحسن بن عبد الله بن حمد العباد البدر، الناشر: دار الفضيلة، الرياض،ط: الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢.، عدد الأجزاء: ١
٧٧- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، الناشر: الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م

٧٨- كلمة الإخلاص وتحقيق معناها، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ) تح: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت الطبعة: الرابعة ١٣٩٧، عدد الأجزاء: ١

٧٩- اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تح: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية – بيروت ط: الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦م، عدد الأجزاء: ٢

٨٠- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور (ت: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، ط: الثالثة – ١٤١٤ هـ عدد الأجزاء: ١٥

٨١- لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تح: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢ م، عدد الأجزاء: ١٠، العاشر فهارس.

٨٢- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، لشمس الدين، أبي العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (ت: ١١٨٨هـ)، الناشر: مؤسسة الخافقين ومكتبتها – دمشق، ط: الثانية – ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م، عدد الأجزاء: ٢

٨٣- المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، تح: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط: الثانية، ١٤٠٦ – ١٩٨٦، عدد الأجزاء: ٩

٨٤- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: ٣٥٤هـ)، تح: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ، عدد الأجزاء: ٣

٨٥- مجموع الفتاوى، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، تح: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م
٨٦- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: ٥٤٢هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى – ١٤٢٢ هـ.
٨٧- مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، لمحمد بن مكرم بن على، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الإفريقى (ت: ٧١١هـ)، تح: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع، دار الفكر للطباعة – دمشق، ط: الأولى، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٤م، عدد الأجزاء: ٢٩
٨٨- مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لأبي الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام بن خان محمد بن أمان الله بن حسام الدين الرحماني المباركفوري (ت: ١٤١٤هـ) الناشر: إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء – الجامعة السلفية – بنارس الهند، ط: الثالثة – ١٤٠٤ هـ، ١٩٨٤ م
٨٩- مسند الإمام أحمد بن حنبل لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م
٩٠- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)،تح: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، عدد الأجزاء: ٥
٩١- مطالع الأنوار على صحاح الآثار، لإبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني، أبو إسحاق ابن قرقول (ت: ٥٦٩هـ)، تح: دار الفلاح للبحث العلمي

وتحقيق التراث، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – دولة قطر، ط: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م، عدد الأجزاء: ٦

٩٢- معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، لحافظ بن أحمد بن علي الحكمي (ت: ١٣٧٧هـ)، تح: عمر بن محمود أبو عمر ، دار ابن القيم – الدمام، ط: الأولى ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م، عدد الأجزاء : ٣

٩٣- معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي لمحيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت: ٥١٦هـ) تح: حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

٩٤- معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.عدد الأجزاء: ٦

٩٥- معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة، لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (ت: ٥٠٧هـ)، تح: الشيخ عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥م، عدد الأجزاء: ١

٩٦- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير ، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الثالثة - ١٤٢٠ هـ.

٩٧- المُفْهِم لما أَشْكَلَ من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العبَّاس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، (٥٧٨ - ٦٥٦ هجرية)، تح: محيي الدين ديب مستو وآخرون، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، دار الكلمة الطيب، دمشق – بيروت

٩٨- الملل والنحل لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني (ت: ٥٤٨هـ)، الناشر: مؤسسة الحلبي عدد الأجزاء: ٣

٩٩- المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تح: عبد الفتاح أبو غدة، الناشـــر: مكتبـــة المطبوعـــات الإســـلامية، حلـــب، ط: الأولـــى، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م، عدد الأجزاء: ١

١٠٠-المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م، عدد الأجزاء: ١

١٠١-منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)، تح: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، عدد المجلدات: ٩

١٠٢-المنهاج، شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢ عدد الأجزاء: ١٨ (في ٩ مجلدات)

١٠٣-منهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين محمد عتر الحلبي، الناشر: دار الفكر دمشق-سورية ط: الثالثة ١٤١٨هـ -١٩٩٧م

١٠٤-الموافقات، لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت: ٧٩٠هـ) المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ٧

١٠٥-مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني المالكي (ت: ٩٥٤هـ)، الناشر: دار الفكر، ط: الثالثة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، عدد الأجزاء: ٦

١٠٦–موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام، إعداد: مجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ عَلوي بن عبد القادر السقاف، الناشر: موقع الدرر السنية على الإنترنت، عدد الأجزاء: ١٠

١٠٧–الموسوعة الفقهية الكويتية، صادر عن: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، عدد الأجزاء: ٤٥ جزءا، ط: الأولى، مطابع دار الصفوة ،ط: الثانية، طبع الوزارة

١٠٨–الموضوعات، لجمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، تح: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى.

١٠٩–ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تح: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ، ط: الأولى، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣ م، عدد الأجزاء: ٤

١١٠–النبوات، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)، تح: عبد العزيز بن صالح الطويان، الناشر: أضواء السلف، الرياض، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، عدد الأجزاء: ٢

١١١–النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)،الناشر: المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، تح: طاهر أحمد الزاوي ، وآخرون، عدد الأجزاء: ٥.